



جسور للدراسات الاستراتيجية
JESOUR FOR STRATEGIC STUDIES

خبرات .. تتراكم قراءة في الأداءات الافتتاحية لمجلس الشيوخ 2021



إعداد

عبد الناصر قنديل

نائب رئيس مركز جسور للدراسات الإستراتيجية
خبير الدراسات البرلمانية والمجتمع المدني

الفهرس

الصفحة	الموضوع
٣	تقديم
الفصل الأول	
٦	الأطر المؤسسية والعامه لمجلس الشيوخ
٩	التركيبه السياسيه
١٢	اصدار اللائحه وتشكيلات اللجان النوعيه
١٤	اللجنة العامة : أدوار رئيسيه ونضج تنفيذي
١٨	لجنة القيم : أداة المحاسبه الساكنه
٢١	اللجان النوعيه : أدوارهامه وقيود تنظيميه
٢٨	المتوسطات العمريه لعضويه اللجان النوعيه
٣٣	هيئات مكاتب اللجان النوعيه : دلالات التنوع والانتشار
الفصل الثاني	
٣٩	الجلسات العامة : أدوات التأثير والتفاعل البرلماني
٤٦	طلبات الكلمه والمداخلات : سلاح التفاعل البرلماني
٥٤	أبرز المتفاعلين : تحيزات سياسيه وجغرافيه
٥٦	جغرافيا التفاعل : حين يكون للأرض صوتا مؤثرا
٦٥	أداءات القوي السياسيه : بدائل مقترضة
٧٤	نواب الصمت : تطوير واجب وغياب غير مبرر
الفصل الثالث	
٨١	النائبات : تقدم ورسوخ
٨٨	الأقباط : ثبات المشاركة
٩٢	نواب التنسيقيه : تجربه تنضج
الفصل الرابع	
٩٨	التوصيات الختامية

يمثل تقرير الأداءات التفاعلية لمجلس الشيوخ أحد أبرز إصدارات وحدة الدراسات البرلمانية بمركز جسور للدراسات الاستراتيجية بل أننا لا نبتعد عن الحقيقة اذا قلنا بأنه يمثل حالة نوعية خاصة في سلسلة أوراق السياسات العامة للعديد من الأسباب التي يمكن أن نشير لأبرزها علي النحو التالي:

أولاً: أن التقرير يمثل ترسيخاً لمنهجية الرقابة الشعبية علي أداءات المجالس النيابية المنتخبة وقدرات عناصرها في الوفاء بتعهداتهم والتزاماتهم التي قطعوا بها خلال حملاتهم الدعائية بما يسمح بالقدرة علي الرصد والتقييم الشعبي لهؤلاء النواب وامتلاك القوي المجتمعية والجغرافية للأدوات والمعارف التي تسهم في أعمال قواعد المحاسبة والمسألة الموضوعية دون التأثير بمغريات المال السياسي أو ضغوط العشائرية والجهوية في تشكيلات تلك المجالس .

ثانياً: أن تلك الدراسة تأتي ترسيخاً لمنهجية الرصد والمتابعة للأداءات النيابية التي بدأتها جسور للدراسات الإستراتيجية في تقريرها السابق عن أداءات مجلس النواب بما يعنيه الأمر من تعزيز لفكرة امتلاك مؤشر وطني لمتابعة وتقييم الأداءات البرلمانية والمساهمة في تطوير ممارسات أعضائها وهو ما يعني بالضرورة العمل علي إصدارات نوعية مختلفة من حيث تحليل التشريعات المعروضة علي المجلس لقرارها أو تقييم استخدام النواب للأدوات الرقابية أو بيان مواقف وانحيات القوي السياسية تجاه تشريع أو قضية بعينها وهي مسائل ستكون ضمن دائرة اهتماماتنا واصداراتنا البحثية خلال الفترة القادمة.

ثالثاً: أن التقرير الحالي لتفاعلات مجلس الشيوخ قد اعتمد علي تحليل تفاعلات النواب من واقع مضابط جلسات المجلس (الرسمية) والتي شملت (١٥) جلسة امتدت في الفترة من الثلاثاء ٥ أكتوبر ٢٠٢١ وحتى الاثنين ٢٠ ديسمبر ٢٠٢١ رغم صعوبة وصولنا لتلك المضابط والتأخير الدائم في عمليات اتاحتها الأمر الذي يصعب علينا تحليل محتوياتها واخضاعها لأعمدة ومؤشرات قياس الفعالية وكفاءة الممارسة وفقاً للمنهجية - شديدة الصرامة والحيادية - التي نعمل بها في المركز حتي لو أدى ذلك لتأخر صدور أوراقنا ودراساتنا التحليلية .

رابعاً: أن التقرير الخاص بتفاعلات مجلس الشيوخ قد سعي منذ البداية لتوثيق معلوماتي واحصائي متكامل لأداءات مجلس الشيوخ بداية من تحليل تركيبة عضويته علي المستوي السياسي والعمرى والنوعي مروراً بتشكيلات هيئاته وأجهزته المعاونة والتي أفرد لها (الفصل الأول) من الدراسة وصولاً لتحليل الجلسات من حيث الزمن أو المداخلات أو المشاركة وأبرز عمليات التفاعل سواء التي قدمها

النواب بأنفسهم أو التي اعتمدت علي تحليل مجموعها وفقا للتوجهات الحزبية أو الجغرافية مع افراد جزء خاص برصد حالات الصمت أو عدم التفاعل الحزبي والجهوى للنواب والتي خصص لها (الفصل الثاني) أما (الفصل الثالث) فقد اهتم بتقديم قراءة متعمقة لأداءات عدد من الفئات النوعية المتواجده داخل المجلس والتي مثل وجودها أحد أبرز ايجابيات التركيبة المستحدثة للعضوية مثل (النائبات - الأقباط - التنسيقية) من خلال حصر اجماليات عضويتهم وتمثيلهم في هيئات مكاتب اللجان النوعية ومدى تفاعلهم ومشاركتهم في الجلسات العامة لابرز الجوانب الايجابية ومدى استحقاقهم للمكانة والنجاح الذي تحقق لهم علي مستوي التشريعات الوطنية التي أتت كاستجابة مباشرة لرؤية ومطالبات القيادة السياسية. ليبقي (الفصل الرابع) الذي خصص لتقديم تصور لمجموعة من التوصيات والمقترحات الداعمة لكفاءة أداءات مجلس الشيوخ من واقع تحليل الممارسات والأداءات التي رصدتها الورقة وبما يعزز من طبيعة وحدة الدراسات البرلمانية بمركز جسور للدراسات الاستراتيجية كاتار للدعم الفني واللوجستي للأداءات النيابية ومنصة وطنية للمعرفة والتقييم لنشاطات المؤسسات العامة.

مركز جسور للدراسات الإستراتيجية
أبريل ٢٠٢٢

الفصل الأول



الأطر المؤسسية والعامّة لمجلس الشيوخ

الأطر المؤسسية والعامّة لمجلس الشيوخ

يمثل النص الدستوري مرجعية لاغني عنها عند الحديث عن أية قواعد مؤسسية للمجتمع تتصدي لثوابته أو تسعى لإقرار المعاملات الأساسية ونسج طبيعة العلاقات بين مؤسساته المختلفة وهو ما جعل المشرع يحرص عند وضع القواعد الأساسية لتشكيل المؤسسات التشريعية أو تلك المؤسسات ذات البعد الشعبي أن يضمنها مجموعة من الاستراتيجيات المرنة التي تسمح . عند إقرار القواعد والتشكيلات وفق نص القانون الخاص بها. بمرونة وتعدد في البدائل بالصورة التي تضمن ايجابية النص في التعبير عن الإرادات الشعبية وفي ذات الوقت تضمن اتساقه مع المبادئ الدستورية وعدم مخالفته لها حتى لا تقع في شبهات عدم الدستورية التي أدت لبطلان تشكيلات العديد من تلك المجالس والقضاء بحلها علي غرار ما حدث وتكرر سابقا في عديد من الانتخابات العامة المصرية.

وباعتبار مجلس النواب هو غرفة التشريع الرئيسي والمتفردة للدولة المصرية. وذلك قبل تعديل الوثيقة الدستورية وتضمينها نصوصا تسمح بإنشاء غرفة ثانية للتشريع بمسمى مجلس الشيوخ. وأحد روافد السلطة السياسية (الثلاثة) التي توزعت بينها صلاحيات وحقوق السيادة العامة فقد أفرد لها المشرع فصلا خاص (الأول) ضمن الباب الخامس من أبواب الدستور المصري (٢٠١٤) يتكون من (٣٨) مادة إضافة لعدد (٩) مواد ضمن الباب السادس بينها (مادة) ضمن الأحكام العامة و (٨) مواد ضمن الأحكام الانتقالية حيث افرد المشرع عددا من المواد للحديث عن طبيعة النظام الانتخابي وضوابطه وتركيبية المجلس وصلاحياته المتنوعة إضافة لأدواته التي يحق له استخدامها في إطار الوفاء باختصاصاته أو ممارسة مهامه.

في المقابل أتي النص الدستوري المعدل (أبريل ٢٠١٩) متضمنا إضافة باب جديد (سابع) للدستور بعنوان (مجلس الشيوخ) مكونا من (٧) مواد تبدأ برقم (٢٤٨) وتنتهي (٢٥٤) تضمنت الضوابط المرجعية والاختصاصات المنوط بالمجلس ممارستها في إطار اختصاصه (الاستشاري) المنصوص عليه لمعاونة وتقديم الدعم الفني والمعرفي لكل من (مجلس النواب - رئيس الجمهورية) دون اختصاص وجوبي مباشر يمكن استخدامه بصورة منفردة للتعامل مع القضايا المطروحة علي جلساته العامة في خطوة رآها البعض تراجعاً وتهميشاً للمجلس المستحدث عما كان عليه الوضع سابقا في دستور (١٩٧١) بخصوص أدوار وصلاحيات (مجلس الشورى) حيث نصت المادة (٢٤٨) من الدستور بأن (يختص مجلس الشيوخ بدراسة واقتراح ما يراه كفيلاً بتوسيد دعائم الديمقراطية ودعم السلام الاجتماعي والمقومات الأساسية للمجتمع وقيمة العليا والحقوق والحريات والواجبات العامة وتعميق النظام الديمقراطي وتوسيع مجالاته.

بينما نصت المادة (٢٤٩) علي أن يؤخذ رأي مجلس الشيوخ فيما يلي:
الاقتراحات الخاصة بتعديل مادة أو أكثر من مواد الدستور.
مشروع الخطة العامة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

معاهدات الصلح والتحالف وجميع المعاهدات التي تتعلق بحقوق السيادة.

مشروعات القوانين ومشروعات القوانين المكملة للدستور التي تحال إليه من رئيس الجمهورية أو مجلس النواب.
ما يحيله رئيس الجمهورية إلي المجلس من موضوعات تتصل بالسياسة العامة للدولة أو بسياساتها في الشؤون العربية أو الخارجية.

ويبلغ المجلس رأيه في هذه الأمور إلي رئيس الجمهورية ومجلس النواب، والواقع أن الحاجة لتدخل تشريعي يحقق عملية تباطؤ إصدار التشريعات الوطنية قد صارت ملحة ومطلوبة في ظل العوار الذي أصاب عددا من أبرز التشريعات الوطنية التي أصدرها مجلس النواب وتبين وجود معوقات يستحيل معها تطبيق النص القانوني إضافة لما أثارته من ملاحظات وانتقادات علي المستوي المجتمعي وفي إطار العلاقات الدولية والتي كان أبرزها ما ارتبط بقانون تنظيم عمل الجمعيات رقم ٧٠ لسنة ٢٠١٧، وأيضا رفع كفاءة النقاشات والمقترحات المرتبطة بصياغة وتحديد مستهدفات النص التشريعي بما تتطلبه من كوادرو قيادات ذات مواصفات خاصة يصعب ضمان القدرة علي الوفاء بها في ظل طبيعة النظام الانتخابي وهندسة تقسيم الدوائر الخاصة بغرفة التشريع الرئيسية مجلس النواب الأمر الذي جعل من ضرورات ومتطلبات العودة لنظام الغرفتين التشريعتين واستعادة مجلس الشيوخ احتياجا لا يمكن الاستغناء عنه في النظام السياسي الوطني.

حيث تعد من أهم المسائل الدستورية النظر في الطريقة أو الآلية التي يتم بها تكوين الهيئة التشريعية أو البرلمان الممثل للإرادة الشعبية ولانحيازات المواطنين في الدفاع عن مصالحهم وهل يتكون من مجلس منفرد أم من مجلسين متفاوتي الحجم والصلاحيات وفق ما استقر في منهجيات ونظم الدراسات البرلمانية فحتى أواخر القرن (١٩) كان النمط السائد في معظم الدول الديمقراطية هو تكوين مؤسسة السلطة التشريعية وفقا لنمط المجلسين تأثرا بالنظام الدستوري البريطاني عندما ظهر مجلس العموم إلي جانب مجلس اللوردات رغم أن تلك الدول لم تأخذ بنظام المجلسين لمجرد تقليد النظام الإنجليزي فحسب بل لما ظهر من مزايا هذا النظام وأفضليته على نظام المجلس الواحد والتي باتت واضحة في تطبيقات الثورتين الأمريكية (١٧٧٦) والفرنسية (١٧٨٩).

والواقع أن مزايا نظام المجلسين لا يمكن الحصول عليها على الوجه الأكمل إلا إذا اختلف المجلسان من حيث التركيب وكان للمجلس الأعلى فنيا (الشيوخ. الشورى) أحقية الاشتراك الفعلي في السلطة التشريعية بحيث يكون الشيوخ هيئة محافظة في الدولة لكبح جماح المجلس ذو السلطات الأكثر تنوعا وفعالية (النواب. الشعب) وهو ما يمكن لنا أن نرصده علي النحو التالي:

أولاً: يمنع نظام المجلسين حالات التسرع في التشريع فلا يصدر القانون إلا بعد أن يُدرس ويبحث (مرتين) وفي هبئتين مختلفتين فإذا أخطأ المجلس (الأول) أو انقاد للعاطفة أو لتأثير عامل وقتي فإن المجلس (الثاني) يملك الفرصة والحق في أن يصلح من هذا الخطأ (بل) ويمكنه أن يؤجل التشريع حتى يعود المجلس الآخر إلى رزائته، وهي مهمة بالغة الأهمية في ضوء ما تم رصده من حالات ومواقف لتسارع تشريعي أعقبها الندم أو العجز المؤسسي عن تطبيقها للنصوص القانونية المستحدثة. رغم أن البعض يري أنه يمكن الاستغناء عن الغرفة النيابية الثانية بمنح رئيس الدولة الحق الدستوري في الاعتراض على القوانين رغم أن تطبيقات تلك الصلاحية تظهر في بعض

الأحيان غل يد رئيس الدولة على استعمال هذا الحق نتيجة الطابع التهييجي للقرار الجدلي أو مغالته لفئات مجتمعية معينة بعكس الحال بالنسبة للمجلس الآخر وهو ما يجعل من مجلس الشيوخ الحارث الذي يقوم بوظيفة (الفلتر) فهو لا يترك القوانين تمر إلا إذا كانت ناضجة لا تشوبها شائبة ومتفقة مع المصلحة العامة.

ثانياً: يسمح نظام المجلسين بأن يصل لعضوية (مجلس الشيوخ) أفراداً من ذوى الكفاءات والخبرة المتنوعة سواء تم ذلك عن طريق اشتراط شروط انتخابية خاصة في مرشحي هذا المجلس أو تم عبر وضع قيود وضوابط لعمليات التعيين دون المساس بحق الاقتراع العام على المستوي الشعبي حيث أدى انتشار الديمقراطية وذيوع الاقتراع العام إلى جعل انتخاب نواب الأمة في يد عامة الشعب وإذا سلمنا بارتفاع نسبة الجهل والأمية خاصة في الدول النامية فيكون اختيار عامة الناس لنوابهم مبنياً على دافع شخصي أو عاطفي أو ديني دون الاهتمام بخبرات وتخصص النواب وبذلك يوفق نظام المجلسين بين الحق المطلق للشعب في اختيار ممثليه وفقاً للاقتراع العام وبين حسن اختيار أعضاء البرلمان.

ثالثاً: يؤكد العمل على تقسيم صلاحيات التشريع والرقابة الشعبية وفقاً لنظام المجلسين على مبدأ سيادة القانون والإعلاء من الرقابة الذاتية داخل السلطة التشريعية إذ يفترض أن تطبق السلطات الثلاث نوعاً من الرقابة الذاتية (أي رقابة السلطة لنفسها بنفسها) فمثلاً تطبق السلطة القضائية مبدأ التقاضي على درجتين علاوة على رقابة محكمة تمييز أو قانون للأحكام القضائية وتقوم السلطة التنفيذية بالرقابة الذاتية على نفسها عن طريق التفطيش والتحقيق الإداري لضمان تطبيق صحيح القانون وسير مرافق الدولة بانتظام واطراد وعلى هذا المنوال فإن نظام المجلسين يُمكن السلطة التشريعية من تطبيق ذات المبدأ على نفسها بنفسها.

رابعاً: يسمح نظام المجلسين بتمثيل الطبقات المختلفة وأصحاب المصالح المتباينة في الدولة تمثيلاً متوازناً ولذا يرى الكثير من الكُتاب وبعض رجال القانون والسياسة ضرورة الاحتفاظ بنظام المجلسين لكي يمثل أحدهما مجموع الشعب أي الأفراد بصفقتهم أفراداً بصرف النظر عن مركزهم الاجتماعي أو الاقتصادي ويمثل المجلس الثاني جماعات المصالح في الدولة كالصناع والزراع والتجار والعمال ورجال الأدب والعلم وأساتذة الجامعات ورجال الدين وبذلك يتحقق تمثيل الأمة تمثيلاً صحيحاً من الوجهة السياسية والاقتصادية والاجتماعية لا من الوجهة السياسية فقط.

خامساً: يضمن نظام المجلسين عدم استبداد وهيمنة البرلمان خصوصاً إذا كانت أغلبية تشكيله من تيار سياسي أو حزبي واحد حيث أثبتت التجربة أن المجالس التشريعية تميل دائماً إلى توسيع سلطاتها والافتئات على حقوق السلطات الأخرى فإذا كان البرلمان مكوناً من غرفة واحدة فلن يكون هناك ما يوقفه عند حده أو يلفظ من حدته أو يخفف من غلوه لدرجة أن العديد من الباحثين يروون أن الاستبداد البرلماني يفوق في مخاطره ونواتجه استبداد الحاكم المطلق لأن شعوره بالمسئولية أقل الأمر الذي جعل معظم البلاد تلجأ إلى تقييد هيئاتها التشريعية عملياً بفصل سلطاتها وتقسيمها على مجلسين.

التركيبة السياسية لمجلس الشيوخ

بعكس مجلس النواب وتفصيلات تشكيله ومحدداتها فقد أتى النص الدستوري المتعلق بتشكيل وطبيعة النظام الانتخابي لمجلس الشيوخ (المادة ٢٥٠) ضحلا في تفاصيله الفنية بصورة تكاد تطلق يد المشرع عند وضع القانون لفرض ما يتوافق مع رؤيته ومستهدفاته دون أية قيود دستورية تضبط النص أو تحدد الأهداف والغايات من ورائه فنصت المادة علي أن يُشكل مجلس الشيوخ من عدد من الأعضاء يُحدده القانون على ألا يقل عن (١٨٠) عضواً وتكون مدة عضوية مجلس الشيوخ خمس سنوات تبدأ من تاريخ أول اجتماع له ويجري انتخاب المجلس الجديد خلال الستين يوماً السابقة على انتهاء مدته وينتخب ثلثاً أعضائه بالاقتراع العام السري المباشر ويعين رئيس الجمهورية الثلث الباقي ويجري انتخاب وتعيين أعضاء مجلس الشيوخ على النحو الذي ينظمه القانون. وعليه فقد نصت المادة (١) من قانون مجلس الشيوخ علي أن (يُشكل مجلس الشيوخ من (٣٠٠) عضو ويُنتخب (ثلثاً) أعضائه (٢٠٠) بالاقتراع العام السري المباشر ويعين رئيس الجمهورية (الثلث) الباقي (١٠٠) على أن يخصص للمرأة ما لا يقل عن (١٠٪) من إجمالي عدد المقاعد).

وقد أقيمت العملية الانتخابية وسط مناخ شديد التربص والعدائية لمجلس الشيوخ ومستهدفاته بداية من الحديث عن مسببات عودته ثانية بعد إلغائه من دستور ٢٠١٤ والتي تمت تحت مبررات عدم الحاجة إليه وعدم قدرته علي ممارسة مهام تظهر قيمته للحياة النيابية والتشريعية وذلك وهو ما أثار حالة من السلبية والتشكك في العملية الانتخابية أو محفزات المشاركة فيها بالصورة التي تبدت خلال أيام التصويت الفعلي لانتخابات المجلس وانعكست في رغبات إرادية تعاملت مع العملية الانتخابية بصورة مختلفة لا تحمل سخونة أو الإصرار (الرمزي) الذي صاحب مشاركاته في العمليات الانتخابية السابقة.

وزاد من ضعف الإقبال التنافسي لعضوية المجلس الطبيعة المستحدثة لتكوين دوائره الانتخابية والتي اعتمدت المزج بين نظامين انتخابيين. مع (مناصفة) المقاعد بينهما. هما (الفردية). القوائم المغلقة المطلقة) مع اعتماد آلية توسيع النطاق الجغرافي للمقاعد الفردية بحيث تكون كل وحدة إدارية (محافظة) بمثابة دائرة انتخابية (موحدة) تنتخب العدد المطلوب لها وفق قاعدة الوزن العادل للمقعد سكانيا وانتخابيا بالصورة التي حددها حكم الدستورية سابقا وهو ما جعل عملية الترشح بل وفرص المنافسة تستدعي طبيعة خاصة للمترشحين رأي البعض أنها قد أدت إلي تقليص أعدادهم بصورة أفقدت العملية الانتخابية طابعها التنافسي المعتاد في الانتخابات الوطنية. ورغم تلك التحديات السابقة فقد شهدت الفترة التي سبقت الإعلان عن الخطوات الإجرائية والتنفيذية لتشكيل المجلس حوارات مجتمعية وسياسية متعددة رغبة في الوصول لتوافق بين القوي السياسية لضمان تمثيل واسع للأطياف السياسية داخل المجلس المستحدث وأيضا تقليل التنافسية الانتخابية بما قد تستجلبه من استنفار عشائري أو مالي يتناقض مع طبيعة مهام وأدوار المجلس ويرهن مقدرات أدائه بتركيبة (جيو سياسية) تفتقد

للكفاءة والمهارات المنشودة في عضو مجلس الشيوخ وهي الحوارات التي أثمرت نجاحات توجتها (القائمة الوطنية الموحدة) والتي ضمت في عضويتها (١١) حزب سياسي.

علي أن المشهد الختامي لتركيبة المجلس خاصة بعد قيام رئيس الجمهورية بإصدار القرار رقم (٥٩٠) لسنة ٢٠٢٠ بتحديد أسماء المعينين أظهر حالة من التنوع والشمول والكفاءة في عضوية الشيوخ تؤكد علي صحة التوجه لعودته والقيمة الفنية المتميزة التي يمكن أن يضيفها للمشهد الوطني العام وفق المستهدفات المحددة لعمله والتي كان من أبرزها :

أولاً: غياب حزب (الأغلبية) المهيمن علي المشهد عن تركيبة المجلس المستجد وفق ما هو معتاد في تركيباته السابقة عبر (١٢) عملية انتخابية حيث توقفت حصة حزب الأكثرية (مستقبل وطن) عند عدد (١٤٧) عضو كان بحاجة إلي عدد (٤) مقاعد إضافية لتحقيق الأغلبية المطلقة الأمر الذي يسمح للمجلس بأريحية في النقاش وحرية في طرح القضايا والموضوعات وبناء التحالفات وتنسيق المواقف دون القلق من أغليات ميكانيكية قد تؤثر علي مسارات العمل أو اقتراح التعديلات.

ثانياً: التنوع السياسي والحزبي غير المسبوق بما قد يستجلبه من تنوع في الأفكار والتوجهات وسخونة في النقاشات والذي تمثل في وجود (١٥) حزبا سياسيا داخل عضوية المجلس بينها (١١) حزب حصلت علي مقاعدها عبر النظم الانتخابية للمجلس إضافة لعدد (٤) أحزاب اختار رئيس الجمهورية ممثلين لها في الشيوخ ضمن المعينين لنصبح أمام رقم متفرد وغير مسبوق في تاريخ الغرفة الثانية بل وتجاوز أيضا طبيعة التنوع والتمثيل في تركيبة مجلس النواب (٢٠٢١) والتي توقفت عند (١٣) حزبا سياسيا فقط.

ثالثاً: استعادة المستقلين لتواجدهم الملموس في عضوية مجلس الشيوخ بعد توقف حصتهم المنتخبة عند (٦) مقاعد فقط بنسبة (٣ %) من إجمالي المقاعد كنتيجة مباشرة لنسق التقسيم الجغرافي والتأذر الذي شهدته العملية الانتخابية بين مرشحي الأحزاب حيث ارتفعت حصتهم لتصبح (٨٨) مقعد بعد شمول قرار تحديد أسماء المعينين لعدد (٨٢) من المستقلين الذين يمثلون العديد من القطاعات المؤسسية والمجتمعية والأكاديمية التي تقدمت بترشيحاتها لرئيس الجمهورية وفق معايير الكفاءة والجدارة والتنوع.



جسور للدراسات الاستراتيجية
JESOUR FOR STRATEGIC STUDIES

القوي السياسية في مجلس الشيوخ

الأحزاب السياسية

المستقلون



دعاة وطن



الشعب الجمهوري



مستقبل وطن



التجمع



المؤتمر



الوفد



الديمقراطي الاجتماعي



الإصلاح والتنمية



مصر الحديثة



الحرية



النور



الحركة الوطنية



السادات



الاتحاد



إرادة جيل



إصدار لائحة مجلس الشيوخ وتشكيلات اللجان النوعية

تأخرت عملية تشكيل اللجان النوعية لمجلس الشيوخ وإجراء انتخابات هيئات مكاتبها لتبدأ في الجلسة (الخامسة) التي انعقدت بتاريخ ٨ مارس ٢٠٢١. بعد مرور (١٤٠) يوم من انعقاد الجلسة (الافتتاحية) التي انعقدت بتاريخ ٨ مارس ٢٠٢١. بعد مرور (١٤٠) يوم من انعقاد الجلسة (الافتتاحية) التي انعقدت بتاريخ ١٨ أكتوبر ٢٠٢٠ الأمر الذي يمكن أن نرجعه إلي افتقاد المجلس للائحته الداخلية التي تنظم عمله وتحدد هيئاته حيث نصت المادة (٥٢) من قانون مجلس الشيوخ رقم (١٤١) لسنة ٢٠٢٠ علي أن (يضع مجلس الشيوخ لائحة داخلية تنظم العمل فيه وفي لجانه المختلفة وتنظم كيفية ممارسته لاختصاصاته والمحافظة علي النظام بداخله وتصدر بقانون) وحتى يمكن الوفاء بهذا النص القانوني وتلبية متطلباته فقد كان من الضروري إتباع قاعدة (استثنائية) تتيح بدء عمل المجلس ووفائه باحتياجاته لذا فقد نصت المادة (الخامسة) من قانون الإصدار لقانون مجلس الشيوخ علي أن (تسري اللائحة الداخلية لمجلس النواب بالقانون رقم (١) لسنة ٢٠١٦ علي مجلس الشيوخ إلي حين صدور لائحته الداخلية وذلك بما لا يتعارض مع طبيعة المجلس واختصاصاته).

وهو النص الذي أتاح لرئيس مجلس الشيوخ المنتخب المستشار/ عبد الوهاب عبد الرازق الحق في استخدام نص المادة (٨٠) من لائحة مجلس النواب والتي تنص علي (جواز موافقة المجلس علي مبدأ تشكيل لجنة للقيام بمهام معينة علي أن يعين رئيس المجلس أعضائها ويعرض ما تنتهي إليه من أعمال علي المجلس في أول جلسة) في الحصول علي تفويض من المجلس خلال جلسته الثانية بتاريخ ١٨ أكتوبر ٢٠٢٠ لصالح هيئة المكتب بتشكيل لجنة خاصة لإعداد مشروع اللائحة الداخلية لمجلس الشيوخ والتي تشكلت بقرار رئيس المجلس رقم (١) لسنة ٢٠٢٠ من عدد (٣٠) عضو بينهم رئيس المجلس والوكيلين.

وبتحليل عضوية اللجنة نجد أنها قد ضمت في عضويتها (١٥) من المعينين بالقرار الجمهوري إضافة إلي عدد (١٤) من الفائزين بنظام القوائم و (١) من الفائزين بالنظام الفردي حيث توزع هؤلاء النواب المنتخبين بين (١١) محافظة تصدرتها (القاهرة. الجيزة. الإسكندرية. المنيا) بعدد (نائبين) من كل محافظة تليها محافظات (القليوبية. المنوفية. الغربية. الشرقية. الإسماعيلية. سوهاج. شمال سيناء) بعدد (نائب) لكل محافظة منها.

أما من حيث الانتماء السياسي فقد توزع أعضاء اللجنة بين (١٣) تيارا سياسيا تصدرهم المستقلون بعدد (١٠) أعضاء يليه حزب مستقبل وطن (٤) أعضاء ثم (الوفد. حماة وطن) بعدد (٣) أعضاء لكل حزب ثم الشعب الجمهوري بعدد (٢) عضو يليه (المؤتمر. التجمع. مصر الحديثة. الإصلاح والتنمية. الديمقراطي الاجتماعي. إرادة جيل. الحرية. النور) بعدد (عضو) لكل منها بينما علي مستوي النوع الاجتماعي فقد بلغ عدد النائبات في عضوية اللجنة (٤) نائبات مقابل (٢٦) نائب.

وقد نصت المادة (الثانية) من قرار تشكيل اللجنة علي منحها عدد من الاختصاصات كان أبرزها (إعداد مشروع اللائحة الداخلية للمجلس في ضوء المشروع المقدم من الأمانة العامة لعرضها علي المجلس في أول اجتماع علي أن تنتهي من أعمالها خلال ثلاثين يوما من أول اجتماع لها) بينما نصت المادة (الثالثة) علي أن (تعقد اللجنة أول اجتماع لها يوم الأحد الموافق ٢٥ أكتوبر ٢٠٢٠) لتعقد اللجنة (٦) اجتماعات انتهت بعرض مسودة اللائحة للنقاش الداخلي وتلقي مقترحات التعديل خلال الفترة (٢٢: ٢٦) نوفمبر ٢٠٢٠ حيث تلقت اللجنة مقترحات بالتعديل لعدد (١١٨) مادة بإجمالي (٣٠٨) مقترح ناقشتهم اللجنة ودعت مقدميهم للاجتماع معها قبل أن تتخذ قرارها بإحالة مشروع اللائحة ليعرض علي المجلس في الجلسة (الثالثة) بتاريخ ٢٩ نوفمبر ٢٠٢٠ والتي انتهت بإقرار المشروع بصيغته النهائية ويرسلها رئيس المجلس مرفقا بها المذكرة الإيضاحية لرئيس الجمهورية للتفضل (لدي الموافقة) بإحالتها إلي مجلس النواب لإقرارها ثم إصدارها بقانون عملا بحكم المادة (٢٥٤) من الدستور وهو ما تأجل بسبب الانتخابات النيابية لتصل للمجلس في فصله التشريعي الثاني ليصدر موافقته النهائية عليها قبل أن يصدرها رئيس الجمهورية بالقانون رقم (٢) لسنة ٢٠٢١ بتاريخ ٣ مارس ٢٠٢١.

ووفقا لتلك الضوابط والمحددات شهد المجلس تسارعا في اتخاذ العديد من الخطوات والإجراءات التي استهدفت بالأساس استكمال البنية النظامية للمجلس وتكوين هيئاته المنصوص عليها لاثيا لاستكمال دور الانعقاد الأول والوفاء بالالتزامات والأدوار الفنية المنصوص عليها في التشريعات الوطنية خلال المدة الزمنية المتبقية لهذا الدور السنوي والتي امتدت لتنتهي بانقضاء الجلسة رقم (٢٤) بصدر قرار رئيس الجمهورية رقم (٣٠٠) لسنة ٢٠٢١ والذي تضمنت مادته (الأولي) النص علي أنه (يفض دور الانعقاد العادي الأول من الفصل التشريعي الأول لمجلس الشيوخ اعتبارا من يوم الاثنين ٩ من ذي الحجة ١٤٤٢ هـ الموافق ١٩ من يوليو سنة ٢٠٢١ م) بما يعطي لهذا الدور سمات وملامح الأدوار الاستثنائية ذات الطبيعة الإجرائية التي يصعب معها قياس أداءات نواب المجلس أو تقييم مدي فعالية الممارسات والأدوار التي يقومون بها الأمر الذي استدعي تطوير أدوات الرصد والمتابعة بل والتقييم لتستطيع تتبع سياق الأداءات وتطوير عمليات جمع المعلومات المرتبطة بنواب الشيوخ لضمان قدرتها علي التقييم الموضوعي لنواب المجلس والقدرة علي قياس وتتبع أدوارهم الفنية التي تتناسب مع مستهدفات ورؤية الدولة من إعادة إحياء المجلس ومنحه لصلاحيات المشورة وتقديم التوصيات فيما يتعلق بالسياسات العامة أو التشريعات الوطنية المختلفة.

اللجنة العامة: أدوار رئيسية ونضج تنفيذي

تمثل اللجنة العامة لمجلس الشيوخ الهيئة المؤسسية الأعلى في القيام بالأدوار والاختصاصات ورسم السياسات العامة لأداءات المجلس ودعم وتيسير سبل عمله وفق ما نصت عليه اللائحة الداخلية للمجلس والصادرة بالقانون رقم (٢) لسنة ٢٠٢١ حيث نصت المادة رقم (٢٦) علي أنه تشكل اللجنة العامة في بداية كل دور انعقاد سنوي عادي برئاسة رئيس المجلس وعضوية كل من:

أولاً: الوكيلين.

ثانياً: رؤساء اللجان النوعية (وعدددهم (١٤) لجنة نوعية)

ثالثاً: ممثلي الهيئات البرلمانية لكل حزب من الأحزاب السياسية (التي حصلت على ثلاثة مقاعد أو أكثر)

رابعاً: (خمسة) أعضاء يختارهم مكتب المجلس (على أن يكون من بينهم عضو واحد من المستقلين على الأقل إذا كان عدد الأعضاء المستقلين بالمجلس خمسة أعضاء فأكثر) ونظمت المادة (٢٧) عمل وانعقاد اللجنة العامة حيث نصت علي أن يدعو رئيس المجلس اللجنة العامة إلى الاجتماع ويضع جدول أعمالها ويدير مناقشاتها ويعلن انتهاء اجتماعاتها وقراراتها وتوصياتها وتعقد اللجنة اجتماعاً دورياً مرة كل شهر على الأقل خلال دور الانعقاد ويجوز لرئيس المجلس دعوتها لاجتماع غير عادي ولا يكون اجتماع اللجنة صحيحاً إلا بحضور أغلبية أعضائها ومع مراعاة ما ورد في شأنه نص خاص تصدر قرارات اللجنة بالأغلبية المطلقة لأصوات الحاضرين وعند التساوي يرجح الجانب الذي منه الرئيس وتحرر محاضر موجزة لما يدور في اجتماعات اللجنة ولرئيس المجلس أن يأمر بطبع هذه المحاضر ونشرها بالطريقة التي يراها مناسبة، ومع ما منحه اللائحة للجنة العامة من مساحات مرنة لممارسة أدوارها واختصاصاتها فقد نصت المادة (٢٨) علي أنه بالإضافة إلى اختصاصاتها المنصوص عليها في هذه اللائحة تختص اللجنة العامة بما يأتي :

أولاً: مناقشة الموضوعات العامة والأمور المهمة التي يرى رئيس المجلس إحالتها إليها.

ثانياً: دراسة التقارير الدورية التي تقدمها لجان المجلس عن متابعة تنفيذ القوانين والقرارات التنظيمية العامة وعن المقترحات والشكاوى المهمة التي تمثل ظاهرة اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية عامة.

وللجنة أن تقرر عرض هذه الموضوعات والتقارير على المجلس أو أن تتخذ الإجراء المناسب في شأنها

ووفق تلك الضوابط فقد جري تشكيل اللجنة العامة للمجلس متضمنة هيئة مكتب المجلس (٣) ورؤساء اللجان النوعية (١٤) وممثلي الهيئات البرلمانية للأحزاب السياسية التي تمتلك ثلاثة أعضاء علي الأقل في عضوية مجلس الشيوخ (٩) نهاية بالأعضاء الذين يختارهم مكتب المجلس (٥) ليكون العدد الإجمالي لتشكيل هيئة المكتب (٣١) عضو أعلن عنهم بشكل (إعلامي) بداية من ٧ نوفمبر ٢٠٢١ مع انتهاء المجلس من انتخاب هيئات مكاتب لجانة النوعية وحسم هيئة المكتب لأسماء النواب المختارين (الخمسة)

وبالنظر لتكيفية اللجنة العامة علي المستوي الجغرافي نجد أن عضوية اللجنة قد توزعت بين (١١) محافظة إضافة للمعنيين الذين استحوذوا علي النصيب الأكبر بعدد (١٦) أعضاء وهو أمر يمكن تفهم دلالاته بالنظر لطبيعة حصتهم

من تركيبة عضوية المجلس التي تبلغ (ثلث) الأعضاء إضافة لما يمثلونه من خبرات ومهارات نوعية وأكاديمية تعزز من فرصهم وهو ما انعكس في تواجدهم بصورة فعلية ضمن كافة مكونات الهيئة سواء هيئة المكتب (١) أو رؤساء اللجان النوعية (٨) أو ممثلي الهيئات البرلمانية للأحزاب السياسية (٤) أو الأعضاء (٣). أما حصة المحافظات فقد تصدرتها (٤) محافظات بعدد (عضوين) عن كل محافظة منها (الدقهلية . الغربية . الشرقية . المنيا) كان من الغريب أن القاهرة . باعتبارها عاصمة الدولة وصاحبة النصيب الأكبر من المقاعد . ليست من بينها بل أنت ضمن (٥) محافظات تواجدت بعدد (عضو) عن كل منها (القاهرة . القليوبية . كفر الشيخ . بني سويف . قنا) بما يمثله هذا الانتشار من توازن ايجابي وانتشار جغرافي قادر علي التعبير عن اتجاهات القضايا ووجهات النظر المجتمعية المختلفة في تأثيراتها وعلاقتها بأدوار المجلس ومستهدفاته.

أما علي المستوي السياسي والفكري وبالنظر لطبيعة الشيوخ كمعمل تفكير مرجعي داعم للسلطة التنفيذية والسلطة التشريعية في مناقشة القضايا والتشريعات وإبداء وجهات النظر المختلفة حولها فقد توزعت مقاعد اللجنة العامة بين (١٠) قوي سياسية كان من اللافت أن الحصة الأكبر منها ذهبت للمستقلين بعدد (٩) أعضاء كنتيجة مباشرة لوجود (٦) رؤساء لجان ضمن الممثلين لتلك الفئة رغم أن إجمالي عدد مقاعدهم في المجلس يضعهم في المركز الثاني بعدد (٨٨) نائب بينما أتي حزب مستقبل وطن صاحب (الأكثرية) العددية المطلقة في تركيبة المجلس بعدد (١٤٧) عضو تاليا بعدد (٧) مقاعد في تشكيلة اللجنة العامة الأمر الذي قد يعكس حالة من الانسجام وتغليب عنصر الكفاءة والجدارة علي حسابات المغالبة الحزبية الضيقة بما يعنيه الأمر ويدل عليه من ايجابية كبيرة وتعلم من دروس الماضي القريب.

أما باقي القوي السياسية فقد تابعت مقاعدها وفقا لوزنها النسبي في عضوية المجلس بداية من الشعب الجمهوري الذي امتلك (٤) مقاعد يليه الوفد بعدد (٣) مقاعد مستفيدين في ذلك من وجود وكيل للمجلس لدي كل منهما إضافة لرئيس احدي اللجان النوعية وان زاد الشعب الجمهوري بامتلاكه لمقعد إضافي ضمن المقاعد (الخمس) التي يجري اختيار شاغليها بقرار من هيئة المكتب وهو أمر لم يمتلكه حزبي (الإصلاح والتنمية . مصر الحديثة) حيث جري تمثيل كل منهما بعدد (عضوين) في اللجنة العامة بينهما (رئيس) لإحدى اللجان النوعية. وفي النهاية وكدليل علي أهمية وقيمة الحوار الموضوعي وتنوع وجهات النظر عند صياغة لائحة مجلس الشيوخ وتمسك العديد من الأعضاء بوجهات نظر تري ضرورة لتخفيف القيود علي التمثيل العددي للهيئات البرلمانية ليجري اعتماد تمثيل الأحزاب التي تمتلك (ثلاثة) أعضاء علي الأقل في عضوية اللجنة العامة الأمر الذي استفادت منه (٤) أحزاب سياسية (حماة وطن . المؤتمر . التجمع . الديمقراطي الاجتماعي) ليتواجد (ممثل) لكل منها ضمن تشكيل اللجنة بما يحققه الأمر من تنوع لوجهات النظر وتمثيل للاتجاهات الفكرية عند تحديد الأجندة البرلمانية أو مناقشة القضايا المختلفة المطروحة خلال اجتماعات اللجنة.

والحقيقة أن أثر صياغة تلك المادة المرتبطة بتشكيل اللجنة العامة لمجلس الشيوخ وتحديد الضابط العددي لتمثيل الهيئات البرلمانية (المادة ٢٦) والتي شهدت حوارات ونقاشات بالغة السخونة لإصدارها كان من أبرز وجوهها النائب عمرو عزت وكيل لجنة الطاقة لم تتوقف أثاره أو انعكاسات تطبيقه علي مجلس الشيوخ بل تجاوزتها للتأثير علي قواعد ولوائح تنظيم عمل مجلس النواب . رغم كونه الغرفة التشريعية الأعلى . حيث اضطر المجلس تحت ضغوط الحاجة للتنوع وتمثيل مختلف الأطياف السياسية الرئيسية في عضوية اللجنة لإدخال

تعديلات علي لائحته الداخلية تضمنت تعديل المادة (٢٤) الفقرة الأولى (البند ثالثا) والذي نصت علي أن يتضمن تشكيل اللجنة العامة لمجلس النواب (ممثلي الهيئات البرلمانية لكل من الأحزاب السياسية التي حصلت على ثلاثة مقاعد أو أكثر والائتلافات البرلمانية) وهي التعديلات التي صدرت بالقانون رقم (١٣٦) لسنة ٢٠٢١.

تشكيل اللجنة العامة لمجلس الشيوخ				
م	النائب	المحافظة	التيار السياسي	الصفة
هيئة المكتب				
1	عبد الوهاب عبد الرزاق حسن	المنيا	مستقبل وطن	رئيس المجلس
2	بهاء الدين عبد الرحيم أبو شقة	معين	الوفد	الوكيل الأول
3	فيبي فوزي جرجس فلمون	الإسماعيلية	الشعب الجمهوري	الوكيل الثاني
رؤساء اللجان النوعية				
4	عبد الله أمين محمود عصر	معين	مستقل	الدستورية والتشريعية
5	هانى صلاح محمد سري الدين	معين	الوفد	المالية والاقتصادية والاستثمار
6	عبد الحي الرفاعي محمد عبيد	القاهرة	مستقبل وطن	الخارجية والعربية والإفريقية
7	أسامة كامل منتصر	معين	مستقل	الدفاع والأمن القومي
8	محمد نبيل محمد حلوة	القليوبية	مستقبل وطن	الصناعة والتجارة والمشروعات
9	عبد الخالق محمد محمد عياد	الغربية	الإصلاح والتنمية	الطاقة والبيئة والقوي العاملة
10	خالد محمد سعيد حسن شحاتة	الشرقية	مستقبل وطن	الإسكان والإدارة المحلية والنقل
11	محمد نبيل سليمان دعبس	معين	مصر الحديثة	التعليم والبحث العلمي والاتصالات
12	أحمد حمدى أبوهشيمة	بنى سويف	الشعب الجمهوري	الشباب والرياضة
13	محمد محمد زكي محمد جزر	معين	مستقل	الصحة والسكان
14	عبد السلام مصطفى الجبلى	الدقهلية	مستقبل وطن	الزراعة والري
15	محمد أحمد حنفي هيبه	معين	مستقل	حقوق الإنسان والتضامن الاجتماعي
16	محمود محمد محمود مسلم	معين	مستقل	الثقافة والسياحة والأثار والإعلام
17	يوسف السيد يوسف عامر	معين	مستقل	الدينية والأوقاف
ممثلي الهيئات البرلمانية				
18	حسام إبراهيم الدسوقي الخولى	الغربية	مستقبل وطن	

19	حازم محمد سليمان محمد عمر	معيين	الشعب الجمهوري
20	حاتم حشمت فرج الدسوقي	معيين	حماة وطن
21	عبد العزيز محمد النحاس	معيين	الوفد
22	محمد طارق محمد محمود رسلان	قنا	المؤتمر
23	السيد عبد العال مصطفى كامل	معيين	التجمع
24	-	-	مصر الحديثة
25	سلوى إبراهيم على الحداد	كفر الشيخ	الإصلاح والتنمية
26	محمود سامي علي السيد الإمام	الدقهلية	الديمقراطي الاجتماعي
الأعضاء			
27	مصطفى كامل محمد السيد	معيين	مستقل
28	أسامة أحمد الجندي	معيين	مستقل
29	حسانين احمد توفيق	المنيا	الشعب الجمهوري
30	عمرو محمد عبد الحميد التونسي	الشرقية	مستقبل وطن
31	رامي جلال عبد القادر عامر	معيين	مستقل

لجنة القيم : أداة المحاسبة الساكنة

تمثل لجان القيم في فلسفة إنشاء وإدارة المجالس التشريعية. أداة شديدة القيمة والأهمية في تقويم سلوكيات النواب وضبط ممارساتهم بما يتوافق مع غايات العمل البرلماني وذلك دون الإخلال بحصاناتهم وتمتعهم بالحماية الواجبة لدعم قدراتهم علي الرقابة علي السلطة التنفيذية أو مساءلة ممثليها الأمر الذي انعكس في النصوص اللائحية المنظمة لعمل تلك اللجنة حيث نصت المادة (٣٠) علي أنه (تشكل لجنة القيم بقرار من المجلس في بداية كل دور انعقاد سنوي عادي بناءً على ترشيح اللجنة العامة برئاسة رئيس لجنة الشئون الدستورية والتشريعية وعضوية (أربعة عشر) عضوًا على أن يكون نصفهم على الأقل من غير المنتمين للحزب الحائز على أكثرية مقاعد المجلس) أما دور اللجنة واختصاصاتها فقد نصت المادة (٣١) علي أن (تختص لجنة القيم بالنظر فيما ينسب إلى أعضاء المجلس من مخالفات تشكل خروجًا على القيم الدينية أو الأخلاقية أو الاجتماعية أو المبادئ الأساسية السياسية أو الاقتصادية للمجتمع المصري أو الإخلال بواجبات العضوية وذلك كله طبقًا لأحكام الدستور أو القانون أو هذه اللائحة) ولتنظيم ممارستها لتلك الأدوار فقد نصت المادة (٣٣) علي أن (تخطر لجنة القيم العضو كتابة للحضور أمامها في الميعاد الذي تحدده لذلك على ألا تقل المدة بين الإخطار والميعاد المحدد لحضوره عن (سبعة) أيام وإذا تخلف العضو عن الحضور دون عذر مقبول أعادت اللجنة إخطاره طبقًا لأحكام الفقرة السابقة فإذا تخلف العضو بعد ذلك دون عذر مقبول تستمر اللجنة في مباشرة إجراءاتها وعلى رئيس اللجنة أن يطلع العضو في أول اجتماع يحضره أمامها على ما هو منسوب إليه وعلى اللجنة الاستماع إلى أقوال العضو وتحقيق أوجه دفاعه وله أن يختار أحد أعضاء المجلس لمعاونته في إبداء دفاعه أمامها وللجنة أن تجرى التحقيق فيما هو منسوب للعضو بنفسها أو أن تشكل لجنة فرعية لذلك من بين أعضائها وتعرض نتيجة التحقيق عليها)

في ضوء تلك الضوابط فقد جري تشكيل لجنة القيم خلال دور الانعقاد الأول خلال الجلسة رقم (٢٠) بتاريخ ٣١ مايو ٢٠٢١ وقبل نهاية دور الانعقاد السنوي بعدد (٤) جلسات فقط وهو ما تكرر ثانية مع دور الانعقاد الثاني حيث جرت عملية إعادة تشكيل اللجنة خلال الجلسة رقم (٢١) بتاريخ ١٧ يناير ٢٠٢٢ في سلوك يمكن تفهم مسبباته الواقعية في ظل حالة الانضباط والرقى في تطبيق قواعد العمل البرلماني من النواب دون خروج علي القيم والقواعد تستدعي ضرورة لمساءلة النائب عن سلوكياته لتتحول اللجنة لأداة تنظيمية ساكنة وغير فاعلة في المشهد العملي لمجلس الشيوخ حتي أن الحالة (الوحيدة) التي تمت فيها إحالة (نائب) للمساءلة أمام اللجنة قد تمت نتيجة لسلوك انفعالي غير مقبول قام به خارج قاعات المجلس ورأي فيه المجلس تصرفا يستوجب المساءلة والعقاب (وهو ما تم فعليًا) مع ضرورة للإشادة بالموقف السياسي المتميز لحزب مستقبل وطن الذي (كان) ينتمي لهيئته النيابية ورغم ذلك أصر علي ضرورة إعمال القواعد وتقديم القدوة في الممارسة لصالح الصورة الذهنية لنواب الحزب ومجلس الشيوخ عامة.

وبتحليل تكوين اللجنة علي المستوي الجغرافي وانتشار عضويتها بين المحافظات المختلفة نجد أنها قد توزعت بين (١٠) محافظات تصدرتها القاهرة بعدد (٢) أعضاء بينما تساوت (٩) محافظات في وجود (عضو) من كل محافظة (الغربية . كفر الشيخ . الجيزة . الفيوم . أسيوط . سوهاج . السويس . الإسكندرية . البحيرة) بينما ذهبت المقاعد المتبقية وعددها (٤) مقاعد لصالح (المعينون) في انتشار جغرافي شديد التنوع يضمن عدم استحواذ أي محافظة علي حصة عددية تمنحها القدرة علي التأثير في صياغة القرارات الصادرة عن اللجنة أو توجيهها وفقا لانهيازات ترتبط ببيئة النائب المحال إلي اللجنة ويتسق أيضا مع الضوابط المنصوص عليها لاثيا في هذا الصدد.

وعلي المستوي السياسي فقد توزعت العضوية داخل اللجنة بين (٧) قوي سياسية وحزبية تصدرها حزب (مستقبل وطن) مستفيدا من نص المادة (٣٠) من اللائحة والتي تمنح الحزب صاحب التمثيل الأكبر عدديا (١٤٧) تواجدا مؤثرا في عضوية اللجنة وهو ما تمثل في حصوله علي (٦) مقاعد تتجاوز نسبة (ثلث) مكونات اللجنة يليه من حيث الترتيب (المستقلون) بعدد (٣) مقاعد ثم الشعب الجمهوري (مقعدين) لتبقي في النهاية (٤) مقاعد توزعت بصورة متساوية بين أحزاب (الوفد . مصر الحديثة . الديمقراطي الاجتماعي . الحركة الوطنية) بعدد (مقعد) لكل حزب.

والواقع أن تشكيل اللجنة الحالي . رغم تقلص أعداد الهيئات الجغرافية والسياسية الممثلة داخله قياسا بدور الانعقاد الأول . فانه يمكن القول بأن إدارة التوازن وضمنان تمثيل القوي وكفاءة العناصر المختارة بداخله قد أتت معبرة عن توجه معزز للتعاون بين القوي السياسية والتيارات المختلفة وهو ما يمكن أن نقرأه في الجانب الإحصائي بصورة جلية عبر العديد من الملامح والاتجاهات ففي الوقت الذي تكرر وجود (٦) قوي جغرافية في عضوية لجنة القيم خلال دوري الانعقاد السنوي (المعينون . القاهرة . الغربية . الجيزة . أسيوط . الإسكندرية) فان هناك (٧) محافظات كانت متواجدة في دور الانعقاد الأول وخرجت من التشكيل الحالي (الدقهلية . المنوفية . المنيا . قنا . أسوان . البحر الأحمر . الشرقية) لتحل محلها (٥) محافظات (كفر الشيخ . الفيوم . سوهاج . السويس . البحيرة)

وقد تكرر ذات السلوك فيما يتعلق بالقوي السياسية بما يعزز من القصدية والتعمد في طبيعة المكونات والانهيازات التي جري الاعتماد عليها في تكوين اللجنة حيث تكرر تواجد (٦) قوي سياسية ضمن تشكيل لجنة القيم في دوري الانعقاد (المستقلون . مستقبل وطن . الشعب الجمهوري . الوفد . مصر الحديثة . الحركة الوطنية) مقابل خروج (٣) قوي سياسية كانت متواجدة في تشكيل دور الانعقاد السنوي الأول (حماة وطن . المؤتمر . الحرية) وانضمام حزب جديد لعضوية اللجنة في دور الانعقاد السنوي الثاني (الديمقراطي الاجتماعي) في تركيبة تعبر عن احتواء وتمثيل فعلي للأغلبية الساحقة من المكونات السياسية لتركيبه مجلس الشيوخ الأمر الذي يعكس قدرات ورؤية بالغة التطور لدي هيئة مكتب المجلس المنوط بها النظر في تلك المسائل وإعداد مقترحات حولها لعرضها علي اللجنة العامة والقاعة لإقرارها.

تشكيل لجنة القيم

م	النائب	المحافظة	التيار السياسي
رئيس اللجنة			
1	عبد الله أمين محمود عصر	معين	مستقل
الأعضاء			
2	محمد فهمى محمد احمد صالح	أسيوط	الشعب الجمهوري
3	هارون عبد الحميد هارون أبو سحلي	معين	مستقل
4	سهير عبد السلام حنفى عبد السلام	الجيزة	مستقبل وطن
5	أشرف ممدوح عبد الونيس شعبان	كفر الشيخ	مستقبل وطن
6	أحمد صبيح محمد خشانة	السويس	مستقبل وطن
7	خالد أبو الوفا محمد محمد	سوهاج	مصر الحديثة
8	وليد احمد عبد الرحمن هويدي	الفيوم	مستقبل وطن
9	محمد السعيد محمد عريبي	الغربية	مستقبل وطن
10	خالد محمد عبد المنعم قنديل	معين	الوفد
11	فرج موسى على زاهر	معين	مستقل
12	محمد احمد حسن على الرشيدى	الإسكندرية	الشعب الجمهوري
13	محمد يحيى حسين محمد عزمي	القاهرة	الحركة الوطنية
14	محمد وجيه عبد الله محمد خالد	البحيرة	مستقبل وطن
15	حنا جريس قلدس توماس	القاهرة	المصري الديمقراطي

اللجان النوعية : أدوارها وقيود تنظيمية

مع بدء الحوارات الخاصة بإصدار لائحة مجلس الشيوخ ثارت قضية فنية بالغة الصعوبة والحدة في تأثيراتها علي توجهات عمل المجلس وقدرته علي العمل الفني المرتبط بالقضايا المجتمعية وبالتالي العدد المناسب والمطلوب من اللجان النوعية للقيام بتلك الأدوار خاصة في ظل التوسع الذي شهده مجلس النواب في عدد لجانه النوعية والذي تحول من (١٩) إلي (٢٥) لجنة نوعية حيث تعالت أصوات تنادي بضرورة زيادة لجان مجلس الشيوخ أسوة بما تم في مجلس النواب.

غير أنه بنضج الحوارات ووضوح التوجهات الرئيسية للآراء والمواقف في صياغة اللائحة فقد جري التوافق علي تحديدها بعدد (١٤) لجنة نوعية معتمدة في حسمها لهذا العدد من اللجان علي عدد من المبررات والأسانيد التي رصدتها اللجنة المشكلة لصياغة اللائحة تفصيليا في المذكرة الإيضاحية لمشروع اللائحة علي النحو التالي:

أولاً: أن الأصل في اللجان البرلمانية النوعية أنها تقوم بعدة أدوار فهي لا تقتصر علي الأدوار التشريعية وإنما تمتلك إمكانيات وأدوات رقابية ولذلك قد تلجأ الكثير من المجالس النيابية إلي إنشاء لجان تقابل إلي حد كبير وزارات الدولة بهدف تحقيق أكبر قدر من الرقابة علي أنشطة السلطة التنفيذية. وهو الأمر الحاصل في مجلس النواب. والذي يبلغ عدد لجانه النوعية (٢٥) لجنة بل ويزيد علي ذلك أن هناك بعض الوزارات يناظرها أكثر من لجنة نوعية علي غرار وزارة الخارجية إذ يناظرها ثلاث لجان نوعية (لجنة الشؤون الخارجية. لجنة الشؤون العربية. لجنة الشؤون الإفريقية) وزارة التجارة والصناعة يتابع أعمالها لجنتان نوعيتان (لجنة الصناعة. لجنة المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر) بيد أن مجلس الشيوخ لا يتطلب هذا العدد من اللجان باعتبار أن الرقابة علي أنشطة السلطة التنفيذية ليست الدور الرئيسي للمجلس.

ثانياً: أن عدد أعضاء المجلس (٣٠٠) عضو فحينما يتم توزيعهم بشكل متساو علي اللجان المقترحة. وهو أمر ليس بضروري في الواقع العملي. سيكون تشكيل كل لجنة (٢١) عضو تقريبا وهو تشكيل ملائم لاضطلاع كل لجنة بالمهام الموكلة إليها.

ثالثاً: أنه بمطالعة بعض النظم المقارنة والمتقاربة مع مجلس الشيوخ المصري من حيث عدد الأعضاء نجد أن مجلس الشيوخ الإيطالي مكون من (٣١٥) عضو ولديه (١٣) لجنة برلمانية دائمة وكذا مجلس الشيوخ الفرنسي مكون من (٣٤٨) عضو ولديه (٦) لجان برلمانية دائمة وفي العموم متوسط عدد لجان الشيوخ في برلمانات العالم (عشر) لجان تقريبا.

رابعاً: الاعتبار العملي بسبب عدم وجود مقار. حالياً. بمبني المجلس لمزيد من اللجان.

أما بالنظر لمواد اللائحة المنظمة لعملية الانضمام لتلك اللجان أو إبداء الرغبة في اختيارات تتناسب مع طبيعة الخبرات والمهارات التي يمتلكها كل نائب حيث نصت المادة (٤١) علي أنه (يجب أن يشترك العضو في إحدى لجان المجلس النوعية) بينما نصت المادة (٣٩) علي أن (تتكون كل لجنة من لجان المجلس من عدد من الأعضاء

يحدده المجلس في بداية كل دور انعقاد عادي بناء على اقتراح مكتب المجلس بما يكفل حسن قيام هذه اللجان بأعمالها) ولضمان كفاءة وشفافية عملية الاختيار فقد نصت المادة (٤٠) علي أن (يتلقى رئيس المجلس في بداية كل دور انعقاد عادي في الموعد الذي يحدده طلبات الأعضاء بالترشيح لعضوية اللجان ويتولى مكتب المجلس التنسيق بين هذه الطلبات مراعيًا التخصص واختصاصات اللجان قدر الإمكان) بينما أوضحت المادة (٤٢) مهمة هيئة المكتب في تلك العملية التنظيمية بالنص علي أن (يعلن مكتب المجلس قوائم الترشيح لعضوية اللجان النوعية قبل عرضها على المجلس ولكل عضو تقديم اقتراحاته أو اعتراضاته كتابة إلى رئيس المجلس لعرضها على المكتب للنظر فيها ويعرض الرئيس على المجلس القوائم طبقا لما انتهى إليه المكتب بعد دراسة الاعتراضات والاقتراحات المقدمة من الأعضاء وتعتبر هذه القوائم نافذة بمجرد إقرار المجلس لها دون مناقشة)

وبناء علي تلك القوائم النهائية لتشكيلات عضوية اللجان النوعية فقد نصت المادة (٤٣) علي أن (تنتخب كل لجنة نوعية في أقرب وقت ممكن في بداية كل دور انعقاد عادي من بين أعضائها رئيسًا ووكيلين وأمينًا للسر وذلك بالأغلبية المطلقة لعدد أعضائها وتقدم طلبات الترشيح كتابة إلى رئيس المجلس خلال الفترة التي يحددها مكتب المجلس ويعلن الرئيس هذه الطلبات لأعضاء المجلس وتجرى الانتخابات بين المترشحين بطريق الاقتراع السري تحت إشراف لجنة يشكلها مكتب المجلس من بين أعضاء اللجان غير المتقدمين للترشيح لمناصب مكاتب اللجان النوعية وإذا لم يتقدم للترشيح أحد غير العدد المطلوب أعلن انتخاب المترشحين بالتزكية ويعلن رئيس المجلس نتيجة انتخابات مكاتب اللجان ويبلغها إلى الوزراء الذين تدخل أعمال وزاراتهم في اختصاصات اللجنة)

أما بالنظر لطبيعة المهام والأدوار الفنية التي تؤديها اللجان النوعية لمجلس الشيوخ فقد نصت المادة (٦٠) علي أن (تحدد اللجان في بداية كل دور انعقاد عادي الموضوعات التي تدخل في نطاق نشاطها وتحتاج إلى مناقشة خلال هذا الدور والأسباب المبررة لهذه المناقشة والجوانب التي تستحق الدراسة وتقدم بيانًا بذلك إلى رئيس المجلس) بينما نصت المادة (٦١) علي أنه (مع مراعاة حكم المادة (٦٧) من هذه اللائحة تتولى كل لجنة من اللجان النوعية دراسة ما يحال إليها من مشروعات القوانين أو غيرها من الموضوعات التي تدخل في نطاق اختصاصها وغير ذلك من المسائل التي يقرر المجلس أو رئيسه إحالتها إليها وفقًا لأحكام هذه اللائحة) حيث صار من بين الأدوار الرئيسية للجان النوعية وفقا لنص المادة (٦٢) أن (تتقصى كل لجنة من اللجان النوعية آثار تطبيق القوانين التي تمس مصالح المواطنين الأساسية والمتعلقة بنطاق اختصاصها كما تدرس الأثر التشريعي لهذه القوانين وتبحث مدى اتفاق القرارات المنفذة لها مع أهداف القانون وعليها أن تقدم تقريرًا إلى رئيس المجلس بنتائج متابعتها والاقتراحات التي تراها في هذا الشأن ولمكتب المجلس أن يستطلع رأى اللجنة العامة في هذه التقارير لاتخاذ الإجراءات المناسبة في شأنها) كما نصت المادة (٦٣) علي أن (تتابع كل لجنة من اللجان النوعية في حدود اختصاصها ما تتضمنه بيانات الوزراء في المجلس أو أمامها أو في الصحف ووسائل الإعلام من وعود وبرامج وكذلك التوصيات التي صدرت عنها أو صدرت عن المجلس وتقدم تقارير إلى رئيس المجلس تضمنها المدى الذي وصل إليه تنفيذ كل من هذه الوعود والتوصيات ولمكتب المجلس أن يعرض هذه التقارير على المجلس)

ولضمان كفاءة القيام بتلك الأدوار وتنظيم العمل في اللجان فقد نصت المادة (٧١) علي أن (جلسات اللجان غير علنية ولا يجوز حضورها إلا لأعضائها وغيرهم من أعضاء المجلس والعاملين بأمانتها ومن تستعين بهم اللجنة من المستشارين والخبراء طبقًا للأحكام المقررة في هذه اللائحة ولا يجوز أن يحضر ممثلو الصحافة وغيرها من وسائل

الإعلام اجتماعات اللجان لإبناء على إذن من رئيس المجلس) بينما تضمنت المادة (٧٨) توفير ضمانات توثيق تلك الجلسات والاحتفاظ بمخرجات الحوار والنقاش بها أو التعرف علي وجهات النظر المختلفة التي طرحت عبرها حيث نصت علي أنه (يُحرر لكل جلسة من جلسات اللجان محضر تدون به أسماء الحاضرين والغائبين وملخص المناقشات ونصوص القرارات ويوقع هذا المحضر رئيس اللجنة وأمين سرها وأمين اللجنة وتُعد محاضر كاملة لمناقشات لجان المجلس في مشروعات القوانين ومشروعات القوانين المكملة للدستور التي تحال إليها وفي الموضوعات السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية المهمة وذلك بموافقة أغلبية أعضاء اللجنة أو بناء على طلب رئيس المجلس أو الحكومة ولرئيس المجلس أن يقرر طبع هذه المحاضر ونشرها بالطريقة المناسبة وتودع صورة من محاضر اجتماعات اللجان بمكتبي رئيس المجلس وأمين عام المجلس).

في ضوء المحددات السابقة فقد استقبلت هيئة المكتب رغبات الأعضاء في عضوية اللجان النوعية المختلفة خلال دور الانعقاد السنوي (الأول) وعرضت خلال الجلسة (الرابعة) بتاريخ ٨ مارس ٢٠٢١ تشكيلات اللجان النوعية مع منح الأعضاء الحق في التظلم من توزيع الرغبات عبر التشكيلات قبل حسمها وإقرارها بصورة نهائية خلال الجلسة (الخامسة) التي انعقدت في ذات اليوم لذا فقد أعلن رئيس المجلس. واختصارا للوقت. خلال الجلسة الافتتاحية لدور الانعقاد الثاني بتاريخ الثلاثاء ٥ أكتوبر ٢٠٢١ عن فتح الباب أما السادة النواب الراغبين في تعديل عضويتهم من لجنة إلي أخرى لتقديم طلب بذلك للأمين العام للمجلس قبل الساعة الثانية من مساء يوم الانعقاد تمهيدا لإقرار تلك القوائم ودعوة اللجان النوعية لانتخاب هيئات مكاتبها وهو الأمر الذي لم يقدم عليه سوي (١٧) نائب أتت حركتهم بالمغادرة أو الانضمام شاملة لكافة اللجان النوعية حيث شهدت (١٠) لجان حالات لمغادرة نواب وانضمامهم للجان أخرى (الشئون الدستورية والتشريعية. الشئون المالية والاقتصادية والاستثمار. الإسكان والإدارة المحلية والنقل. الصحة والسكان. الزراعة والري. حقوق الإنسان والتضامن الاجتماعي. الثقافة والسياحة والإعلام. الصناعة والتجارة والمشروعات. التعليم والبحث العلمي والاتصالات. الشئون الدينية والأوقاف) في مقابل (١١) لجنة نوعية استطاعت اجتذاب أعضاء جدد للانضمام لعضويتها (الشئون الدستورية والتشريعية. الإسكان والإدارة المحلية والنقل. الصحة والسكان. الزراعة والري. الشئون الخارجية والعربية والإفريقية. الدفاع والأمن القومي. الصناعة والتجارة والمشروعات. الطاقة والبيئة والقوي العاملة. التعليم والبحث العلمي والاتصالات. الشباب والرياضة. الشئون الدينية والأوقاف).

وبطريقة أخرى للتحليل يمكن القول بأن هناك (٤) لجان لم يغادر عضويتها أي من نوابها المتواجدين من دور الانعقاد الأول (الشئون الخارجية والعربية والإفريقية. الدفاع والأمن القومي. الطاقة والبيئة والقوي العاملة. الشباب والرياضة) مقابل (٣) لجان لم تجتذب لعضويتها أي نائب جديد في دور الانعقاد الثاني (الشئون المالية والاقتصادية والاستثمار. حقوق الإنسان والتضامن الاجتماعي. الثقافة والسياحة والإعلام) في مؤشر يدل علي استقرار التشكيلات وتناسبها مع خبرات ومعارف النواب ليتم إقرار القوائم خلال الجلسة (الثانية) بتاريخ الأربعاء ٦ أكتوبر ٢٠٢١ أعقبها عرض للقواعد والإجراءات المنظمة لعملية الانتخاب ودعوة أعضاء اللجان لانتخابات هيئات المكاتب قبل العودة لإعلان أسماء الفائزين خلال الجلسة الثالثة التي انعقدت في ذات اليوم.

وباستبعاد أعضاء هيئة مكتب مجلس الشيوخ. الذين لا تجيز اللائحة انضمامهم لعضوية لجنة بعينها. فقد توزع باقي أعضاء المجلس وعددهم (٢٩٧) عضو بين لجان المجلس وعددها (١٤) لجنة حيث أتت لجنة الإسكان والإدارة

المحلية كأكثر اللجان من حيث حجم العضوية بعدد (٤٤) عضو بنسبة (١٤,٨٪) من إجمالي عضوية المجلس تليها لجنة الشئون الخارجية والعربية والإفريقية بعدد (٣٤) عضو ثم لجنة التعليم والبحث العلمي والاتصالات بعدد (٢٥) عضو كمؤشر له دلالاته علي طبيعة الاهتمامات والخبرات التي تغلب علي تركيبة المجلس والقضايا التي تستحوذ علي اهتمامات النواب والتي جعلت اللجان (الثلاث) تستحوذ. بمفردها. علي أكثر من (ثلاث) عضوية مجلس الشيوخ.

أما بالنظر إلي اللجان الأقل من حيث عدد الأعضاء وجاذبية المشاركة والعمل فقد تصدرتها لجنة الشئون الدينية والأوقاف بعدد (٨) أعضاء رغم الأهمية البالغة لدورها والحاجة الملحة لتقديم النواب لمقترحات علمية وفنية فيما يتعلق بتجديد الخطاب الديني وتطوير مؤسساته طبقا للحوارات الوطنية ومطالبات الرئيس في أكثر من مناسبة بينما جاءت بعدها لجنة الشباب والرياضة بعدد (١٢) عضو ثم لجنة الطاقة والبيئة والقوي العاملة بعدد (١٣) عضو وهو أمر يستدعي ضرورة مراجعة آليات تشكيل الغرفة التشريعية ومدى الحاجة لاعتماد قواعد تضمن كفاءة وتنوع الخبرات التي يمتلكها الأعضاء مع طبيعة عمل اللجان خاصة وأن القياس العددي المتساوي لعضوية اللجان يكشف أن بعض اللجان تفقد قرابة (ثلاث) نصيبها العادل من الكوادر البرلمانية قياسا بلجان أخرى تحصل علي (ضعف) نصيبها.

وبالرغم من أن الدستور والقانون قد حددوا نسبة المعينين بثلاث تركيبة المجلس الأمر الذي يتيح للمنتخبين فرص لفرض هيمنة (مطلقة) علي عضوية اللجان النوعية فقد كان من المثير أن نجد أن لجنة الدفاع والأمن القومي قد شهدت في تشكيلها أغلبية واضحة للمعينين (١٤) مقابل المنتخبين (٨) الأمر الذي يمكن أن نرجعه للخبرات والمهارات الوظيفية التي يمتلكها هؤلاء المعينين من أصحاب الخلفيات العسكرية والشرطية التي تجعلهم أكثر ارتباطا بعمل اللجنة ومهامها وهو ذات الأمر الذي تكرر مع لجان أخرى وان كانت بصورة أقل وضوحا مثل لجنة (حقوق الإنسان والتضامن الاجتماعي) التي شهدت تساويا في العضوية بين المنتخبين وبين المعينين بعدد (٨) أعضاء لكل طرف منهما.

بل انه في مؤشر آخر علي طبيعة تركيبة اللجان النوعية نجد أن حجم التغيير المحدود في رغبات الأعضاء لتغيير عضويتهم من لجنة إلي أخرى والتي اقتضت علي (١٧) نائب قد أسفر عن تغيير شبه تام في تركيبة اللجان ذاتها حيث أنه باستثناء لجنة (الشئون الدستورية والتشريعية) التي استقر عدد أعضائها في دوري الانعقاد عند رقم (٢٢) عضو فقد شهدت باقي اللجان وعددها (١٣) لجنة تعديلا في عدد أعضاء كل منها (حتى لو اقتصر التغيير في انضمام أو مغادرة نائب فقط) ففي الوقت الذي تقلصت فيه وتراجعت عضوية (٦) لجان نوعية (الشئون المالية والاقتصادية والاستثمار. الإسكان والإدارة المحلية والنقل. الصحة والسكان. الزراعة والري. حقوق الإنسان والتضامن الاجتماعي. الثقافة والسياحة والإعلام) نجد أن هناك (٧) لجان قد شهدت زيادة في عدد أعضائها (الشئون الخارجية والعربية والإفريقية. الدفاع والأمن القومي. الصناعة والتجارة والمشروعات. الطاقة والبيئة والقوي العاملة. التعليم والبحث العلمي والاتصالات. الشباب والرياضة الشئون الدينية والأوقاف)



جسور للدراسات الاستراتيجية
JESOUR FOR STRATEGIC STUDIES

تحليل عضوية اللجان النوعية - دور ثان

الشؤون الخارجية والعربية والإفريقية

34 | 3 | - | 31
الإجمالي | جديد | غادر | دور أول

الشؤون المالية والاقتصادية والاستثمار

18 | - | 1 | 19
الإجمالي | جديد | غادر | دور أول

الشؤون الدستورية والتشريعية

22 | 2 | 2 | 22
الإجمالي | جديد | غادر | دور أول

الطاقة والبيئة والقوى العاملة

13 | 1 | - | 12
الإجمالي | جديد | غادر | دور أول

الصناعة والتجارة والمشروعات

18 | 2 | 1 | 17
الإجمالي | جديد | غادر | دور أول

الدفاع والأمن القومي

22 | 1 | - | 21
الإجمالي | جديد | غادر | دور أول

الشباب والرياضة

12 | 1 | - | 11
الإجمالي | جديد | غادر | دور أول

التعليم والبحث العلمي والاتصالات

25 | 2 | 1 | 24
الإجمالي | جديد | غادر | دور أول

الإسكان والإدارة المحلية والنقل

44 | 1 | 2 | 45
الإجمالي | جديد | غادر | دور أول

حقوق الإنسان والتضامن الاجتماعي

16 | - | 4 | 20
الإجمالي | جديد | غادر | دور أول

الزراعة والري

22 | 1 | 2 | 23
الإجمالي | جديد | غادر | دور أول

الصحة والسكان

21 | 1 | 2 | 22
الإجمالي | جديد | غادر | دور أول



الشؤون الدينية والأوقاف

25 | 2 | 1 | 7
الإجمالي | جديد | غادر | دور أول

الثقافة والسياحة والإعلام

22 | - | 1 | 23
الإجمالي | جديد | غادر | دور أول

أما علي مستوي النوع الاجتماعي وطبيعة الانحيازات الجندرية لعضوية اللجان النوعية نجد أن نواب المجلس من (الذكور) قد توزعوا علي كافة اللجان النوعية بلا استثناء انطلاقا من الوزن العددي الكبير لهم في عضوية المجلس والذي يبلغ (٢٥٨) عضو حيث أتت لجنة (الإسكان والإدارة المحلية والنقل) في مقدمة اللجان الجاذبة للعضوية بعدد (٤٣) نائب تليها لجنة الشئون الخارجية والعربية والإفريقية بعدد (٢٦) نائب ثم لجنتي (الشئون التشريعية والدستورية. الدفاع والأمن القومي) بعدد (٢٢) نائب بكل لجنة وهو سلوك يتسق مع المؤشرات العامة لتكوين اللجان البرلمانية ويدل علي التأثير البالغ لطبيعة النوع في بيان اتجاهات الأداء وكثافة التمثيل في المشهد العام.

وفي المقابل فقد أتت لجنة (الشئون الدينية والأوقاف) كأقل اللجان عددا في تواجد النواب بعدد (٧) نواب تليها لجنتي (الشباب والرياضة. الطاقة والبيئة والقوي العاملة) بعدد (١٢) نائب بكل لجنة ومن بعدهما لجنة (حقوق الإنسان والتضامن الاجتماعي) بعدد (١٣) نائب باعتبارها الأقل في حجم عضويتها بصورة عامة إضافة لطبيعتها المتخصصة وغير الجاذبة للاهتمام المجتمعي المرتبط بالتوجهات الصناعة للشعبية أو المليية للمطالب الشعبية ذات التأثير علي الحياة العامة للمواطنين وأصحاب المصالح من الناخبين.

من جانب آخر فقد توزعت عضوية النائبات بين (١٠) لجان نوعية مقابل غيابها عن (٤) لجان (الشئون الدستورية والتشريعية. الدفاع والأمن القومي. الشئون المالية والاقتصادية والاستثمار. الشباب والرياضة) وهو سلوك يتسق مع حجم تمثيل وعضوية النائبات في المجلس (٣٩) نائبة وان كان لا يبرر عزوفهن عن عضوية بعض اللجان فاذا كان من الممكن القبول بغيابها عن لجنة (الدفاع والأمن القومي) بحكم طبيعتها الفنية المتخصصة التي تتطلب مهارات وسمات خاصة فكيف لنا أن نفسر غيابها عن عضوية (٣) لجان نوعية تتقاطع أدوارها بصورة مباشرة مع قضايا واهتمامات النساء وتمثل ميادين عملها أحد أبرز التحديات التي تواجه خطط وبرامج تمكين النساء (الشئون الدستورية والتشريعية. الشئون المالية والاقتصادية والاستثمار. الشباب والرياضة) أما بالنظر لأكثر اللجان جاذبية لعضوية النائبات نجد أن لجنة (التعليم والبحث العلمي والاتصالات) قد أتت في الصدارة بعدد (١١) نائبة يقاربون (نصف) عضوية اللجنة تليها لجنة (الشئون الخارجية والعربية والإفريقية) بعدد (٨) نائبات ولجنة (الثقافة والسياحة والإعلام) بعدد (٧) نائبات وهي لجان تتوافق بشكل كبير مع اهتمامات النائبات وتكرر أيضا في مجلس النواب.

تحليل عضوية اللجان النوعية

م	اللجنة	نائبات	نواب	الإجمالي
1	الشئون الدستورية والتشريعية	-	22	22
2	الشئون المالية والاقتصادية والاستثمار	-	18	18
3	الشئون الخارجية والعربية والإفريقية	8	26	34
4	الدفاع والأمن القومي	-	22	22
5	الصناعة والتجارة والمشروعات	1	17	18
6	الطاقة والبيئة والقوي العاملة	1	12	13
7	الإسكان والإدارة المحلية والنقل	1	43	44
8	التعليم والبحث العلمي والاتصالات	11	14	25
9	الشباب والرياضة	-	12	12
10	الصحة والسكان	5	16	21
11	الزراعة والري	1	21	22
12	حقوق الإنسان والتضامن الاجتماعي	3	13	16
13	الثقافة والسياحة والإعلام	7	15	22
14	الشئون الدينية والأوقاف	1	7	8
	الإجمالي	39	258	297

المتوسطات العمرية لعضوية اللجان النوعية

رغم أن النص الدستوري قد تضمن ضمن محددات الترشح لعضوية مجلس الشيوخ رفع الحد الأدنى لسن الترشح حيث نصت المادة (٢٥١) علي أنه يشترط فيمن يترشح لعضوية مجلس الشيوخ أو من يعين فيه أن يكون مصرياً متمتعاً بحقوقه المدنية والسياسية حاصلًا على مؤهل جامعي أو ما يعادله على الأقل وألا تقل سنه يوم فتح باب الترشح عن خمس وثلاثين سنة ميلادية وهو النص الذي استكملته المادة (٩) من قانون مجلس الشيوخ رقم (١٤١) لسنة ٢٠٢٠ بالنص علي أنه مع عدم الإخلال بالأحكام المقررة في القانون المنظم لمباشرة الحقوق السياسية، يشترط فيمن يترشح لعضوية مجلس الشيوخ:

١. أن يكون مصري الجنسية متمتعاً بحقوقه المدنية والسياسية.
٢. أن يكون اسمه مدرجاً بقاعدة بيانات الناخبين بأي من محافظات الجمهورية وألا يكون قد طرأ عليه سبب يستوجب حذف أو رفع قيده.

٣. ألا تقل سنه يوم فتح باب الترشح عن خمس وثلاثين سنة ميلادية.

٤. أن يكون حاصلًا على مؤهل جامعي أو ما يعادله على الأقل.

٥. أن يكون قد أدى الخدمة العسكرية أو أعفي من أدائها قانوناً.

٦. ألا تكون قد أسقطت عضويته بقرار من مجلس الشيوخ أو من مجلس النواب بسبب فقد الثقة والاعتبار أو بسبب الإخلال بواجبات العضوية ما لم يكن قد زال الأثر المانع من الترشح قانوناً، إلا أن دراسة وتحليل المتوسطات العمرية لتركيبية المجلس تظل مسألة بالغة الأهمية يمكن أن تمنح لنا صورة مبدئية حول حيوية المجلس ومستوي النقاشات وثرورية الاقتراحات وجرأة التدخلات التي يمكن أن تكون سمة لتركيبية المجلس الحالية.

وبالنظر للمتوسطات العمرية الموثقة لأعضاء مجلس الشيوخ والتي توزعت علي (٦) فئات عمرية يمكن القياس عليها لما لها من سمات وملامح ترتبط بطبيعة التفكير وصناعة الانحيازات لدي كل منها نجد أن الفئة العمرية (٥١ : ٦٠) هي الأكبر ضمن مكونات المجلس بعدد (٩٦) نائب تليها الفئة العمرية (٦١ : ٧٠) بعدد (٧٤) نائب ثم الفئة العمرية (٤١ : ٥٠) بعدد (٧١) نائب تليها الفئة العمرية (٧١ : ٨٠) بعدد (٢٦) نائب ثم الفئة العمرية (٣٥ : ٤٠) بعدد (٢٣) نائب والفئة العمرية (أكثر من ٨٠) بعدد (٧) نواب في مؤشر يدل علي مثالية التشكيلة النيابية وتوزيعاتها الموضوعية علي الفئات العمرية بما يتناسب مع طبيعة اختصاصات المجلس والصورة الذهنية لشاغلي مقاعده في الثقافة العامة للناخبين وأيضاً قدرته علي التعبير عن الاحتياجات المختلفة للمواطنين وفقاً لمراحلهم العمرية. وكنتيجة طبيعية للعدد الإجمالي لكل فئة عمرية بحسب الرصد السابق فقد كان من الطبيعي أن نجد (٣) فئات منها قد توزعت بين كافة اللجان النوعية للمجلس وعددها (١٤) لجنة. دون غياب عن أي لجنة منها. وهي الفئة (٤١ : ٥٠) والفئة (٥١ : ٦٠) والفئة (٦١ : ٧٠) وذلك لكونها الأكثر عدداً وتنوع في الخبرات المهنية بينما نجد أن الفئة العمرية (٣٥ : ٤٠) قد تواجدت في (١٢) لجنة نوعية بينما غابت عن عضوية (لجنتين) تليها الفئة (٧١ : ٨٠) التي تواجدت في عضوية (١١) لجنة نوعية بينما غابت عن عضوية (٣) لجان لتبقي في النهاية الفئة العمرية (أكثر من

٨٠) والتي تواجدت في عضوية (٦) لجان نوعية وغابت عن عضوية (٨) لجان أخرى وهي مؤشرات تتسق مع الوزن العددي لنواب تلك الفئات بل وتعكس انحيازات تفكيرية وأيديولوجية لدى الكثير منها بما يؤصل لمناهج العلوم الإنسانية ودورها في استشراف أفاق العمل البرلماني بما قد يتيح إمكانات لرصد وتحليل تلك الأداءات النوعية. وعلي المستوى النوعي والفني للجان البرلمانية للمجلس فقد شهدت (٥) لجان نوعية تواجد ممثلين لكافة الفئات العمرية وعددها (٦) فئات وهي لجان (الشئون الدستورية والتشريعية. الإسكان والإدارة المحلية والنقل. التعليم والبحث العلمي والاتصالات. حقوق الإنسان والتضامن الاجتماعي. الثقافة والسياحة والإعلام) وهو ما يمنح لتلك اللجان حيوية وكفاءة خاصة في ظل عضويتها العديدة المناسبة وطبيعة الأدوار التي يفترض أن تلعبها في تطوير السياسات العامة باعتبارها تتقاطع مع ملفات إستراتيجية تؤثر في معيشة المواطنين وتلبية احتياجاتهم الأساسية مع حجم التحديات والملاحظات التي ترتبط بشكل وجودة الخدمات المقدمة من الأجهزة الحكومية المستولة عنها.

تحليل المتوسطات العمرية للجان النوعية

م	اللجنة	٤٠ : ٣٥	٥٠ : ٤١	٦٠ : ٥١	٧٠ : ٦١	٨٠ : ٧١	+ ٨٠	العدد
١	الشئون الدستورية والتشريعية	٢	٣	١٠	٤	٢	١	٢٢
٢	الشئون المالية والاقتصادية	٣	٦	٥	٣	١		١٨
٣	الشئون الخارجية والعربية والإفريقية	٤	١٢	١١	٣	٤		٣٤
٤	الدفاع والأمن القومي	١	١	٧	٨	٥		٢٢
٥	الصناعة والتجارة والمشروعات	٢	٦	٧	٣			١٨
٦	الطاقة والبيئة والقوي العاملة	٢	١	٣	٦		١	١٣
٧	الإسكان والإدارة المحلية والنقل	٢	١١	١٦	١٣	١	١	٤٤
٨	التعليم والبحث العلمي والاتصالات	٢	٤	٧	٨	٣	١	٢٥
٩	الشباب والرياضة	١	٥	٣	١	٢		١٢
١٠	الصحة والسكان		٤	٩	٧	١		٢١
١١	الزراعة والري	١	٣	٨	٨	٢		٢٢
١٢	حقوق الإنسان والتضامن الاجتماعي	٢	٣	٢	٥	٣	١	١٦
١٣	الثقافة والسياحة والإعلام	١	٩	٥	٣	٢	٢	٢٢
١٤	الشئون الدينية والأوقاف		٣	٣	٢			٨
	الإجمالي	٢٣	٧١	٩٦	٧٤	٢٦	٧	٢٩٧

في المقابل فقد شهدت (٦) لجان نوعية غياب لممثلي أحدي الفئات العمرية مقابل تواجد ممثلي (٥) فئات عمرية وهي لجان (الشئون المالية والاقتصادية . الشئون الخارجية والعربية والإفريقية . الدفاع والأمن القومي . الطاقة والبيئة والقوي العاملة . الشباب والرياضة . الزراعة والري) بينما شهدت (لجنتين) غياب لممثلي (٢) من الفئات العمرية هما (الصناعة والتجارة والمشروعات . الصحة والسكان) وهو أمر يمكن تفهم مسبباته في ظل محدودية ممثلي الفئة العمرية الأكبر (أكثر من ٨٠) وكونها الأكثر غيابا عن معظم اللجان.

لتبقي في النهاية لجنة (الشئون الدينية والأوقاف) باعتبارها اللجنة (الوحيدة) التي شهدت غياب ممثلي (٣) فئات عمرية وهو ما يمكن لنا أن نرده أيضا لمحدودية عضوية اللجنة (٧) أعضاء وغياب العناصر المهمة بمجال عملها بالصورة التي نكاد نجدها متكررة أيضا فيما يتعلق بمجلس النواب وتركيبه لجانه والتي تحتل فيها ذات اللجنة . وبذات المسمى . المركز الأخير من حيث حجم العضوية كقضية تستحق المزيد من الاهتمام والنقاش حول سبل تفعيل ورفع كفاءة اللجان النوعية لضمان جودة ما يصدر عنها من توصيات ومقترحات.

القوي السياسية وعضوية اللجان النوعية

ظل القوي السياسية واختياراتها أحد أهم الرهانات في التركيبات البرلمانية أو في حجم الطموح والأمل في تحقيق أداءات متميزة تلبي الاحتياجات الجماهيرية وترفع من مكانة والتفاف الجماهير حول المؤسسات العامة والهيئات المنتخبة بما ينعكس أثره مستقبلا في حجم الإقبال الشعبي وارتفاع وتيرة التنافسية للفوز بالأغلبية أو ضمان التمثيل والتواجد داخل المشهد العام.

ورغم أن العملية الانتخابية لمجلس الشيوخ لم تأت بجديد وفق مستهدفات التنافسية الانتخابية المباشرة بالنسبة للأحزاب التي تسعى لحصاد انتخابي يبني علي مواقف متميزة ومستقلة عن إطار التوافق العام بين القوي السياسية التي استفادت من طبيعة هندسة النظام الانتخابي وتقسيم الدوائر للنظاميين (الفردية . القوائم) لتخوض الانتخابات بقائمة موحدة للقوي الوطنية تحت مسمى (القائمة الوطنية الموحدة في حب مصر) نجح عبرها (١١) حزب سياسي في الوصول لعضوية المجلس مقابل حزبان فقط تمكنا من الفوز بمقاعد إضافية بنسب متباينة عبر النظام الفردي قبل أن يضاف لها (٤) أحزاب جديدة قام رئيس الجمهورية بتعيين ممثلين لها في عضوية الشيوخ ضمن نسبة المقاعد المخصصة له وفقا للنص الدستوري.

في إطار هذا التنوع السياسي السابق فقد كان انتشار وتوزيع نواب المجلس علي اللجان النوعية وتحليل اختياراتهم وانحيازاتهم لعضويتها مدخلا شديد الأهمية للتعرف علي توجهات الأعضاء ومدى قدرة المجلس علي الاستفادة من خبرات ومهارات الأعضاء وفي ذات الوقت التعرف علي رؤية القوي السياسية لأولويات عملها وتدخلاتها في ظل محدودية ما تمتلكه معظمها من أعضاء أو حسن توزيعها لكوادرها بما يتيح لها الدفاع عن أفكارها وأيديولوجيتها والتواجد المؤثر

في الدوائر التي تحتاج قناعاتهم ورؤاهم وسياساتهم البديل للظهور من خلالها في دوائر صناعة القرار الوطني.

وباستثناء المستقلون الذين يملكون (٨٨) نائب وحزب (مستقبل وطن) الذي يمتلك (١٤٧) نائب فلم يتمكن أي تنظيم سياسي آخر من نشر وتوزيع عضويته وتواجهه في كافة اللجان النوعية بما يسمح له بالتعرف علي الأجندة البرلمانية الكاملة كنتيجة مباشرة لمحدودية التمثيل وعدم امتلاك العدد الكافي من النواب الذي يتيح لها تحقيق الانتشار المثالي والمنشود حيث نجد أن لجنة الدفاع والأمن القومي هي الأعلى بالنسبة للمستقلين بعدد (١٢) نائب تليها الشئون الخارجية والعربية والإفريقية بعدد (١١) نائب ثم الثقافة والإعلام بعدد (١٠) نواب بينما كان العدد الأقل في لجنتي (الشباب والرياضة. الزراعة والري) بعدد (٢) نواب الأمر الذي يعكس الطبيعة الفنية لترشيحات الرئيس لعضوية المجلس والخبرات التي يمتلكونها خاصة في ظل كون من يحملون صفة المستقلين بين أعضاء المجلس يتوزعون بين المنتخبين (٦) والمعينين (٨٢) نائب.

أما حزب مستقبل وطن صاحب الأكثرية المطلقة التي تكاد تلامس الأغلبية فقد توزعت بترابعية تشي بتوجهات الحزب وأولويات عمله علي المستوي الوطني فجاءت لجنة الإسكان والإدارة المحلية والنقل كأكثر اللجان تواجدا لنواب الحزب بعدد (٣٢) نائب بنسبة (٧٢,٧٪) تليها لجنة الزراعة والري بعدد (١٨) نائب والتعليم والبحث العلمي (١٢) بينما في المقابل أتت لجنة حقوق الإنسان والتضامن كأقل اللجان تواجدا بعدد (٤) نواب تليها لجنة الشئون الدينية والأوقاف بعدد (٥) نواب ولجنتي (الثقافة والإعلام. الشباب والرياضة) بعدد (٦) نواب لكل منهما كمؤشر يتوافق مع طبيعة التكوين النيابي للحزب سواء من حيث النشاط الاقتصادي أو الطبيعة الانتخابية التي أتت بنوابه والتي حكمت انحيازاتهم وأولويات عملهم الخدمي المعزز لمكائهم في مجتمعاتهم الجغرافية أو الهادف لزيادة مكاسبهم وأرباحهم عبر أنشطتهم الاقتصادية المختلفة.

وفي المقابل نجد أن هناك حالة من الذكاء التكتيكي وحسن الانتشار قد مارسته الأحزاب محدودة العضوية في عملية توزيع نوابها علي اللجان النوعية سواء تلك التي اقتصر تواجدها بالمجلس علي نائب فقط وعددها (٤) أحزاب (الحرية. إرادة جيل. الاتحاد. السادات) حيث اختارت له اللجنة الأنسب والأهم وفقا لخبراته ودوره أو تلك التي كانت تمتلك أكثر من نائب وعددها (٥) أحزاب (التجمع. مصر الحديثة. الإصلاح والتنمية. الديمقراطي الاجتماعي. الحركة الوطنية) حيث حرص كل منها علي عدم تكرار نوابها في ذات اللجان لضمان كفاءة التوزيع والقدرة علي التفاعل مع الأنشطة والموضوعات الأقرب لأجنداتها السياسية وهو الأمر الذي فشلت فيه (٤) أحزاب أخري (حماة وطن. الوفد. المؤتمر. النور) والتي تكرر وجود أكثر من نائب لديها بلجنة واحدة مقابل غيابها عن لجان أخري كان من الممكن التواجد داخلها كان الأصعب فيها حالة حزب النور الذي تقتصر حصته في المجلس علي نائبين كان كلا منهما متواجدا بلجنة مختلفة في دور الانعقاد الأول قبل أن يجتمعا في لجنة واحدة في دور الانعقاد الحالي.

عضوية القوي السياسية في اللجان النوعية

م	الحزب	الدستورية	المالية	الخارجية	الدفاع	الصناعة	الطاقة	الإسكان	التعليم	الشباب	الصحة	الزراعة	حقوق الإنسان	الثقافة	الدينية	الإجمالي
١	المستقلون	٥	٤	١١	١٢	٤	٤	٦	٩	٢	٨	٢	٨	١٠	٣	٨٨
الأحزاب السياسية																
٢	مستقبل وطن	١١	١٠	١١	٧	١١	٧	٣٢	١٢	٦	٧	١٨	٤	٦	٥	١٤٧
٣	الشعب الجمهوري	١		٤				١	١	٤	٣			٢		١٦
٤	حماة وطن			٢	٢			١	٢					١		١٠
٥	الوفد	٢	١	٣		١								٢		٩
٦	المؤتمر			٢				١			١	١				٥
٧	التجمع			١		١	١							١		٤
٨	مصر الحديثة					١					١	١				٤
٩	الإصلاح والتنمية			١							١					٣
١٠	الديمقراطي الاجتماعي	١	١										١			٣
١١	الحركة الوطنية				١			١								٢
١٢	النور	٢														٢
١٣	الحرية												١			١
١٤	إرادة جيل					١										١
١٥	الاتحاد							١								١
١٦	السادات			١												١
	الإجماليات	٢٢	١٨	٣٤	٢٢	١٨	١٣	٤٤	٢٥	١٢	٢١	٢٢	١٦	٢٢	٨	٢٩٧

بالنظر الي الجدول والتحليل السابق نجد حزب الشعب الجمهوري صاحب الخلل التوزيعي الأكبر لنوابه في اللجان النوعية فرغم امتلاك الحزب لعدد (١٦) نائب يمكن توزيعهم علي كافة اللجان النوعية للمجلس إلا أنه نتيجة تكرار تواجد نوابه بذات اللجان وتغليب انحيازاتهم الشخصية علي التوجه المركزي للحزب فقد اقتصر تواجد الحزب علي (٧) لجان نوعية مقابل غيابه عن (٧) لجان مماثلة الأمر الذي يستدعي ضرورة لتقييم التجربة والاستفادة من نتائجها في أدوار الانعقاد التالية.

هيئات مكاتب اللجان النوعية : دلالات التنوع والانتشار

بانتهاؤ الجلسة (الثانية) من دور الانعقاد الثاني والتي شهدت تصديق المجلس علي القوائم النهائية لعضوية اللجان النوعية فقد وجه رئيس المجلس المستشار عبد الوهاب عبد الرازق الدعوة لتلك اللجان لانتخاب هيئات مكاتبها وفقا لنص المادة (٤٣) من اللائحة الداخلية والتي تنص علي أن تنتخب كل لجنة نوعية في أقرب وقت ممكن في بداية كل دور انعقاد عادي من بين أعضائها رئيسًا ووكيلين وأمينًا لسر وذلك بالأغلبية المطلقة لعدد أعضائها وتقدم طلبات الترشح كتابة إلى رئيس المجلس خلال الفترة التي يحددها مكتب المجلس ويعلن الرئيس هذه الطلبات لأعضاء المجلس وتجرى الانتخابات بين المترشحين بطريق الاقتراع السري تحت إشراف لجنة يشكلها مكتب المجلس من بين أعضاء اللجان غير المتقدمين للترشح لمناصب مكاتب اللجان النوعية وإذا لم يتقدم للترشح أحد غير العدد المطلوب أعلن انتخاب المترشحين بالتزكية ويعلن رئيس المجلس نتيجة انتخابات مكاتب اللجان ويبلغها إلى الوزراء الذين تدخل أعمال وزاراتهم في اختصاصات اللجنة حيث شهدت الجلسة (الثالثة) إعلان أسماء الفائزين بهيئات مكاتب اللجان النوعية وفقا لعمليات الانتخاب أو التزكية التي صاحبت ترشيحات كل لجنة من تلك اللجان.

والحقيقة أنه بالنظر للنتائج النهائية لتلك الانتخابات ومقارنتها بما كان قائما من تشكيلات في دور الانعقاد الأول نجد أن عدد الأعضاء الذين تغيرت مناصبهم أو انتخبوا في مواقعهم لأول مرة قد بلغ (١٤) عضو بنسبة تغيير بلغت (٢٥٪) بينما احتفظ عدد (٤٢) عضو بمواقعهم في هيئات المكاتب بنسبة (٧٥٪) بما يشير لنسبة تجديد مقبولة ومناسبة في القيادة العامة لدوائر التفكير والعمل البرلماني خاصة وأن من بينهم (٤) رؤساء لجان و (٥) وكلاء و (٥) أمناء سر وهو توزيع يدل علي التنوع والميل للتغيير في تركيبة تلك اللجان وفقا للمحددات العامة للاختيار والترشح.

ففي الوقت الذي شهدت (٧) لجان استقرار لتشكيلات مكاتبها كما هي من دور الانعقاد الأول دون حدوث تغييرات فقد شهدت (٧) لجان أخرى حالات للتجديد وإعادة التشكيل كان أقواها في لجان الصناعة والتجارة والمشروعات. التعليم والبحث العلمي والاتصالات والتي شهدت كلا منهما تغيير (٣) مواقع من هيئات مكاتبها تليهما (٣) لجان نوعية (الشباب والرياضة. الصحة والسكان. الزراعة والري) شهدت كل منها تغيير (موقعين) في هيئات مكاتبها لتبقي في النهاية لجنتي الشؤون الدستورية والتشريعية. والدفاع والأمن القومي بحدوث تغيير واحد في مكاتبها. أما بتحليل ومراجعة مواقف النواب الفائزين أنفسهم نجد أن من بينهم (٥) نواب كانوا أعضاء سابقين في هيئات مكاتب اللجان النوعية بدور الانعقاد الأول ولكن تغيرت مواقعهم في دور الانعقاد الثاني كان أبرزهم النائب أحمد أبو هشيمه الذي كان وكيلًا للجنة الصناعة في دور الانعقاد الأول قبل أن ينتقل لعضوية لجنة الشباب والرياضة ويصبح رئيسًا لها بينما تغيرت مواقع النواب (الأربعة) الباقين داخل ذات لجانهم فانتقل النائب محمد نبيل حلاوة من موقع وكيل لجنة الصناعة ليصبح رئيسًا لها وانتقل النائبين (علي عبد الرحمن مهران. جمال أبو الفتوح) من موقعيهما كوكلاء للجنة (الصحة والسكان. الزراعة والري) علي التوالي ليصبحا وكلاء لذات اللجنتين لتبقي الحالة الأغرب لتغيير المواقع في هيئات المكاتب للنائب أحمد حسين صبور الذي كان وكيلًا للجنة الإسكان والإدارة المحلية قبل أن يتراجع ليصبح أمينًا لسر اللجنة.

وفي جانب آخر لتحليل تركيبة هيئات مكاتب اللجان النوعية نجد أن (المعينين) رغم كونهم أقلية عددية تعادل نسبتها (ثلث) تشكيلة المجلس قد استحوذوا علي العدد الأكبر من المقاعد في عضوية المكاتب بعدد (٢٧) مقعد بنسبة (٤٨,٢٪) كان من اللافت عدم تركزها في قطاع قيادي محدد حيث توزعت بين (أغلبية) في موقع رؤساء اللجان النوعية بعدد (٨) رؤساء و (مناصفة) في موقع الوكلاء بعدد (١٤) وكيل و (أقلية) في موقع أمناء السر بعدد (٥) أمناء وهو ما يؤكد علي أن معايير التعيينات والاشتراطات الفنية لشاغلها سواء ما حدده القانون أو ما انحازت له مؤسسة الرئاسة. باعتبارها صاحبة السلطة المطلقة في تحديد أسماء المعينين. تبقي هي الأفضل والأكثر موضوعية في عمليات تشكيل المجالس النيابية بعيدا عن اختلالات الاقتراع والمعايير العشوائية والاقتصادية والدينية التي تحكم معظمها علي أساس التصويت الشعبي.

في المقابل فقد اقتضت حصة (المنتخبين) وفقا لنظامي الاقتراع الذي اعتمد في إجراء العمليات الانتخابية من مقاعد هيئات المكاتب علي (٢٩) مقعد توزعت بين أقلية في موقع رؤساء اللجان بعدد (٦) رؤساء ومناصفة في موقع الوكلاء بعدد (١٤) وكيل وأغلبية في موقع أمناء السر بعدد (٩) أمناء في تمثيل لا يتناسب مطلقا مع حجم تمثيلهم في عضوية المجلس والذي يبلغ (ثلثي) إجمالي العضوية رغم أن البعض قد يري فيه تعبيرا عن موضوعية عمليات الاختيار وتغليب الجوانب الفنية والمهاربة علي أية معايير مخالفة أو غير حيادية.



القوى الجغرافية في هيئات

مكاتب اللجان النوعية



جسور للدراسات الاستراتيجية
JESOUR FOR STRATEGIC STUDIES

الرؤساء	الوكلاء	الأمناء	الإجمالي
8	14	5	21

المعيّنون

الجزيرة

الرؤساء	الوكلاء	الأمناء	الإجمالي
-	2	2	4

بني سويف

الرؤساء	الوكلاء	الأمناء	الإجمالي
1	1	-	2

الدقهلية

الرؤساء	الوكلاء	الأمناء	الإجمالي
1	-	-	1

الغربية

الرؤساء	الوكلاء	الأمناء	الإجمالي
1	-	-	1

البحر الأحمر

الرؤساء	الوكلاء	الأمناء	الإجمالي
-	1	-	1

سوهاج

الرؤساء	الوكلاء	الأمناء	الإجمالي
-	-	1	1

سوهاج

الرؤساء	الوكلاء	الأمناء	الإجمالي
-	-	1	1

القاهرة

الرؤساء	الوكلاء	الأمناء	الإجمالي
1	4	4	9

الشرقية

الرؤساء	الوكلاء	الأمناء	الإجمالي
1	2	-	3

أسيوط

الرؤساء	الوكلاء	الأمناء	الإجمالي
-	2	-	2

القليوبية

الرؤساء	الوكلاء	الأمناء	الإجمالي
1	-	-	1

الإسكندرية

الرؤساء	الوكلاء	الأمناء	الإجمالي
-	1	-	1

شمال سيناء

الرؤساء	الوكلاء	الأمناء	الإجمالي
-	1	-	1

شمال سيناء

الرؤساء	الوكلاء	الأمناء	الإجمالي
-	1	-	1

ولأن المجلس ليس تعبيراً جغرافياً فقط بل هو الأساس تعبير عن القوي السياسية والفكرية في المجتمع والتي تمتلك الرؤى والبرامج والأفكار التي تصلح لتقويم السياسات العامة وقياس مدى كفاءتها أو تناسبها مع الحالة المجتمعية وأولويات توفير وإتاحة الخدمات لصالح المواطنين إضافة لتوفير بناء تنظيمي ذو صلاحيات يقوم بتقديم النصح والبدائل في الموضوعات التي تري الحكومة أو مجلس النواب ضرورة لمزيد من الحوار والنقاشات قبل اعتمادها والبدء في تنفيذها فقد كان من الضروري تحليل تركيبة هيئات مكاتب اللجان النوعية والتعرف على القوي السياسية والكتل الحزبية التي تتواجد داخلها باعتبار أن اختصاصاتها وأدوارها الفنية في إدارة العمل النيابي ستعطي مزيد من الفرص والتأثير للأفكار والأيدولوجيات المختلفة عند النقاش حول القضايا الجماهيرية.

وفق المؤتمر السابق نجد أن توزيع المناصب الرئيسية في هيئات المكاتب قد توزع بين (١٠) قوي سياسية تضم بالإضافة للمعينين (٩) أحزاب (مستقبل وطن . الشعب الجمهوري . حماة وطن . مصر الحديثة . التجمع . الإصلاح والتنمية . السادات الديمقراطي . إرادة جيل) مقابل غياب عن التواجد لعدد (٦) أحزاب سياسية (المؤتمر الديمقراطي الاجتماعي . النور . الحركة الوطنية . الحرية . الاتحاد) وهو أمر يدل على انتشار جيد وفاعل للقوي السياسية في تشكيلات المكاتب بالنظر لكون القوي التي غابت عن التشكيل لا يتجاوز إجمالي مقاعدها (معا) عدد (١٤) مقعد إضافة لكون بعضها قد جري تمثيله عبر هيئات برلمانية أخرى يصعب معها إعادة تمثيلها في هيئات المكاتب مع محدودة عدد نوابها التي ربما تتوقف عند (نائب) فقط ضمن التركيبة الإجمالية للمجلس.

ومع تحليل الحصص التي فازت بها الكيانات السياسية نجد أن هناك (٣) قوي سياسية (المستقلون . مستقبل وطن . الشعب الجمهوري) قد تمكنت من الفوز بمختلف مقاعد هيئات المكاتب (الرئيس . الوكيل . أمين السر) وان اختلفت حصة كل منها فنجد أن (المستقلين) الذين يبلغ إجمالي تمثيلهم بالمجلس (٨٨) نائب قد تمكنوا من الفوز بعدد (٢٠) مقعد بنسبة (٣٥,٧٪) توزعوا بين مقاعد الرؤساء (٦) والوكلاء (٩) وأمناء السر (٥) وهو انتشار يدل على كفاءة التعيينات وأيضاً تنوع الخبرات والمعارف التي يمتلكونها بما يسمح بنقاشات موضوعية يمكن أن تشهد تغير في عمليات الانحياز وفقاً لمدي التأثير والإقناع بوجهات النظر بعيداً عن الانحيازات أو الإملاءات التنظيمية التي قد تمارسها بعض القوي الحزبية علي نوابها.

أما عن حزب (مستقبل وطن) فرغم إجمالي تمثيله في المجلس بعدد (١٤٧) يجعلونه صاحب الأثرية المهيمنة علي أداءات المجلس فقد تقلصت حصته من مقاعد هيئات المكاتب لتضعه في المركز الثاني بعدد (١٨) مقعد بنسبة (٣٢,١٪) توزعوا بين موقع الرئيس (٤) والوكيل (٩) أمين السر (٥) في انتشار معقول للحزب في دوائر صناعة القرار البرلماني تعطيه مساحات واسعة من التأثير في المناقشات والقدرة علي عرض وجهات نظره بل والدفاع عنها خاصة مع كونه المسئول الأول وفقاً للتقييمات الشعبية للمجالس ولكون المواطنين ينظرون له باعتباره التنظيم السياسي (شبه الحاكم) وفقاً لمستويات التمثيل في المجالس المنتخبة والشعبية علي المستوي الوطني وهو أمر يمكن القول بأن الحزب يستحق الإشادة عليه فيما يتعلق بعدم المغالبة أو استخدام كتلته العددية للتجيش والتحزب خلف مرشحيه الذين يملك ميزة القدرة علي إنجاحهم في غالبية المقاعد فرغم أن الحزب يمتلك أغلبية مطلقة في عدد (٦) لجان نوعية (المالية والاقتصادية . الصناعة . الطاقة والقوي العاملة . الإسكان والمرافق . الزراعة والري . الدينية والأوقاف) ومناصفة المقاعد في عدد (٣) لجان أخرى (الدستورية والتشريعية . الشباب والرياضة . التعليم والبحث العلمي) كان يمكن له أن يستخدمها لحسم كافة مقاعد هيئات مكاتب تلك اللجان لصالحه إلا أنه

اعتمد علي روح المشاركة والتعاون وإعلاء الشأن الوطني علي المصالح الحزبية الضيقة للدرجة التي جعلت الحزب لا يستأثر بهيئة المكتب كاملة في أي لجنة من اللجان النوعية.

في مقابل هذا التمدد والانتشار نجد أن حزبي (حماة وطن . مصر الحديثة) قد تمكن كل منهما من التواجد في منصبين من المناصب الرئيسية لهيئات المكاتب رغم اختلاف طبيعتهما فنجد أن حماة وطن رغم فوزه بعدد (٦) مقاعد إلا أنها أتت في موقعي الوكلاء (٤) وأمناء السر (٢) بينما حزب مصر الحديثة رغم توقف حصته عند (مقعدين) إلا أنهما توزعا بين (الرئيس . الوكيل) لتبقي (٥) أحزاب حصد كل منها مقعد (واحد) فقط من إجمالي تشكيلات مكاتب اللجان النوعية حيث فاز حزبي (الوفد . الإصلاح والتنمية) بمقعد (الرئيس) لإحدى اللجان النوعية وهو الأمر الذي اختلف بالنسبة لأحزاب (التجمع . السادات الديمقراطي . إرادة جيل) التي فازت بمقعدها عبر منصب (الوكيل).



الفصل الثاني



تحليل الجلسات العامة لمجلس الشيوخ

الجلسات العامة

أدوات التأثير والتفاعل البرلماني

تعتمد الدراسة التحليلية لأداءات مجلس الشيوخ لتتبع أداءات المجلس خلال انعقاد جلساته العامة لدور الانعقاد السنوي الثاني وفقا للمحدد الزمني (أكتوبر. ديسمبر) ٢٠٢١ والتي أتت متسقة مع عمليات التنسيق والتكامل في العمل المشترك مع الغرفة التشريعية الرئيسية فمع بدء انعقاد جلسات (مجلس النواب) في دور الانعقاد الحالي تفجرت قضية التنسيق في مواعيد انعقاد جلسات المجلسين وكيفية تنسيق المواعيد بينهما في إطار من تكامل الأدوار وتعزيز الجهود الرامية للاستفادة من قدراتهما المشتركة وهو ما جعل المستشار حنفي جبالي رئيس مجلس النواب يعلن خلال الجلسة الافتتاحية لدور الانعقاد الثاني بتاريخ ٢ أكتوبر ٢٠٢١ أنه التزاما بالمادة (٢٧٧) من اللائحة الداخلية فقد تم اختيار أيام (الأحد. الاثنين. الثلاثاء) لانعقاد تلك الجلسات. بمعدل مرة كل أسبوعين. بما يسمح للشيوخ بانعقاد متبادل وفق عدد الأيام وطبيعة الجلسات التي يستدعيها نشاطه وفقا لللائحة الخاصة.

وبالعودة لللائحة الداخلية لمجلس الشيوخ نجد أنها قد تضمنت إقرار تنظيميا لقواعد دعوة المجلس للانعقاد وإدارة جلساته حيث نصت المادة (١٥٨) علي أن يدعو رئيس الجمهورية مجلس الشيوخ للانعقاد للدور العادي السنوي قبل يوم الخميس الأول من شهر أكتوبر فإذا لم تتم الدعوة يجتمع المجلس بحكم الدستور في اليوم المذكور ويستمر دور الانعقاد العادي لمدة تسعة أشهر على الأقل ما لم يكن المجلس قد بدأ عمله في تاريخ لا يسمح بانقضاء المدة المشار إليها ويفض رئيس الجمهورية دور الانعقاد بعد موافقة المجلس ولا يجوز ذلك للمجلس قبل اعتماد مجلس النواب للموازنة العامة للدولة بينما نصت المادة (١٥٩) علي تنظيم القواعد المرتبطة بدعوة المجلس في الحالات الخاصة والطارئة أنه يجوز انعقاد المجلس في اجتماع غير عادي لنظر أمر عاجل بناءً على دعوة من رئيس الجمهورية أو طلب موقع من عشر أعضاء المجلس على الأقل.

ولتنظيم علانية الجلسات وإدارتها وفقا لنظام العمل الخاص بالمجلس فقد نصت المادة (١٦٠) علي أن جلسات المجلس علنية ويعلن رئيس المجلس افتتاح الجلسة وانتهاءها كما يعلن موعد الجلسة المقبلة وساعة بدئها ولا يجوز تأجيل الجلسة عن الموعد المحدد لها ويجوز بموافقة المجلس أن تؤجل الجلسة ليوم غير معين وفي هذه الحالة يحدد الرئيس موعد الجلسة المقبلة ويخطر به أعضاء المجلس ولرئيس المجلس أن يدعو المجلس للانعقاد قبل الجلسة المحددة إذا طرأ ما يدعو إلى ذلك أو بناءً على طلب رئيس الجمهورية فيما نصت المادة (١٥٥) علي القواعد المرتبطة بصحة الانعقاد من الناحية الإجرائية أنه مع مراعاة ما ورد في شأنه نص خاص في هذه اللائحة لا يكون انعقاد المجلس صحيحًا إلا بحضور أغلبية أعضائه وتنظيما لتلك الضوابط فقد نصت المادة (١٦١) علي أن يكون إثبات حضور الأعضاء الجلسة وغيابهم عنها وفقًا للنظام الذي يضعه مكتب المجلس بل وأعطت اللائحة مرونة في التعامل مع تلك الضوابط الإجرائية فنصت المادة (١٦٢) علي أنه مع مراعاة المادة (١٥٥) من هذه اللائحة إذا تبين عند حلول موعد افتتاح الجلسة أن العدد القانوني لم يكتمل أجل الرئيس افتتاحها نصف ساعة فإذا لم يكتمل هذا العدد في الميعاد المذكور أعلن الرئيس تأجيل الجلسة وموعد الجلسة المقبلة.

ولطبيعة عمل المجلس التي قد تستوجب تحرك النواب وممارستهم للعديد من المهام خلال انعقاد الجلسات فقد نصت المادة (١٥٦) علي أنه إذا بدأ اجتماع المجلس صحيحًا استمر كذلك ولو غادر بعض الأعضاء الحاضرين قاعة الجلسة وللمجلس في هذه الحالة أن يستمر في مناقشة الموضوعات المعروضة عليه بعد تنبيه رئيس المجلس الأعضاء إلى الحضور لقاعة الجلسة وفي جميع الأحوال لا يجوز للمجلس أن يتخذ قرارًا في المسائل غير الإجرائية البحتة إلا بحضور أغلبية أعضائه وذلك دون إخلال بأي نص خاص يشترط عددًا أكثر من ذلك لصحة الاجتماع غير أن صحة انعقاد الجلسة حال استمراريتها ظلت مسألة إجرائية لا تنال من القواعد المرتبطة بعمليات التصويت علي القرارات أو الموافقة علي مقترحات نصوص التشريعات التي نظمها المادة (١٥٧) والتي نصت علي أنه مع مراعاة ما ورد في شأنه نص خاص في هذه اللائحة تصدر قرارات المجلس بالأغلبية المطلقة للحاضرين وإذا تساوت الأصوات في موضوع معروض على المجلس اعتبر الموضوع الذي جرت المناقشة في شأنه مرفوضًا.

في ضوء تلك الضوابط اللائحية المنظمة لعمل المجلس فقد صدر القرار الجمهوري رقم (٤١٩) لسنة ٢٠٢١ بدعوة مجلس الشيوخ للانعقاد لافتتاح دور الانعقاد العادي الثاني من الفصل التشريعي الأول حيث نصت المادة (الأولي) من القرار علي أن مجلس الشيوخ مدعو للانعقاد في الساعة الحادية عشرة صباح يوم الثلاثاء ٢٨ من صفر ١٤٤٣ هجرية الموافق ٥ من أكتوبر ٢٠٢١ ميلادية لافتتاح دور الانعقاد العادي الثاني من الفصل التشريعي الأول لبيد المجلس فعليًا في عقد جلساته التي تتابعت لتبلغ (١٥) خلال الفترة من المتبقية من عام (٢٠٢١) بداية من الجلسة الافتتاحية التي انعقدت يوم الثلاثاء الموافق ٥ أكتوبر ٢٠٢١ وانتهاء بالجلسة رقم (١٥) التي انعقدت يوم الاثنين الموافق ٢٠ ديسمبر ٢٠٢١ حيث حدد المجلس لانعقاد جلساته العامة أيام (الأحد - الاثنين) بشكل دوري كل أسبوعين وان كان الأسبوع الافتتاحي قد شهد انعقاد الجلسات خلال يومي (الثلاثاء - الأربعاء) وهو الأمر الذي لم يتكرر بعدها.

والحقيقة أن مجلس الشيوخ خلال جلسات انعقاده التي تواترت خلال دور الانعقاد السنوي الثاني قد تفاعل مع العديد من الأدوات والتقارير التي تبين أهمية دوره وفعالية تأثيره في صياغة السياسات العامة فباستثناء الجلسات الثلاثة الإجرائية التي شهدت إعادة تشكيل هيئات المجلس فقد ناقش المجلس خلال باقي الجلسات التالية عدد (٥) تقارير مقدمة من اللجان النوعية منها تقريرين حول مشروعات قانونين محالة للمجلس من قبل مجلس النواب تفعيلًا لنص المادة (٢٤٩) من الدستور وأيضا (تقريرين) حول (٣) اقتراحات برغبة تقدم بها أعضاء مجلس الشيوخ إضافة لطلب مناقشة عامة مقدم من أحد النواب علي النحو التالي:

تقرير اللجنة المشتركة من لجنة الطاقة والبيئة والقوي العاملة ومكتبي لجنتي (الزراعة والري . التعليم والبحث العلمي والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات) عن مشروع قانون مقدم من الحكومة والمحال من مجلس النواب بإصدار قانون تنظيم النفاذ إلي الموارد الأحيائية والاقتسام العادل للمنافع الناشئة عن استخدامها.

مناقشة تقرير اللجنة المشتركة من لجنة الشؤون المالية والاقتصادية والاستثمار ومكتب لجنة الإسكان والإدارة المحلية والنقل عن مشروع قانون مقدم من الحكومة بإصدار قانون التخطيط العام للدولة.

مناقشة تقرير لجنة الشؤون المالية والاقتصادية والاستثمار عن الاقتراحين برغبة المقدمين من السيدين النائبتين (ياسر زكي. أحمد سمير) بشأن إصلاح الهيكل الضريبي لعمليات التداول داخل البورصة المصرية في ظل رغبة الدولة في تشجيع الاستثمار لدفع عجلة النشاط الاقتصادي.

مناقشة تقرير اللجنة المشتركة من لجنة الشؤون الدستورية والتشريعية ومكتب لجنة التعليم والبحث العلمي والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات عن الاقتراح برغبة المقدم من السيد النائب سامح عاشور بشأن دراسة وتفعيل دور أكاديمية المحاماة والدراسات القانونية ومناقشة المشكلات والمعوقات التي تواجه إنشائها.

عرض ومناقشة طلب المناقشة العامة المقدم من السيد النائب وليد التمامي وأكثر من عشرين من السادة الأعضاء لاستيضاح سياسة الحكومة حول الإجراءات المتخذة لمواجهة ظاهرة تغير المناخ.

مناقشة تقرير اللجنة المشتركة من لجنة حقوق الإنسان والتضامن الاجتماعي ومكاتب لجان (الصحة

والسكان. الشباب والرياضة. التعليم والبحث العلمي والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. الشؤون المالية

ورغم كفاءة الأداء وفعالية الممارسة السابق رصدها إلا أن أحد أبرز مطالب المجلس في جلسات انعقاده السابقة كانت حالة التأخر الدائمة في بدء انعقاد جلساته للدرجة التي جعلت (كافة الجلسات) تبدأ متأخرة عن موعد انعقادها الذي أعلنه رئيس المجلس بما فيها الجلسة الافتتاحية ذاتها التي دعي لانعقادها رئيس الجمهورية في سلوك ربما لا يتسق مع طبيعة المجلس أو الخلفيات العلمية والأكاديمية لمعظم نوابه وبما يستدعي ضرورة لمراجعة هذا القصور ووضع السياسات اللازمة لمعالجته حتي ولو كان هذا التأخير يقتصر علي دقائق قليلة لكنه يبقى تأخير ويظل (أيضا) قصور يستحق المراجعة خاصة وأن هذا التأخير لم يكن ناتجا عن عدم اكتمال للنصاب القانوني اللازم لصحة انعقاد الجلسات الذي نظمته المادة (١٦٢) علي أنه (مع مراعاة المادة (١٥٥) من هذه اللائحة إذا تبين عند حلول موعد افتتاح الجلسة أن العدد القانوني لم يكتمل أجل الرئيس افتتاحها نصف ساعة فإذا لم يكتمل هذا العدد في الميعاد المذكور أعلن الرئيس تأجيل الجلسة وموعد الجلسة المقبلة)

وقد بلغ إجمالي زمن التأخير في بدء الجلسات (١٩٥) دقيقة بمتوسط تأخير قدره (١٣) دقيقة لكل جلسة حيث شاركت (٥) جلسات في زمن تأخير قدره (٥) دقائق هي الجلسات (١٢.١١.٤.٢.١) بينما شاركت (٤) جلسات في زمن تأخير قدره (١٥) دقيقة هي الجلسات (١٣.٩.٨.٦.٥.٣) في حين كان الحد الأقصى للتأخير قدره (٢٠) دقيقة شاركت فيه (٤) جلسات هي (١٥.١٤.١٠.٧)

والحقيقة أن حالات التأخير المرتبطة ببدء الجلسات المنفردة يوميا أمر يمكن تفهمه في ظل محدودية زمن التأخير وعدم تجاوزه لبضعة دقائق رغم كونه يمثل تراخيا لا نجد مثله في مجلس النواب في ظل حسم وصرامة رئيسه المستشار حنفي جبالي في الالتزام بافتتاح الجلسات في موعدها دون أي تأخير إلا أن ما لا يمكن تفسيره أو القبول بمبررات له حالات التأخير المرتبطة بالجلسات المسائية التي يسبقها انعقاد جلسات صباحية في ذات اليوم والتي تكررت (٣) مرات في جلسات (العينة البحثية) فمع رفع المستشار عبد الوهاب عبد الرازق رئيس مجلس الشيوخ للجلسة (الثانية) أعلن عن انعقاد الجلسة التي تليها في تمام الساعة (١٣٠ م) غير أنها لم تبدأ إلا في تمام الساعة (١٤٥ م) بتأخير قدره (١٥) دقيقة رغم تواجد كافة النواب داخل مبني المجلس وهو ما تكرر في الجلسة (٦) التي أعلن رئيس المجلس بنهايتها عن عودة المجلس للانعقاد (بعد نصف ساعة) غير أنها لم تبدأ سوي الساعة (١٣٠) بتأخير قدره (٢٠) دقيقة وتكرر الأمر للمرة الثالثة بذات التفاصيل السابقة في الجلسة (١٣) التي أعلن رئيس المجلس بنهايتها عن عودة المجلس للانعقاد في جلسة جديدة (بعد نصف ساعة) غير أنها لم تبدأ سوي الساعة (١٣٠) بتأخير قدره (٢٠) دقيقة.

وبتحليل أيام الانعقاد ذاتها نجد أن المجلس قد عقد جلساته السابقة خلال (١٢) يوم عمل نظرا لتكرار انعقاد جلستين للمجلس في (يوم) واحد في (٣) مناسبات مختلفة (الأولي) كانت يوم الأربعاء ٦ أكتوبر ٢٠٢١ وكانت بغرض إعلان قوائم عضوية اللجان النوعية وإجراء انتخابات هيئات مكاتبها و (الثانية) يوم الأحد الموافق ٧ نوفمبر ٢٠٢١ وكانت بغرض مناقشة تقرير اللجنة المشتركة من لجنة الشؤون المالية والاقتصادية والاستثمار ومكتب لجنة الإسكان والإدارة المحلية والنقل عن مشروع قانون مقدم من الحكومة بإصدار قانون التخطيط العام للدولة و (الثالثة) كانت بتاريخ الأحد ١٩ ديسمبر ٢٠٢١ وكانت بغرض مناقشة تقرير اللجنة المشتركة من لجنة حقوق الإنسان والتضامن الاجتماعي ومكاتب لجان (الصحة والسكان . الشباب والرياضة . التعليم والبحث العلمي والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات . الشؤون المالية والاقتصادية والاستثمار . الشؤون الدستورية والتشريعية) عن مشروع القانون المقدم من الحكومة بإصدار قانون حقوق المسنين ومشروع القانون المقدم من النائب عبد الهادي القسبي وعشر عدد أعضاء مجلس النواب في ذات الشأن وإصدار الموافقة النهائية علي مشروع القانون تمهيدا لإعادته لمجلس النواب لاستكمال نظره.

في ضوء تلك المهام والأنشطة فقد كان من الطبيعي أن نجد أزمنة جلسات المجلس تتراوح ما بين المتوسطة والطويلة حيث بلغ إجمالي زمن انعقاد الجلسات العامة (٢٢,١٠) ساعة بمتوسط عام لكل جلسة قدره (٨٧) دقيقة لكل جلسة في مؤشر مقبول من الجلسات العامة خاصة وأن طبيعة عمل المجلس تميل بشكل أكبر للحوارات والنقاشات المتخصصة والأكاديمية والتي تتناسب أكثر مع اللجان النوعية حيث كانت أقصر الجلسات زمنية هي الجلسة (الثانية) بزمن قدره (١٥) دقيقة والتي شهدت إقرار قوائم عضوية اللجان النوعية واستعراض قواعد إجراء انتخابات هيئات المكاتب تليها الجلسة الافتتاحية بزمن قدره (٢٠) دقيقة حيث خصصت لعرض القرارات الجمهورية بدعوة المجلس للانعقاد لبدء دور الانعقاد الحالي والقرار المتعلق بفض الدور السابق والتنبيه علي النواب الراغبين في تغيير عضويتهم من لجنة لآخري.

في المقابل تقاسمت (٣) جلسات الحد الأقصى لزمن الانعقاد بزمن قدره (٢,٢٠) ساعة كان من اللافت كونها قد أتت متتالية وهي الجلسة (١٠) التي خصصت لمناقشة تقرير لجنة الشؤون المالية والاقتصادية والاستثمار عن الاقتراحين برغبة المقدمين من السيدين النائبتين (ياسر زكي . أحمد سمير) بشأن إصلاح الهيكل الضريبي لعمليات التداول داخل البورصة المصرية في ظل رغبة الدولة في تشجيع الاستثمار لدفع عجلة النشاط الاقتصادي والجلسة (١١) التي خصصت لاستكمال مناقشة تقرير اللجنة المشتركة من لجنة حقوق الإنسان والتضامن الاجتماعي ومكاتب لجان (الصحة والسكان . الشباب والرياضة . التعليم والبحث العلمي والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات . الشؤون المالية والاقتصادية والاستثمار . الشؤون الدستورية والتشريعية) عن مشروع القانون المقدم من الحكومة بإصدار قانون حقوق المسنين ومشروع القانون المقدم من النائب عبد الهادي القسبي وعشر عدد أعضاء مجلس النواب في ذات الشأن والجلسة (١٢) التي خصصت لمناقشة تقرير اللجنة المشتركة من لجنة الشؤون الدستورية والتشريعية ومكتب لجنة التعليم والبحث العلمي والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات عن الاقتراح برغبة المقدم من السيد النائب سامح عاشور بشأن دراسة وتفعيل دور أكاديمية المحاماة والدراسات القانونية ومناقشة المشكلات والمعوقات التي تواجه إنشائها.

تحليل معدلات تأخير بدء الجلسات

رقم الجلسة	التاريخ	بداية	التأخير
1	الثلاثاء 5 أكتوبر 2021	11,05	0,05
2	الأربعاء 6 أكتوبر 2021	11,05	0,05
3	الأربعاء 6 أكتوبر 2021	1,45	0,15
4	الأحد 24 أكتوبر 2021	11,05	0,05
5	الاثنين 25 أكتوبر 2021	11,15	0,15
6	الأحد 7 نوفمبر 2021	11,15	0,15
7	الأحد 7 نوفمبر 2021	1,30	0,20
8	الاثنين 8 نوفمبر 2021	10,15	0,15
9	الأحد 21 نوفمبر 2021	11,15	0,15
10	الاثنين 22 نوفمبر 2021	11,20	0,20
11	الأحد 5 ديسمبر 2021	11,05	0,05
12	الاثنين 6 ديسمبر 2021	11,05	0,05
13	الأحد 19 ديسمبر 2021	11,15	0,15
14	الأحد 19 ديسمبر 2021	1,30	0,20
15	الاثنين 20 ديسمبر 2021	12,20	0,20

ولاكتمال رؤية وتحليل المشهد الجمعي للجلسات العامة للمجلس فيما يتعلق بحضور ومشاركة النواب في تلك الجلسات خاصة بالنظر لتنظيم مواد اللائحة لتلك المشاركات حيث نصت المادة (١٥٥) علي القواعد المرتبطة بصحة الانعقاد من الناحية الإجرائية أنه (مع مراعاة ما ورد في شأنه نص خاص في هذه اللائحة لا يكون انعقاد المجلس صحيحًا إلا بحضور أغلبية أعضائه) وتنظيمًا لتلك الضوابط فقد نصت المادة (١٦١) علي أن (يكون إثبات حضور الأعضاء الجلسة وغيابهم عنها وفقًا للنظام الذي يضعه مكتب المجلس) بل وأعطت اللائحة مرونة في التعامل مع تلك الضوابط الإجرائية فنصت المادة (١٦٢) علي أنه (مع مراعاة المادة (١٥٥) من هذه اللائحة إذا تبين عند حلول موعد افتتاح الجلسة أن العدد القانوني لم يكتمل أجل الرئيس افتتاحها نصف ساعة فإذا لم يكتمل هذا العدد في الميعاد المذكور أعلن الرئيس تأجيل الجلسة وموعد الجلسة المقبلة)

وبالرغم من أن قواعد وأدبيات إعداد المضابط البرلمانية لا تتضمن اشتراطات فنية تستوجب في نص المضبطة ضرورة أو التزام تنظيمي بذكر عدد الحاضرين في الجلسة . سواء كرقم أو كأسماء . أو إعلان أسماء المتغييبين . رغم أن تقاليد برلمانية لمجالس سابقة كانت تلتزم بذكرهم بالاسم . وإنما تكتفي المضبطة (حاليًا) ببيان العدد الإجمالي للحاضرين من النواب مع بدء الجلسة وفقًا لصياغة تنص علي أنه (وقد بلغ عدد السادة الأعضاء الحاضرين وقت افتتاح الجلسة (...) عضوا وتم إثبات حضورهم بالبصمة الالكترونية) مع بيان تفصيلي بأسماء السادة النواب المعتذرين عن حضور الجلسة أو مجموعة جلسات محددة بطلب مسبق لكون هذا الإعلان ينظم إجراء لاثيا يختلف بالضرورة عن المتبع مع الغائبين فالحقيقة أن تحليل تلك الأرقام . رغم سيولتها . يمكن أن يمنحنا الكثير من المؤشرات والدلالات المرتبطة بأداءات المجلس والطبيعة الفنية لجلساته ولأهمية المطروح عليها من موضوعات وقضايا .

فعلي مستوي الاعتذارات نجد أن إجمالي الحالات التي جري تسجيلها في المضابط قد بلغ (١٢٠) حالة بمتوسط عام (٨) حالات في كل جلسة حيث كانت أعلي الجلسات من حيث أعداد المعتذرين هي الجلسة رقم (٨) المنعقدة بتاريخ ٨ نوفمبر ٢٠٢١ بعدد (١٥) اعتذار رغم كونها قد شهدت استمرار مناقشة تقرير اللجنة المشتركة من لجنة الشؤون المالية والاقتصادية والاستثمار ومكتب لجنة الإسكان والإدارة المحلية والنقل عن مشروع قانون مقدم من الحكومة بإصدار قانون التخطيط العام للدولة في حين كانت الجلسات (٣ . ٢) هي الأقل في أعداد المعتذرين برقم (نائبين) لكل جلسة بما يظهر مدي الحرص والرغبة في المشاركة لدي النواب خاصة مع كون تلك الجلسات قد خصصت لإعلان قوائم عضوية اللجان النوعية وانتخاب هيئات مكاتبها .

أما بالنظر لأعداد النواب المشاركين في وقت افتتاح جلسات الشيوخ التي تخضع للتحليل نجد أن أقل الجلسات عدد كانت الجلسة رقم (٥) بعدد (٢٣٢) نائب يمثلون نسبة (٧٧,٣ %) من إجمالي عضوية المجلس في مؤشر ذو دلالة شديدة الايجابية من حيث نسبة المشاركة التي تمكن المجلس من اتخاذ كافة القرارات ومناقشة جميع الموضوعات دون أي تخوفات ترتبط بأنصبتها القانونية في جانبها العددي خصوصا بالنظر لمدة انعقادها التي لم تتجاوز (٥٠) دقيقة والموضوعات التي أدرجت علي جدول أعمالها من استمر مناقشة تقرير اللجنة المشتركة من لجنة الطاقة والبيئة والقوي العاملة ومكتبي لجنتي (الزراعة والري . التعليم والبحث العلمي والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات) عن مشروع قانون مقدم من الحكومة والمحال من مجلس النواب بإصدار قانون تنظيم النفاذ إلي الموارد الأحيائية والاقتسام العادل للمنافع الناشئة عن استخدامها وصولا للموافقة النهائية عليه وإحالته لمجلس النواب مدعوما بتقرير المجلس حوله .

ولمزيد من التعمق في قراءة استدلالات الرقم الافتتاحي لحضور النواب للجلسات وباعتبار أن باقي النواب لم يحضروا فعليا أثناء انعقادها. وهو افتراض غير صحيح للأمانة العلمية ولتوثقنا من حالات عديدة حضر فيها النواب بعد بدء الجلسة وأثناء انعقادها. فان إجمالي حضور النواب لكافة جلسات العينة يبلغ (٣٧٧٦) نائب بمتوسط عام (٢٥٢) نائب لكل جلسة وهو ما نسبته (٨٤ ٪) الأمر الذي يضع هذا المجلس ضمن أعلى المجالس مشاركة وانضباطا في تاريخ الحياة النيابية المصرية خصوصا بالنظر لكون إجمالي عضوية المجلس. لو حضر بكافة نوابه لجميع الجلسات هو إجمالي رقمي قدره (٤٥٠٠) نائب وبما يعني أن المجموع العام لحالات الغياب (الافتراضية) هو (٧٢٤) نائب بمتوسط (٤٨) نائب لكل جلسة .

وزيادة في التحليل والاستدلال نجد أن هناك (٧) جلسات أرقام (١٢.١٠.٩.٤.٣.٢.١) قد شهدت حضورا افتتاحيا يتجاوز المتوسط العام في تأكيد علي روح المشاركة والتفاعل تصدرتها الجلسة الافتتاحية بعدد (٢٧١) نائب بما يعكس الحرص علي عضوية المجلس وافتقاد النواب لجلساته في فترة الإجازة البرلمانية وأيضا استيعابهم لطبيعة أدوارهم وأهميتها خصوصا مع كون عدد من تلك الجلسات قد تجاوز الجانب الإجرائي المرتبط باستكمال هياكل المجلس وارتبط بممارسة المجلس لأدواره الفنية ومناقشته للقضايا والموضوعات التي ترتبط بما يحال له من موضوعات وقوانين كان أبرزها مناقشة تقرير اللجنة المشتركة من لجنة حقوق الإنسان والتضامن الاجتماعي ومكاتب لجان (الصحة والسكان . الشباب والرياضة . التعليم والبحث العلمي والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات . الشؤون المالية والاقتصادية والاستثمار . الشؤون الدستورية والتشريعية) عن مشروع القانون المقدم من الحكومة بإصدار قانون حقوق المسنين ومشروع القانون المقدم من النائب عبد الهادي القسبي وعشر عدد أعضاء مجلس النواب في ذات الشأن ومناقشة تقرير لجنة الشؤون المالية والاقتصادية والاستثمار عن الاقتراحين برغبة المقدمين من السيدين النائبتين (ياسر زكي . أحمد سمير) بشأن إصلاح الهيكل الضريبي لعمليات التداول داخل البورصة المصرية في ظل رغبة الدولة في تشجيع الاستثمار لدفع عجلة النشاط الاقتصادي نهاية بمناقشة تقرير اللجنة المشتركة من لجنة الشؤون الدستورية والتشريعية ومكتب لجنة التعليم والبحث العلمي والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات عن الاقتراح برغبة المقدم من السيد النائب سامح عاشور بشأن دراسة وتفعيل دور أكاديمية المحاماة والدراسات القانونية ومناقشة المشكلات والمعوقات التي تواجه إنشائها

طلبات الكلمة والمدخلات سلاح التفاعل البرلماني

يمتلك مجلس الشيوخ المصري باعتباره تعبيراً عن الغرفة الثانية للتشريع الوطني باختلاف مسمياتها وتنوعات أدوارها التي تراوحت بين الأصيل والاستشاري عبر عقود طويلة ميراثاً قوياً ومشرفاً من القيم والتقاليد المرتبطة بكيفية طلب الكلمة وطبيعة محتوى المدخلات وأيضا نمط التعامل المؤيد أو الرافض لمضامينها بما انعكس بصورة واضحة في الشكل والإطار النظري المحدد لها والذي تضمنته لائحة المجلس الداخلية.

فبالنظر لنصوص تلك اللائحة نجد عشرات المواد المرتبطة بمدخلات النواب وتنظيم عملية طلبها أو إدارتها كان في مقدمتها المادة (١٧٢) التي تنص علي أنه (لا يجوز لأحد أن يتكلم في الجلسة إلا بعد أن يطلب الكلمة ويأذن له الرئيس في ذلك ولا يجوز للرئيس أن يرفض الإذن في الكلام إلا لسبب تقتضيه أحكام هذه اللائحة وفيما عدا طلب استعجال إنهاء التقارير في الموضوعات المحالة إلى لجان المجلس أو الإجراءات المتعلقة بمباشرتها لمهمتها لا يقبل طلب الكلام في موضوع محال إلى إحدى اللجان إلا بعد تقديم تقريرها وإدراجه بجدول أعمال المجلس) أما المادة (١٧٣) فقد نصت علي أنه (يجوز لكل عضو أن يقدم كتابة إلى رئيس المجلس طلب استيضاح في أي موضوع يود العضو الاستفسار عنه من شئون المجلس ويجوز لرئيس المجلس أن يرد على الاستفسار بالجلسة بإيجاز دون أن تجرى فيه أية مناقشة ثم ينظر المجلس في باقي المسائل الواردة بجدول الأعمال)

ولتنظيم آلية طلب الكلمات وتحديد تفضيلات وقواعد منحها في الحالات المتعلقة بموضوعات غير واردة في جدول أعمال الجلسة فقد نصت المادة (١٧٤) علي أنه (لا تجوز المناقشة في موضوع غير وارد في جدول الأعمال إلا بناءً على طلب الحكومة أو رئيس المجلس أو بناءً على طلب كتابي مسبب يقدم إلى رئيس المجلس من أحد ممثلي الهيئات البرلمانية أو من عشرين عضواً على الأقل ولا يجوز لمقدم الطلب الكلام إلا بعد موافقة المجلس عليه بناءً على ما يعرضه الرئيس ويصدر قرار المجلس في ذلك دون مناقشة ومع ذلك يجوز للرئيس أن يأذن بالكلام لواحد من مؤيدي الطلب وواحد من معارضييه لمدة لا تزيد على خمس دقائق ما لم يقرر المجلس غير ذلك) ولتنظيم تلك الممارسة فقد نصت المادة (١٧٥) علي أنه (إذا وافق المجلس على مناقشة موضوع غير وارد بجدول الأعمال تجرى مناقشته بعد الانتهاء من جدول الأعمال إلا إذا وافق المجلس على مناقشته فوراً)

ولإقرار القواعد العامة للحديث في الجلسات العامة فقد نصت المادة (١٧٦) علي أنه (مع مراعاة ما ورد في شأنه نص خاص في هذه اللائحة عن الأولوية في الكلام يأذن الرئيس بالكلام لطالبيه حسب ترتيب تقديم طلباتهم مع مراعاة صالح المناقشة ويراعى إعطاء الأولوية للمسجلين لطلب الكلمة إلكترونياً ما لم يقتض صالح النقاش غير ذلك وعند تشعب الآراء يراعى الرئيس قدر الإمكان أن يتناوب الكلام المؤيدون والمعارضون للموضوعات المعروضة للمناقشة وفي جميع الأحوال يراعى الرئيس العدالة والتنوع في توزيع الكلمة قدر الإمكان ومع عدم الإخلال بحكم الفقرتين السابقتين يجوز لطالب الكلام أن يتنازل عن دوره لغيره وعندئذ يحل المتنازل إليه محله في دوره) ولضمان الالتزام بفعالية الكلمة

ووضوحها ومباشرتها وفقا للموضوعات المطروحة فقد نصت المادة (١٧٨) علي أنه (مع مراعاة ما ورد في شأنه نص خاص في هذه اللائحة لا يجوز للعضو أن يتكلم أكثر من خمس عشرة دقيقة أو المدة التي يحددها له رئيس المجلس كما لا يجوز له الكلام أكثر من مرتين في ذات الموضوع إلا إذا أجاز المجلس ذلك).

واستثناء من تلك القواعد المتعلقة بضوابط منح الكلمة وإمكانية منحها للنواب علي وجه الاستعجال فقد نصت المادة (١٧٩) علي أنه يجوز دائماً طلب الكلام في أحد الأحوال الآتية :

أولاً: الدفع بعدم جواز المناقشة في الموضوع المطروح لتعارضه مع الدستور.

ثانياً: توجيه النظر إلى مراعاة أحكام قانون مجلس الشيوخ أو أحكام هذه اللائحة ولا يجوز للعضو في هذه الحالة أن يتكلم في الموضوع المعروض على المجلس أو أن يقدم طلباً.

ثالثاً: تصحيح واقعة محددة مدعى بها أو الرد على قول يمس طالب الكلام.

رابعاً: طلب التأجيل أو إرجاء النظر في الموضوع المطروح للبحث إلى ما بعد الفصل في موضوع آخر يجب البت فيه أولاً.

ولهذه الطلبات أولوية على الموضوع الأصلي ويترتب عليها وقف المناقشة فيه حتى يصدر قرار المجلس في شأنها ولا يجوز لطالب الكلام في هذه الأحوال التكلم قبل أن يتم المتكلم الأصلي كلمته إلا إذا أذن له الرئيس بذلك وكان مبنى طلب الكلام أحد الأسباب المبينة بالبندين (أولاً. ثانياً) من هذه المادة ويجب قبل الإذن بالكلام في الأحوال المحددة في البندين (أولاً. ثانياً) من هذه المادة أن يحدد العضو المادة التي يستند إليها في الدستور أو قانون مجلس الشيوخ أو هذه اللائحة وأن يبين للمجلس وجه المخالفة كما يجب في الأحوال المبينة في البندين (ثالثاً. رابعاً) من هذه المادة تحديد الواقعة أو القول أو الموضوع المشار إليه في هذين البندين بطلب كتابي يقدم لرئيس المجلس، ولضمان عدم التعسف في ممارسة هذا الحق أو إساءة استخدامه في غير المجالات المحددة فقد نصت المادة (١٨٠) علي أنه إذا تبين بعد الإذن بالكلام للعضو أنه قد تكلم بالمخالفة لأي حكم من أحكام المادة (١٧٩) من هذه اللائحة كان لرئيس المجلس سحب الكلمة منه كما يجوز للمجلس بناءً على اقتراح رئيسه أن يقرر تنبيهه إلى عدم تكرار ذلك أو حرمانه من الكلام في الموضوع المعروض حتى نهاية الجلسة.

وفي إطار تنظيم المداخلات خاصة متي ارتبطت بموضوعات أو قضايا شائكة تتجاوز عمليات طلب الكلمة حولها قدرة المجلس علي الاحتفاظ بكفاءة المناقشة أو المدي الزمني المناسب لإصدار القرار حول الموضوع منها فقد نصت المادة (١٨١) علي أن يحدد المجلس وقتاً معيناً لانتهاه من مناقشة أي موضوع من الموضوعات المعروضة عليه وأخذ الرأي فيها كما يحدد المجلس مدة قصوى يلتزمها من يؤذن لهم في الكلام من الأعضاء في هذه الحالات وفقاً لما يقتضيه حسن سير العمل بالمجلس وسرعة إنجاز الموضوعات الداخلة في اختصاصه وذلك بناءً على اقتراح الرئيس أو رئيس اللجنة المختصة أو بناءً على طلب كتابي يقدم لرئيس المجلس من خمسة عشر عضواً على الأقل.

وفيما يتعلق بتطبيق القواعد والتقاليد البرلمانية لممارسة الحق في الحديث فقد نصت (١٨٢) علي أن يتكلم من يؤذن لهم وقوفاً من أماكنهم أو من على المنبر ويتكلم المقرر دائماً من على المنبر وفي الأحوال الأخرى التي يدعو فيها رئيس المجلس المتكلم للكلام من على المنبر ويستثنى من هذه الأحكام الأعضاء من ذوى الإعاقة ولا يجوز للمتكلم أن يوجه كلامه لغير الرئيس أو هيئة المجلس، كما نصت المادة (١٨٣) علي أنه لا تجوز التلاوة أثناء الكلام في الجلسة إلا في التقارير والنصوص والاقتراحات والتعديلات وما قد يستأنس به المتكلم من الأوراق.

ولضمان عدم الخروج علي القواعد والقيم البرلمانية المتعلقة بالحديث وآدابه العامة المتسقة مع التقاليد البرلمانية فقد تضمنت اللائحة فرعاً خاصاً بضبط السلوك البرلماني بعنوان (الخروج على قواعد الكلام في الجلسة) حيث نصت المادة (١٨٤) علي أنه:

(يجب على المتكلم التعبير عن رأيه ووجهة ونظره مع المحافظة على كرامة المؤسسات الدستورية بالدولة وهيبته وكرامة المجلس وكرامة رئيس المجلس وأعضائه كما يجب على المتكلم ألا يكرر أقواله ولا أقوال غيره ولا يجوز له أن يخرج عن الموضوع المطروح للبحث ولا أن يأتي بصفة عامة أمراً مخالفاً بالنظام والوقار الواجب للجلسة وفي جميع الأحوال يحظر على المتكلم استخدام السباب أو الألفاظ النابية في عباراته وكل مخالفة لذلك تحال إلى لجنة القيم)

بينما اختصت المادة (١٨٥) رئيس المجلس بتطبيق قواعد حفظ النظام والتدخل الحاسم لمنع التجاوز أثناء الحديث حيث نصت علي أنه (لا يجوز لأحد غير رئيس المجلس مقاطعة المتكلم ولا إبداء أية ملاحظة إليه وللرئيس وحده الحق في أن ينبه المتكلم في أية لحظة أثناء كلامه إلى مخالفته لأحكام المادة (١٨٥) من هذه اللائحة أو غيرها من أحكام هذه اللائحة أو إلى أن رأيه قد وضح وضوحاً كافياً وأنه لا محل لاسترساله في الكلام) كما نصت المادة (١٨٦) علي أنه (للرئيس أن يلفت نظر المتكلم للمحافظة على نظام الكلام فإن لم يمثل فله أن يوجه إليه تحذيراً بعدم الخروج على النظام) كما نصت المادة (١٨٧) علي أنه (للرئيس أن يأمر بحذف أي كلام يصدر من أحد الأعضاء مخالفاً لأحكام هذه اللائحة من مضبطة الجلسة وعند الاعتراض على ذلك يعرض الأمر على المجلس الذي يصدر قراره في هذا الشأن دون مناقشة)

وفي إطار المحاسبية حال الخروج علي تلك القواعد فقد نصت المادة (١٨٨) علي أنه (إذا ارتكب المتكلم ما يمس كرامة المؤسسات الدستورية للدولة وهيبته أو كرامة المجلس أو رئيسه أو أعضائه كان للرئيس أن يناديه باسمه ويحذره من الخروج على النظام أو يمنعه من الاستمرار في الكلام فإذا اعترض العضو على قرار الرئيس أخذ الرئيس رأي المجلس ويصدر قرار المجلس في ذلك دون مناقشة) كما نصت المادة (١٨٩) علي أنه (إذا وجه الرئيس تحذيراً للمتكلم طبقاً لأحكام المواد من (١٨٤) إلى (١٨٨) من هذه اللائحة ثم عاد في ذات الجلسة إلى الخروج على نظام الكلام فللرئيس أن يعرض على المجلس منعه من الكلام في ذات الموضوع أو حتى انتهاء الجلسة ويصدر قرار المجلس في ذلك دون مناقشة) أما إذا تمادي النائب في مخالفة القواعد وعدم الالتزام بضوابط الحديث فقد نصت المادة (١٩٠) علي أنه (للمجلس بناءً على اقتراح رئيسه أن يتخذ ضد العضو الذي أخل بالنظام أثناء الجلسة أو لم يمثل لقرار المجلس بمنعه من الكلام أحد التدابير الآتية :

أولاً: المنع من الكلام بقية الجلسة.

ثانياً: توجيه اللوم.

ثالثاً: الحرمان من الحضور في قاعة الاجتماع لجلسة واحدة.

رابعاً: الحرمان من الاشتراك في أعمال المجلس ولجانه لمدة لا تجاوز جلستين.

خامساً: الحرمان من الاشتراك في أعمال المجلس ولجانه لمدة لا تزيد على خمس جلسات.

ويجوز أن تتخذ التدابير المنصوص عليها في البنود (أولاً. ثانياً. ثالثاً) من هذه المادة من رئيس المجلس مباشرةً. ولتنظيم ممارسة تلك الجزاءات فقد نصت المادة (١٩١) علي أنه (مع مراعاة حكم الفقرة الأخيرة من المادة (١٩٠) من هذه اللائحة يصدر قرار المجلس باتخاذ أحد التدابير السابقة أثناء انعقاد الجلسة ذاتها بعد سماع أقوال العضو

أو من ينيبه عنه من زملائه دون مناقشة ويصدر القرار بالحرمان من الاشتراك في أعمال المجلس لمدة تجاوزت جلستين بأغلبية أعضاء المجلس ويجوز للمجلس أن يحيل الموضوع إلى لجنة القيم لتقديم تقرير عاجل عنه إلى المجلس)

وللتخفيف من آثار تلك الجزاءات خاصة في الحالات التي يمكن أن تكون سخونة النقاش أو الطبيعة الخلافية للقضية موضوع الحديث سببا في اندفاع النائب أو تجاوزه فقد نصت المادة (١٩٣) علي أنه (للعضو الذي حرم من الاشتراك في أعمال المجلس أن يطلب وقف أحكام هذا القرار بأن يقرر كتابة لرئيس المجلس (أنه يأسف لعدم احترام نظام المجلس) ويتلى ذلك في الجلسة ويصدر قرار المجلس في هذه الحالة دون مناقشة) فيما ضببت المادة (١٩٤) الحالات التي يجوز فيها تخفيف العقوبة بالنص علي أنه (إذا تكرر من العضو في ذات دور الانعقاد ما يوجب حرمانه من الاشتراك في أعمال المجلس فلا يقبل منه اعتذار وللمجلس بأغلبية أعضائه أن يقرر حرمانه من الاشتراك في أعماله لمدة لا تزيد على عشر جلسات أو إحالته إلى لجنة القيم لتقديم تقرير إلى المجلس عما يكون قد بدر من العضو من مخالفة للنظام)

في ضوء تلك الضوابط والمحددات فقد كان من الطبيعي أن نشهد أداءً منضبطا في طلب الكلمة وإبداء وجهات النظر بشكل عام من نواب المجلس حيث بلغ إجمالي عدد المداخلات التي أبداهها النواب خلال الجلسات الـ (١٥) الأولى من دور الانعقاد السنوي الثاني (٢٨٩) مداخلتة توزعت بين (١٣) جلسة عامة بمتوسط عام (٢٣) مداخلتة تقريبا بالنظر لكون الجلسات (الأولى. الثانية) قد خلت من أية مداخلات للنواب لكونها جلسات إجرائية تستهدف استكمال الشكل المؤسسي لهيكل المجلس ولا يجوز طلب الكلمة فيها إلا لأسباب خاصة وهو متوسط مقبول. وان كان غير مثالي. لأداءات المجلس خاصة في ظل قصر مدة انعقاد الجلسات ومحدودية عدد الموضوعات التي شهدتها جداول أعمال تلك الجلسات.

وقد تصدرت الجلسة (٩) حالات الفعالية وتنوع المداخلات المقدمة من النواب بعدد (٥٢) مداخلتة كونها الجلسة الأولى في مناقشة تقرير اللجنة المشتركة من لجنة حقوق الإنسان والتضامن الاجتماعي ومكاتب لجان (الصحة والسكان. الشباب والرياضة. التعليم والبحث العلمي والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. الشؤون المالية والاقتصادية والاستثمار. الشؤون الدستورية والتشريعية) عن مشروع القانون المقدم من الحكومة بإصدار قانون حقوق المسنين ومشروع القانون المقدم من النائب عبد الهادي القسبي وعشر عدد أعضاء مجلس النواب في ذات الشأن تليها الجلسة رقم (٤) بعدد (٣٧) مداخلتة وهي الجلسة التي بدأ المجلس خلالها في القيام بأدواره ومهامه الدستورية بمناقشة تقرير اللجنة المشتركة من لجنة الطاقة والبيئة والقوي العاملة ومكتبي لجنتي (الزراعة والري. التعليم والبحث العلمي والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات) عن مشروع قانون مقدم من الحكومة والمحال من مجلس النواب بإصدار قانون تنظيم النفاذ إلي الموارد الأحيائية والاقتسام العادل للمنافع الناشئة عن استخدامها. في المقابل فقد أتت الجلسة رقم (٣) التي انعقدت يوم الأربعاء الموافق ٦ أكتوبر ٢٠٢١ كأقل الجلسات في عدد المداخلات التي أبداهها النواب خلال دور الانعقاد الثاني بعدد (٨) مداخلات كونها كانت آخر لجلسات الإجرائية التي تم خلالها إعلان نتائج انتخابات هيئات مكاتب اللجان النوعية حيث أتت المداخلات خلالها لكونها قد انعقدت في يوم من أيام التاريخ الوطني للقوات المسلحة المصرية والذي شهد العبور من الهزيمة للنصر وتحرير التراب الوطني الذي لوته الاحتلال الصهيوني لمدة (٦) سنوات تليها الجلسة (٨) بعدد (٩) مداخلات والتي شهدت استكمال

مناقشة تقرير اللجنة المشتركة من لجنة الشؤون المالية والاقتصادية والاستثمار ومكتب لجنة الإسكان والإدارة المحلية والنقل عن مشروع قانون مقدم من الحكومة بإصدار قانون التخطيط العام للدولة.

والحقيقة أن هناك ارتباط وثيق بين أزمدة الجلسات وبين عدد المداخلات التي يقدمها النواب خلالها حيث نجد أن الجلسات الأكثر تفاعلا وعددا في المداخلات هي الأطول زمنا بما يتجاوز الساعتين لكل جلسة بعكس ما هو واقع مع الجلسات الأقل والأضعف تفاعلا فنجد الجلسة (٣) يبلغ زمنها (٤٥) دقيقة والجلسة (٨) يبلغ زمنها (٥٠) دقيقة بما يجعل من الضرورة التوصية بضرورة إعادة النظر في أزمدة الجلسات والسعي لإطالة أمدها باعتبار أن هذا الأمر يعد أحد أهم معززات التفاعل والمشاركة في الحديث من قبل نواب المجلس.

إضافة للمعززات الخاصة بحالة التنوع والحيوية في تركيبة المداخلات والتي أتت بشكل إجمالي بعدد (٢٨٩) مداخلة عند إعادة تصنيفها وفقا لأعمدة نوعية وسياسية وجغرافية نجد أنها قد أتت من قبل (١٢٢) نائب يمثلون (٤٠,٧٪) من إجمالي عضوية المجلس كما توزعت بين النواب (٢٥٤) مداخلة والنائبات (٣٥) مداخلة فيما كان توزيعها علي المستوي السياسي بين (١٤) تيار وحزب سياسي بغياب (حزبين) فقط وعلي المستوي الجغرافي بين (٢٤) مكون جهوي وجغرافي بغياب (٤) محافظات عن مشهد المشاركة وهو ما سيتم تحليله وتفنيد معلوماته بشكل تفصيلي في أجزاء وفصول خاصة من الدراسة بما يمكن من أعمال قراءات تحليلية وتقديم توصيات تسهم في زيادة فعالية مجلس الشيوخ والاستفادة من الأدوار والاختصاصات المنصوص عليها دستوريا فيما يتعلق بوجوده.

تحليل إجمالي المداخلات

الجلسة	عدد المداخلات	الجلسة	عدد المداخلات
1	-	9	52
2	-	10	29
3	8	11	20
4	37	12	26
5	12	13	17
6	25	14	17
7	17	15	20
8	9		
إجمالي المداخلات			٢٨٩

ولكون المجلس يحمل في تركيبته العديد من المعززات الإيجابية علي المستوي العمري والنوعي يمكن رصدها بسهولة بالنظر للعدد غير المسبوق لتمثيل النائبات في مجلس الشيوخ فقد كان من المهم قراءة التنوع النوعي والجندي فيما يتعلق بالمداخلات والكلمات التي ألقاها نواب المجلس خلال جلساته العامة حيث نجد أن التنوع والتداخل في طبيعة المداخلات قد اقتصر علي (١٠) جلسات تمثل (٦٦,٣%) من إجمالي حالات التفاعل كمؤشر مهم للغاية في بيان حصاد الخبرات وتنوعها في تركيبة المجلس وارتباطها بتاريخ مشاركة النائبات في غرفة التشريع (الثانية) والتي كانت (دوما) تشهد تمثيلا أكثر تطورا من الغرفة الأولى كانعكاس مباشر لأحقية الرئيس في تعيين (ثلث) عضوية المجلس بما كان يمكنه من تصحيح المسارات المعوجة للتصويت الشعبي واختلال معايير التقييم والمفاضلة في المجلس التشريعي بمسماياته المختلفة.

بينما في المقابل فقد أتت (٣) جلسات (١٣.٨.٣) خالية من أي مداخلة للنائبات واقتصر لكامل مداخلتها علي النواب فقط كان من الغريب أنها ارتبطت بقضايا وموضوعات يصعب تخيل غياب النائبات عنها سواء الكلمات الاحتفائية بذكرى نصر أكتوبر (جلسة ٣) أو استكمال مناقشة تقرير اللجنة المشتركة من لجنة الشؤون المالية والاقتصادية والاستثمار ومكتب لجنة الإسكان والإدارة المحلية والنقل عن مشروع قانون مقدم من الحكومة بإصدار قانون التخطيط العام للدولة (جلسة ٨) أو مناقشة تقرير اللجنة المشتركة من لجنة حقوق الإنسان والتضامن الاجتماعي ومكاتب لجان (الصحة والسكان. الشباب والرياضة. التعليم والبحث العلمي والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. الشؤون المالية والاقتصادية والاستثمار. الشؤون الدستورية والتشريعية) عن مشروع القانون المقدم من الحكومة بإصدار قانون حقوق المسنين ومشروع القانون المقدم من النائب عبد الهادي القسبي وعشر عدد أعضاء مجلس النواب في ذات الشأن (الجلسة ١٣) وهي موضوعات وقضايا لا يمكن القول بأنها ترتبط بموضوعات متخصصة أو بعيدة عن اهتمامات النائبات بما يجعل من الضرورة مراجعتهم للأداء وتصويب مواطن الخلل.

أما علي مستوي التمايز النوعي لعدد المداخلات نجد أن النواب. من الذكور. قد قدموا إجمالا عدد (٢٥٤) مداخلة خلال دور الانعقاد الثاني بنسبة (٨٧,٩%) من إجمالي المداخلات في كافة الجلسات مقابل (٣٥) مداخلة من النائبات بنسبة (١٢,١%) كرقم غير مقبول مطلقا سواء بالنظر لعدد النائبات المتواجدات بعضوية المجلس والذي يتجاوز تلك النسبة (١٣,٤%) أو بالنظر للخلفية العلمية والأكاديمية والسياسية للعناصر المتواجدة أو المعززات النوعية التي ترتبط بالرغبة في تغيير الثقافة التصويتية للناخب المصري وضرورات الاستفادة من الدعم غير المحدود الذي تبديه مؤسسة الرئاسة تجاه القضية حيث أتت أعلي مداخلات النواب في الجلسة رقم (٩) بعدد (٤٥) مداخلة تليها الجلسة (٤) بعدد (٣٢) مداخلة بينما في المقابل أتت أعلي مداخلات النائبات في ذات الجلسات بعدد (٥.٧) مداخلات علي التوالي كان من اللافت كونها هي الجلسات الأعلى في التفاعل بشكل عام وبما لا يعكس تفضيلات خاصة أو نوعية لمداخلات النواب أو ارتباط مصلحي بالقضايا المطروحة علي جدول أعمال المجلس وهو أمر ربما يحتاج لإعادة قراءة قدرات وخلفيات النواب علي المستوي النوعي والسياسي والجغرافي.

تحليل المداخلات وفقا للنوع الاجتماعي

رقم الجلسة	التاريخ	م النواب	م النائبات	الإجمالي
1	الثلاثاء 5 أكتوبر 2021	-	-	-
2	الأربعاء 6 أكتوبر 2021	-	-	-
3	الأربعاء 6 أكتوبر 2021	8	-	8
4	الأحد 24 أكتوبر 2021	32	5	37
5	الاثنين 25 أكتوبر 2021	8	4	12
6	الأحد 7 نوفمبر 2021	22	3	25
7	الأحد 7 نوفمبر 2021	16	1	17
8	الاثنين 8 نوفمبر 2021	9	-	9
9	الأحد 21 نوفمبر 2021	45	7	52
10	الاثنين 22 نوفمبر 2021	25	4	29
11	الأحد 5 ديسمبر 2021	16	4	20
12	الاثنين 6 ديسمبر 2021	23	3	26
13	الأحد 19 ديسمبر 2021	17	-	17
14	الأحد 19 ديسمبر 2021	16	1	17
15	الاثنين 20 ديسمبر 2021	17	3	20
إجمالي زمن الجلسات				٢٨٩
		٢٥٤	٣٥	

بإجمالي (٩٩) مداخلة موزعة بين (١٥) نائب بما يمثل (٣٤٪) من إجمالي مداخلات وفعالية المجلس الكلية أتي أصحاب الأداء والفعالية الأبرز بين نواب المجلس والنماذج الأكثر نشاطا يتقدمهم **النائب حسام الخولي** ممثل الهيئة البرلمانية لحزب مستقبل وطن صاحب الأكثرية البرلمانية في المجلس بعدد (١٣) مداخلة توزعت بين (١٢) جلسة كأفضل تنوع وانتشار للمداخلات حيث لم يغيب عن الحديث سوى في جلسة واحدة (٨) وان كان قد عوضها في الجلسة (١٠) التي قام خلالها بتقديم (مداخلتين) يليه في النشاط **النائب بهاء الدين أبو شقة** (وكيل المجلس) بعدد (٩) مداخلات تؤشر لاهتمام وتفاعل كبير بالدور النيابي والفني له بعيدا عن طبيعة موقعه القيادي في هيئة المجلس وهو ما نراه متكرر مع الوكيل الثاني **النائبة فيبي فوزي جرجس** التي أتت في المركز (الخامس) من حيث التفاعل بعدد (٥) مداخلات تعكس حالة من الإيجابية والتفاعل البناء خاصة بالنظر لكونها الأعلى والأكفأ بين النائبات.

أما المركز (الثالث) في ترتيب الفعالية فقد شغله النائب أحمد أبو هشيمة القيادي بحزب الشعب الجمهوري ورئيس لجنة الشباب والرياضة بالمجلس وهو مركز يتقاسمه مع النائبتين عصام هلال عفيفي القيادي بحزب مستقبل وطن والنائب المستقل محمد شوقي عبد العال المعين بقرار رئيس الجمهورية بعدد (٨) مداخلات لكل منهم فيما كان المركز (الرابع) تشاركيا أيضا بين (٣) نواب هم **عبد الخالق محمد عياد** رئيس لجنة الطاقة والبيئة والقوي العاملة و**النائب عبد الله أمين عصر** رئيس لجنة الشؤون الدستورية والتشريعية و**النائب محمد مجدي فريد** وكيل لجنة حقوق الإنسان وأحد نواب تنسيقية شباب الأحزاب بعدد (٦) مداخلات لكل نائب ليبقي المركز (الخامس) الذي تقاسمه (٧) نواب بعدد (٥) مداخلات لكل منهم.

والواقع أن نواتج تحليل أسماء النواب الأكثر ايجابية ومداخلات في الجلسات العامة تكشف حالة التنوع والحيوية التي يعبرون عنها وفقا للعديد من التصنيفات وبما يؤكد علي أن طبيعة التركيبة النيابية لمجلس الشيوخ تضمن له قدرة أعلى علي التأثير وتقديم البدائل السياسية المطلوبة منه وفقا لما يمتلكه من خبرات وما يمتاز به من تجانس يمكن قراءة معطياته في العديد من الأطر والأداءات المتميزة لنوابه.

فعلي مستوي هيئات وهياكل المجلس نجد أن النواب الأكثر فعالية يتواجد بينهم وكلاء المجلس (بهاء الدين أبو شقة. فيبي فوزي جرجس) ورؤساء عدد (٤) لجان نوعية (أحمد أبو هشيمة. عبد الخالق عياد. عبد الله أمين عصر. هاني سري الدين) ووكلاء عدد من اللجان (محمد شوقي عبد العال. محمد مجدي فريد. تيسير مطر) وممثلي هيئات برلمانية (حسام الخولي. محمود سامي الإمام) بما يدل علي حسن اختيار العناصر والكفاءة التي يمتازون بها في الأداءات العامة.

أما علي مستوي التنوع الجغرافي فنجد أن النواب الأكثر تفاعلا يتوزعون بين (٧) قطاعات جغرافية وجهوية يتقدمها المعينون بعدد (٧) نواب في دلالة متكررة علي كفاءة الاختيار وتنوع القدرات والمهارات يأتي من بعدهم محافظتي (الغربية. الدقهلية) بعدد (نائبين) لكل محافظة ثم (٤) محافظات (بني سويف. الجيزة. الإسماعيلية. بور سعيد) بعدد نائب (واحد) لكل محافظة منها لتبقي المفارقة اللافتة والمهمة مرتبطة بغياب (محافظه القاهرة) تماما عن المشهد رغم كونها صاحبة الحصة الأكبر من نواب المجلس (٢١) نائب وطبيعتها كعاصمة للدولة تتركز فيها الخبرات والمهارات الأكاديمية والعلمية والسياسية التي تستوجب من أصحابها. أو هكذا يفترض. أداءا وبروزا فاعلا في النشاط العام والمجتمعي وهو أمر ربما يستدعي مراجعة لطبيعة عمليات الاختيار والمسببات التي بناءا عليها جرت المفاضلة لصالحهم.

أبرز المتفاعلين

تحيزات سياسية وجغرافية

وعلى المستوى السياسي والحزبي نجد أن معدلات التفاعلات الإيجابية والكلمات التي رفعت مقدميها لصدارة المشهد قد توزعت على المستوى السياسي بين (٧) تيارات سياسية يمثلون (٤٣,٧٪) من إجمالي التركيبة السياسية للمجلس التي تتكون من (١٦) تيار وحزب سياسي تصدرها (المستقلون) بعدد (٤) نواب كنتيجة طبيعية تتسق مع كون المعينين قد تصدروا المشهد على المستوى الجغرافي والذين أتت أغليتهم المطلقة بعدد (٨٢) معين من بين من لا ينتمون لأي من التيارات والفصائل الحزبية رغم الملاحظة المرتبطة بغياب المستقلون من الفائزين بالمقاعد على المستوى الانتخابي وعددهم (٦) نواب تمكنوا من إدارة معركة انتخابية مذهلة وشديدة السخونة لانتزاع مقاعدهم رغم هندسة النظام الانتخابي الذي يعزز من فرص مرشحي التكتلات الحزبية واتساع رقعة الدوائر الانتخابية بما كان يستوجهه المشهد من نشاط نيابي وقوة في الأداءات والمداخلات لصالحهم. فيما توزع المركز الثاني بين حزبي (مستقبل وطن . الوفد) بعدد (٣) نواب لكل تنظيم سياسي رغم الفارق الهائل في التمثيل بينهما مع امتلاك مستقبل وطن لعدد (١٤٧) نائب تمنحه القوة والتأثير وتنوع الخبرات والمهارات التي يمكنه من بسط هيمنته على الأداءات الفاعلة داخل القاعة العامة للمجلس فيما تبلغ حصة الوفد من عضوية المجلس (١٠) نواب فقط كدلالة على مدى حيوية الحزب ونشاط نوابه في التفاعل وطلب الكلمة في ظل تحليل فرعي يوضح وجود نائبين معينين في دائرة التحليل بما يرتبط بالمشهد من دلالات خاصة.

وذهب المركز الثالث لصالح حزب (الشعب الجمهوري) بتواجد (نائبين) في دائرة التفاعل الأكثر تنوعا وعددا يليه (٣) أحزاب (الإصلاح والتنمية . إرادة جيل . الديمقراطي الاجتماعي) بتواجد (نائب) لكل منها في دائرة المشاركة الأعلى كان أبرزهم النائب تيسير مطر لكونه الممثل الوحيد لحزبه بالمجلس إضافة لكونه معيناً بقرار من رئيس الجمهورية ورغم ذلك أظهر أداءات ومشاركة وضعته ضمن الأبرز في الجلسات العامة تتناسب مع كونه وكيلا للجنة الصناعة والتجارة والمشروعات وتعزز من مكانة الحزب وتأثيره في ظل ضعف ومحدودية نوابه في مجلس النواب وفقا لتحليل العينة المرتبطة بجلساته.

في المقابل فقد غابت عن المراكز الرئيسية لعدد المداخلات (٩) من الأحزاب السياسية (حماة وطن . المؤتمر . مصر الحديثة . التجمع . النور . الحرية . السادات الديمقراطي) كنتيجة مباشرة لمحدودية عمليات طلب الكلمة والمداخلات التي يتقدم بها نوابها إضافة لحزبي (الحركة الوطنية . الاتحاد) اللذين غابا تماما عن المداخلات والكلمات في الجلسات المرتبطة بالدراسة وهو أمر يستوجب إعادة نظر وتقييم مباشر لأداءات تلك القوي الحزبية ورفع كفاءة نوابها وتوفير إمكانات الدعم الفني التي تساعدهم على العمل الإيجابي والبناء في المشهد النيابي العام.

أعلى المتحدثون



بهاء الدين عبد الرحيم أبو شققة

المدخلات | المحافظة | الحزب
9 | معين | الوفد



حسام إبراهيم الدسوقي الخولي

المدخلات | المحافظة | الحزب
13 | الغربية | مستقبل
وطن



عصام هلال محمود عفيقى

المدخلات | المحافظة | الحزب
8 | الجيزة | مستقبل
وطن



أحمد حمدي أبو هشيمة

المدخلات | المحافظة | الحزب
8 | بني سويف | الشعب
الجمهوري



عبد الخالق محمد محمد عياد

المدخلات | المحافظة | الحزب
6 | الغربية | الإصلاح
والتنمية



محمد شوقي عبد العال حافظ

المدخلات | المحافظة | الحزب
8 | معين | مستقل



محمد مجدي فريد محمد

المدخلات | المحافظة | الحزب
6 | معين | مستقل



عبد الله أمين محمود عصر

المدخلات | المحافظة | الحزب
6 | معين | مستقل



تيسير محمد رزق مطر

المدخلات | المحافظة | الحزب
5 | إزادة جبل | معين



فيبي فوزي جرجس فلمون

المدخلات | المحافظة | الحزب
5 | الإسماعيلية | الشعب
الجمهوري



طارق السيد إسماعيل

المدخلات | المحافظة | الحزب
5 | الدقهلية | الوفد



سليمان سلمان موسى الزملوط

المدخلات | المحافظة | الحزب
5 | معين | مستقل



محمود سامي علي السيد الإمام

المدخلات | المحافظة | الحزب
5 | الدقهلية | المصري
الديمقراطي



عاطف محمد علم الدين

المدخلات | المحافظة | الحزب
5 | بور سعيد | مستقبل
وطن



هاني صلاح محمد سري الدين

المدخلات | المحافظة | الحزب
5 | معين | الوفد



جغرافيا التفاعل : حين يكون للأرض صوتا مؤثرا

تمثل الجغرافيا وتوزيع المقاعد النيابية وفق قواعد تضمن العدالة والمساواة والتكافؤ محددات رئيسية يتوجب الالتزام بها عند هندسة النظام الانتخابي الوطني وفقا للقواعد الدستورية التي تضمنتها العديد من المواد الدستورية كان من ضمنها نص المادة (٢٥١) التي تحدثت عن قواعد تشكيل مجلس الشيوخ حيث نصت علي أنه (ويبين القانون شروط الترشح الأخرى ونظام الانتخاب وتقسيم الدوائر الانتخابية بما يُراعى التمثيل العادل للسكان والمحافظات ويجوز الأخذ بالنظام الانتخابي الفردي أو القائمة أو الجمع بأي نسبة بينهما) وهو ما كان سببا في عديد من المراجعات الدستورية والمأخذ المرتبطة بمخالفة القاعدة أدت لالغاء العمليات الانتخابية وبطلان التشريعات المنظمة لإتمامها بما يعكس اهتماما بالغاً لدي المشرع بضمان تمثيل القوي الجغرافية وتعبير الهياكل البرلمانية المؤسسة لكافة البيئات الجغرافية الوطنية سواء لضمان التعبير عن مشاكل تلك البيئات والعمل علي حلها أو لتحقيق الاندماج القومي والاستماع لوجهات النظر المختلفة حول تلك التحديات المعروضة وعلاقتها بالخبرات والمهارات المتنوعة للتركيبة البرلمانية.

لذا فقد كان التحدي الأول عند صياغة قانون تقسيم الدوائر الانتخابية لمجلس الشيوخ (٢٠٢٠) هو اعتماد إعمال قاعدة حساب متوسط عدد المواطنين الذين يمثلهم النائب وذلك وفق ما أقرته المحكمة الدستورية العليا عن طريق (حاصل قسمة (مجموع) عدد سكان الجمهورية مضافا إليه عدد الناخبين بها (مقسوما) علي اثنين) بحيث يتم الوصول إلي المتوسط العام لعدد الناخبين بكل محافظة واعتماده كمتوسط حسابي لعملية تقسيم الدوائر الانتخابية وتحديد النصاب العادل لها (المحافظات . الدوائر) من مقاعد المجالس النيابية.

ولضمان عدالة توزيع مقاعد المجالس النيابية فقد أوجبت المحكمة الدستورية علي المشرع ضرورة التزام القانون (المنظم) بقاعدة حساب (متوسط عدد الناخبين) الذين يمثلهم النائب علي أساس اقتسام المتوسط العام للسكان والناخبين علي إجمالي عدد المقاعد المخصصة للنظام الانتخابي المنفرد أو للنظم المعتمدة (المختلطة) مع وضع نسبة انحراف معقولة (سواء بالزيادة أو النقصان) لحاصل نتيجة هذه القاعدة بواقع (٢٥٪) كما ورد بحكم الدستورية السابق وذلك نظرا لاستحالة تحقق التساوي الحسابي المطلق عمليا.

وعليه فقد انتهت تلك المحددات المرتبطة بإعمال تلك القواعد علي تشكيل (مجلس الشيوخ) حيث نصت المادة (١) من القانون (١٤١) لسنة ٢٠٢٠ علي أن (يشكل مجلس الشيوخ من (٣٠٠) عضوا وينتخب ثلثا أعضائه بالاقتراع العام السري المباشر ويعين رئيس الجمهورية الثلث الباقي) بينما نصت المادة (٢) علي أن (يكون انتخاب مجلس الشيوخ بواقع (١٠٠) مقعدا بالنظام الفردي و (١٠٠) مقعدا بنظام القوائم المغلقة المطلقة)

علي أنه يجب ملاحظة أن تلك القواعد السابقة . رغم وجوبها الدستوري . فإنها لا تطبق علي المحافظات الحدودية (شمال سيناء . جنوب سيناء . البحر الأحمر . مرسى مطروح . الوادي الجديد . أسوان) إذ تم استثنائها (وفق حكم تفسيري للمحكمة الدستورية أقر مبدأ عاما) ابتداء من هذا المعيار (المعادلة الحسابية لنصاب المقعد النيابي)

مع التأكيد علي وجوب تمثيلها علي نحو يعكس أهميتها وفق ما سبق بيانه من ملاحظات دون النظر لإجمالي عدد سكانها وناخبها والذي لن يصل . في غالبيتها . إلي الحد الأدنى لمتوسط التمثيل النيابي.

وفي ضوء تلك الاستخلاصات والنتائج جري الانتقال للتحدي الأضعب والأكثر استهدافا علي المستوي السياسي والمرتبط بتقسيم الدوائر جغرافيا وتحديد عددها ونصاب كل منها من المقاعد في ضوء مستهدفات استعادة مجلس الشيوخ واختصاصاته المحددة تشريعيًا كغرفة للتفكير وتقديم بدائل السياسات العامة حيث كان المعوق الأكبر لعادلة التشكيل وفق المهام يرتبط بنسق التصويت العشائري أو الثروي بما قد ينتج عنه (خصوصا في الدوائر متناهية الصغر جغرافيا) من وصول عناصر تتناقض قدراتها و خلفياتها مع طبيعة مهام مجلس الشيوخ. لذا انحاز المشرع لمنهجية توسيع النطاق الجغرافي للدائرة الانتخابية لتصبح وحدتها الأساسية هي (المحافظة الإدارية الموحدة) مع تخصيص عدد من المقاعد لصالح كل دائرة (محافظة) منها يتفاوت بحسب عدد سكانها بحيث نصت المادة (٣) علي أن (تقسم جمهورية مصر العربية إلى عدد (٢٧) دائرة تخصص للانتخاب بالنظام الفردي وعدد (٤) دوائر تخصص للانتخاب بنظام القوائم يخصص لدائرتين منهما عدد (١٥) مقعداً لكل منها ويخصص للدائرتين الأخرتين عدد (٣٥) مقعداً لكل منها ويُحدد نطاق ومكونات كل منها علي النحو المبين بهذا القانون ويُنتخب عن كل دائرة منها عدد الأعضاء الذي يتناسب وعدد السكان والناخبين بها بما يراعي التمثيل العادل للسكان والمحافظات) وهو نمط أثار الكثير من الجدل بل والتخوفات المرتبطة بعدم قدرة المرشحين المحتملين علي تحمل تنافسية بهذا الاتساع الجغرافي والاحتياج لممكنات مالية وشعبية بما قد يؤدي إليه من عزوف عن المشاركة وتدني لنسب المترشحين الراغبين في خوض تلك التنافسية.

من هنا يمكن لنا أن نرصد وتتفهم الأوزان العددية المختلفة بين المحافظات والتي جعلت محافظة القاهرة تحتل المركز الأول من حيث حجم التمثيل بعدد (٢١) نائب تليها الجيزة بعدد (١٦) نائب والشرقية (١٥) نائب بينما نجد أنفسنا أمام (٧) محافظات (السويس . بورسعيد . الوادي الجديد . البحر الأحمر . شمال سيناء . جنوب سيناء . مرسى مطروح) أتت بتمثيل الحد الأدنى بعدد (٢) نائب لكل منها الأمر الذي يستوجب عند قراءة التفاعل والمشاركة النيابية في عبر المداخلات مراعاة أحجام التمثيل المتفاوتة وقدرة هؤلاء النواب علي التعبير عن الانحيازات الجغرافية والقيمية لدوائرتهم بالصورة التي تعزز من طبيعتهم التمثيلية وتضمن الالتفاف الجماهيري النابع من إحساس المواطنين بقدرة الغرفة النيابية علي التعبير عن مصالحهم والتصدي للتحديات التي تواجه مجتمعاتهم المحلية. وبالنظر لإجمالي المداخلات التي أبدأها نواب الشيوخ خلال الجلسات السابقة من دور الانعقاد الثاني نجد أنها تبلغ (٢٨٩) مداخلة موزعة بين (١٢٢) نائب يمثلون عددا من القطاعات الجهوية تضم بجوار (المعينون) ممثلين لعدد (٢٣) محافظة بنسبة انتشار تبلغ (٨٥,٧٪) من إجمالي التركيبة الجغرافية للمجلس في ظل غياب (٤) محافظات (أسوان . البحر الأحمر . جنوب سيناء . مرسى مطروح) عن المشاركة الأمر الذي يدل علي انتشار جيد ومقبول لعمليات طلب الكلمة والتفاعل الحواري من قبل النواب رغم غرابة حالة الصمت والعزوف التي صاحبت نواب المحافظات الصامتة والتي تمثل قطاعات جغرافية من الصعب تجاهلها أو تجاهل احتياجاتها الملحة والتي ترتبط بطبيعتها الحدودية أيضا.

وبتراتبية التفاعل في عمليات المشاركة من الأكثر للأقل نجد أن العدد الأكبر من النواب المتفاعلين بطلب الكلمة والحديث في الجلسات العامة أتي من قبل (المعينون) بعدد (٤٨) نائب كرقم غير قابل للمنافسة أو المزاحمة من قبل أي من القطاعات الجغرافية في ظل الحجم العددي الكبير لهذا القطاع والذي يتمثل في (ثلث) عضوية المجلس

تأتي من بعده محافظة القاهرة بعدد (١٢) نائب والذي يرجع أيضا لحجم كتلتها الأعلى بين كافة المحافظات ثم الإسكندرية بعدد (٧) نواب والجيزة (٦) لتتوالي بعدها المحافظات التي استفادت من كتلتها السكانية في الفوز بحصص تمثيلية أكبر داخل مجلس الشيوخ.

أما المحافظات الأقل في عدد المداخلات. مع استبعاد المحافظات الصامتة. فنجد أن هناك (٨) محافظات (الفيوم . بني سويف . أسيوط . الوادي الجديد . الأقصر . السويس . الإسماعيلية . شمال سيناء) قد توقفت تفاعلاتها عند (نائب) فقط في سلوك غير مقبول أو مبرر من قبل ممثلي تلك المحافظات التي نعود ونؤكد أن طبيعتها العشائرية والمكانية والاقتصادية تضعها في دائرة العوز والاحتياج وتتطلب مزيد من الجهد للوفاء بمتطلبات التنمية والتطور فمن غير المفهوم أو المبرر أن تتواجد محافظة مثل أسيوط أو الأقصر أو السويس أو الفيوم في هذا التصنيف رغم شراسة العمليات الانتخابية بها وعمليات تجديد النخبة التي يمارسها سكانها في كل عملية انتخابية. ولقراءة أكثر تعمقا تتجاوز المؤشر الرقمي الحر في عمليات تحليل الفعالية باعتباره غير منصف في تحديد طبيعة الإيجابية الجغرافية في الأداءات الحوارية بالنظر لتفاوتات حجم التمثيل واختلاف حصص المحافظات وفقا لعدد سكانها وناخبها نجد أن عمليات قياس التفاعل وفقا للوزن النسبي لكل محافظة تكشف عن تفرد خاص لمحافظة بورسعيد باعتبارها المحافظة الوحيدة التي تفاعل كل نوابها بطلب الكلمة دون وجود مكان للصمت بها وهو سلوك شديد التميز خاصة مع ارتباطه بالأداء الفاعل للنائب عاطف علم الدين الذي وضعه ضمن النواب الأكثر تفاعلا داخل المجلس.

في المقابل فقد تواجدت محافظتين (القاهرة . دمياط) في مؤشر المشاركة الذي يميل للإيجابية باعتبار أن عدد المتحدثين منها أكثر من عدد الصامتين بخلاف (١٣) محافظة (المعينون . القليوبية . الدقهلية . الجيزة . الفيوم . بني سويف . المنيا . أسيوط . سوهاج . الأقصر . الشرقية . الإسماعيلية . البحيرة) أتي المؤشر فيها أكثر ميلا . بدرجات متفاوتة. للسلبية باعتبار أن عدد الصامتين منها كان هو الأكبر عددا من المتحدثين لتبقي في النهاية (٨) محافظات (الغربية . المنوفية . كفر الشيخ . الوادي الجديد . قنا . السويس . شمال سيناء . الإسكندرية) تساوت فيها أعداد المتحدثين مع أعداد الصامتين بما قد يؤكد علي أن عمليات المراجعة والتقييم والتحليل الدوري لأداءات النواب مسألة بالغة الأهمية لضمان رفع كفاءة العمليات الحوارية وتشجيع النواب علي الاستفادة من الأدوات المتاحة لصالحهم لإحداث التغيير المجتمعي الداعم للتطور.

تحليل الفعالية وفقا للتصنيف الجغرافي

م	المحافظة	متحدث	صامت	إجمالي	م	المحافظة	متحدث	صامت	إجمالي	
1	المعینون	48	52	100	15	قنا	3	3	6	
2	القاهرة	12	9	21	16	الأقصر	1	2	3	
3	القليوبية	5	7	12	17	أسوان	-	3	3	
4	الدقهلية	4	8	12	18	البحر الأحمر	-	2	2	
5	الغربية	5	5	10	19	الشرقية	5	10	15	
6	المنوفية	4	4	8	20	دمياط	2	1	3	
7	كفر الشيخ	3	3	6	21	السويس	1	1	2	
8	الجيزة	6	10	16	22	الإسماعيلية	1	2	3	
9	الفيوم	1	5	6	23	بورسعيد	2	-	2	
10	بني سويف	1	5	6	24	شمال سيناء	1	1	1	
11	المنيا	2	7	9	25	جنوب سيناء	-	2	2	
12	أسيوط	1	7	8	26	الإسكندرية	7	7	14	
13	الوادي الجديد	1	1	2	27	البحيرة	3	11	14	
14	سوهاج	3	7	10	28	مرسي مطروح	-	2	2	
				٢٩٩					١٢٢	١٧٧

الإجمالي

وحتى تكتمل جوانب المشهد التفاعلي لمداخلات نواب الشيوخ توجب قراءة وتحليل الإحصاء الرقمي لعدد المداخلات المقدمة من كل محافظة منسوبا لعدد نوابها لتكوين رؤية أكثر شمولاً تستجمع تفاصيل المشهد من حيث مدي القدرة علي التفاعل المتكرر مع الأجندة النيابية وتطوير القرارات المتعلقة بالموضوعات والقضايا المطروحة خاصة وأن هناك حالات شهدت ارتفاع في عدد المتحدثين يقابلها انخفاض ومحدودية شديدة في عدد المداخلات بصورة تجعل أي قياس يبني علي أحد طرفي المعادلة بمفرده هو بمثابة قياس ناقص ومختل وأي الاطلاع علي المشهد بمختلف جوانبه يستوجب دمج عمليات تحليل عدد المداخلات مضافا اليها مقدميها والفاعلين الرئيسيين في تحقيقها.

وفقا لتلك المعطيات نجد أن المعينين قد تصدروا المشهد بعدد (١٢٤) مداخلة تضعهم في المركز الأول بنسبة (٤٢,٩٪) من إجمالي المداخلات مستفيدين من العدد الكبير من المتحدثين ممن يحملون هذا الانتماء الجهوي بعدد (٤٨) نائب بمتوسط عام (٢,٦) مداخلة لكل نائب إضافة لوجود (٧) نواب منهم ضمن الأكثر فعالية ومشاركة في عمليات طلب الكلمة والحديث وهي في مجملها معطيات تعزز من مكانة ومنزلة المعينين في المشهد النيابي وتظهر مدي تأثيرهم في السياسات العامة رغم ما يرتبط بها في زاوية أخرى من اختلال يرتبط بسلبية قطاع واسع آخر منهم وانعزالهم عن المشاركة في أية أداءات نيابية وفق ما سيتم رصده في المحور الخاص بنواب الصمت. وقد احتلت محافظة الغربية المركز الثاني من حيث عدد المداخلات بعدد (٢٤) مداخلة تمثل (٨,٣٪) من إجمالي المداخلات مدعومة في ذلك بالأداءات المتميزة التي قدمها ممثل الهيئة البرلمانية لحزب مستقبل وطن النائب حسام الخولي الذي قدم بمفرده أكثر من نصف مداخلات المحافظة بعدد (١٣) مداخلة تبعثها محافظة الجيزة بعدد (١٨) مداخلة قدمها (٦) نواب بمتوسط (٣) مداخلات لكل نائب رغم التأثير البالغ والدور الفاعل للنائب عصام هلال الذي قام بمفرده بعدد (٨) مداخلات ثم القاهرة التي قدم نوابها الفاعلين (١٦) مداخلة بمتوسط (١,٣) مداخلة لكل نائب في رقم لا يتسق مطلقا مع طبيعتها أو بالنظر لخلفيات ممثليها داخل المجلس.

وعلي الجانب الآخر نجد أن هناك (٤) محافظات (أسيوط . الوادي الجديد . الفيوم . السويس) كانت هي الأقل في عدد المداخلات حيث لم يتقدم نوابها سوي بمداخلة (واحدة) فقط سبقتها (٤) محافظات أخرى (أسوان . البحر الأحمر . جنوب سيناء . مرسى مطروح) بدون أي مداخلة كنموذج لسلوك يستوجب المراجعة والتطوير سواء برفع كفاءة النواب عبر اطار مشابه لمعهد التدريب البرلماني مع اعتماد سياسات أكثر نجاعة لتفعيله أو ممارسة عمليات الضغط المجتمعي بما يعزز الرغبة في المشاركة والتفاعل لدي هؤلاء النواب في إطار التعبير عن رؤى وتوجهات دوائرهم المجتمعية.

علي أنه تبقى ضرورات للإشادة بحالات استثنائية كان المتحدث فيها (نائب) بمفرده عن محافظة كاملة ورغم ذلك قدم أداءات شديدة الايجابية والتفاعل وضعته كمتحدث ومحافظة في منطقة متقدمة من التأثير والتعاطي مع الأجندة النيابية وهو ما يمكن أن نراه بشكل واضح في أداءات النائب أحمد أبو هشيمة الذي كان المتحدث الوحيد بين نواب محافظة بني سويف ورغم ذلك قدم (٨) مداخلات حوارية جعلت المحافظة تحتل المركز (التاسع) من حيث حجم التفاعل الجغرافي بل ان ما قدمه هذا النائب بمفرده أي متساويا من الناحية العددية مع ما قدمه (٥) نواب كانوا هم المتفاعلين بين نواب محافظة الشرقية جميعا وهو ما نري تكرار مشابها له في أداءات النائبة فيبي فوزي جرجس (وكيل المجلس) التي كانت المتحدثة الوحيدة عن محافظة الإسماعيلية ورغم ذلك قدمت (٥) مداخلات تتجاوز مجموع ما قدمه نواب محافظات (أسيوط . الوادي الجديد . الفيوم . السويس).

تحليل مداخلات النواب (التصنيف الجغرافي)

م	المحافظة	المتحدثون	المداخلات	م	المحافظة	المتحدثون	المداخلات
1	المعینون	48	124	15	قنا	3	9
2	القاهرة	12	16	16	الأقصر	1	3
3	القليوبية	5	12	17	أسوان	-	-
4	الدقهلية	4	12	18	البحر الأحمر	-	-
5	الغربية	5	24	19	الشرقية	5	8
6	المنوفية	4	6	20	دمياط	2	3
7	كفر الشيخ	3	3	21	السويس	1	5
8	الجيزة	6	18	22	الإسماعيلية	1	1
9	الفيوم	1	1	23	بورسعيد	2	6
10	بني سويف	1	8	24	شمال سيناء	1	2
11	المنيا	2	4	25	جنوب سيناء	-	-
12	أسيوط	1	1	26	الإسكندرية	7	11
13	الوادي الجديد	1	1	27	البحيرة	3	7
14	سوهاج	3	5	28	مرسي مطروح	-	-
				289	122		

الإجمالي

وطالما انتقل الحديث للنواب الأكثر تفاعلا في تمثيل محافظاتهم والحديث الإيجابي والمؤثر في الجلسات العامة باسمها فقد كان من الضروري أن نتقل بالتحليل لقراءة أصحاب الأداءات الأفضل في كافة المحافظات باعتبار ذلك (أولا) حقا لهم في ضوء ما يقدمونه من أداءات (وثانيا) باعتباره قد يكون معززا لأداءات مشابهة أو منافسة من قبل نواب آخرين وهو أحد المستهدفات الرئيسية للدراسة التي نسعي للوصول إليها.

وبشكل رقمي نجد أن الأداءات الجغرافية الأفضل لنواب المحافظات والقطاعات الجهوية قد توزعت بين (٣٤) نائب توزعوا بين (٢٤) محافظة ومكون جهوي بوجود (٤) محافظات دون أي متحدثين حيث نجد (١٧) محافظة قد انفرد (نائب) بمفرده بموقعه كأكثر نوابها ايجابية بينما نجد (٥) محافظات قد تشارك (نائبين) في اقتسام مراكزها الأولى و محافظة (واحدة) اقتسم (٣) نواب مراكزها نهاية بمحافظة (واحدة) اقتسم (٤) نواب ايجابية التفاعل عنها. وعلي مستوي عدد المداخلات والكلمات المقدمة من النواب الأكثر ايجابية في تمثيل محافظاتهم نجد أن رقم (١٣) مداخله قد انفرد به النائب حسام الخولي عن محافظة الغربية وهو الرقم الأعلى بين كافة نواب مجلس الشيوخ من كافة المحافظات يليه رقم (٩) مداخلات الذي انفرد به أيضا النائب بهاء الدين أبو شقة (وكيل المجلس) عن المعينين ليبدأ بعدهما النواب والمحافظات في اقتسام أرقام الفعالية حيث نجد أن عدد (٨) مداخلات قد تم اقتسامه من قبل ممثلي محافظتي (الجيزة. بني سويف) وهو نشاط وفعالية ظهرت بقوة في أداءات كلا من النائب عصام هلال عفيفي والنائب أحمد أبو هشيمة بما يمتلكانه من خبرات ومهارات لها علاقة بالانتشار الجغرافي أو الكفاءة المتخصصة لنقفز بعدها إلي رقم (٥) مداخلات الذي توزع بين (٣) محافظات (الدقهلية. الإسماعيلية. بورسعيد) وان امتازت (الدقهلية) بينها بأن هذا الرقم قد تكرر من قبل نائبين من نوابها بعكس (الإسماعيلية. بورسعيد) اللتين توقف فيهما عند نائب واحد فقط رغم ما يرتبط بالإسماعيلية لكون هذا التفاعل من قبل النائبة فيبي فوزي جرجس (وكيل المجلس) لم يصاحبه أي محاولة للمشاركة أو الحديث من قبل باقي نواب المحافظة. وبالذهاب لرقم (٤) مداخلات تفاعلية نجد أنه قد تكرر من قبل (٤) محافظات بداية من (قنا) التي تكرر الرقم من قبل نائبين من نوابها مروراً بمحافظات (القليوبية. الإسكندرية. البحيرة) التي كانت تلك الايجابية فيها قاصرة علي نائب بمفرده وهو ما تكرر أيضا مع رقم (٣) مداخلات الذي آتي من أعلي نواب محافظتي (الأقصر. الشرقية) ليكون العدد الأكبر من المحافظات ضمن الفئة التي كانت أفضل أداءات نوابها قاصرة علي (مداخلتين) والتي بلغت (٦) محافظات منها محافظتين بمتحدث وحيد (دمياط. شمال سيناء) وثلاثة محافظات (المنوفية. المنيا. سوهاج) تكرر فيها الرقم من قبل نائبين فيما تمايزت (القاهرة) بكون الرقم قد توزع بين (٤) من نوابها في سلوك يكشف عمق أزمة التمثيل والعضوية الممثلة لعاصمة الدولة والتي جعلت أفضل ممثليها لا تتجاوز مشاركاته خلال ثلاثة شهور مداخلتين فقط رغم ما يفترضه واقع الممارسة السياسية وطبيعة تكوين النخبة من قوة جماهيرية وتنوع في الرؤى والخبرات يعزز من مكانة ومعايير التقييم والانتقاء لنوابها بل وعددهم غير القابل للمزاحمة وهي احدي الإشكاليات الكبرى التي ينبغي أن تكون محل نظر وتحليل من قبل الخبراء في الفترة المقبلة لضمان القدرة علي تطوير الأداءات والاستفادة من التجارب والممارسات السابقة.

لتبقي في النهاية ظاهرة شديدة الغرابة في مستوي التحليل ترتبط بكون مجرد حديث النائب لمرة (واحدة) خلال (١٥) جلسة عامة كافيا لوضعه ضمن القطاع الأكثر فعالية وتتمايز به عن باقي نواب محافظته الذين ربما شاركوه في الرقم مثل محافظة (كفر الشيخ) التي توزع الرقم فيها بين (٣) نواب أو محافظات (الفيوم. أسيوط. المنيا) التي اقتصر كل حديث نواب المحافظة علي تلك المداخله.

النواب الأبرز وفقا للتصنيف الجغرافي

م	التاريخ	م النواب	م النائبات
1	الغربية	حسام إبراهيم الدسوقي الخولى	13
2	المعينون	بهاء الدين بدر عبد الرحيم أبو شقة	9
3	الجيزة	عصام هلال محمود محمد عفيفى	8
4	بنى سويف	أحمد حمدى أبو هشيمة عبد العزيز	8
5	الدقهلية	طارق السيد عبد العزيز إسماعيل	5
		محمود سامي علي السيد الإمام	5
6	الإسماعيلية	فيبي فوزي جرجس فلمون	5
7	بورسعيد	عاطف محمد محمد علم الدين	5
8	القليوبية	ياسر محمد إسماعيل الهضيبي	4
9	قنا	أبو النجا محمود عثمان المحرزى	4
		محمد طارق محمد محمود رسلان	4
10	الإسكندرية	أحمد شعبان حسين السيد	4
11	البحيرة	هبة مكرم كامل شاروبيم	4
12	الأقصر	محمد عبد العليم حسين الضبعواوي	3
13	الشرقية	أحمد عبد الجواد محمد محمد	3
14	القاهرة	إيهاب وهبه لبيب وهبه	2
		محمود مصطفى بكري محمد	2
		ناجح محمد سيد عبد الفتاح جلال	2
		هادى لويس بباوى مرجان	2
15	المنوفية	سامية انسى حبيب فهمى	2
		هشام علي احمد الحاج علي	2
16	المنيا	أشرف حسين عشيري محمد	2
		حسانين احمد توفيق	2

2	أحمد جلال أبو الذهب	سوهاج	17
2	رشا اسحق فهيم نصير		
2	محمد علي عبدة أبو حجازي	دمياط	18
2	فايز إبراهيم محمد احمد أبو حرب	شمال سيناء	19
1	سلوى إبراهيم علي الحداد	كفر الشيخ	20
1	عبد السميع عبد القادر يوسف احمد		
1	علي محمد علي العجواني		
1	عبد القادر إبراهيم عبد البصير الجارحي	الفيوم	21
1	محمد فهمي محمد احمد صالح	أسيوط	22
1	مؤمن محمد إسماعيل معاذ	الوادي الجديد	23
1	سيد عبده حامد الشافعي	السويس	24
-	-	أسوان	25
-	-	البحر الأحمر	26
-	-	جنوب سيناء	27
-	-	مرسي مطروح	28

أداءات القوي السياسية : بدائل مفترضة

مع بدء الدعوة الرسمية للناخبين للاقتراع الشعبي لتكوين غرفة التشريع الثانية المسماة ب (مجلس الشيوخ) فقد ترقب المهتمون بعمليات الترشح ونسب الإقبال النخبوي عليه سواء من قبل القوي والتيارات السياسية الصلبة أو من قبل العناصر ذات الجماهيرية التي لا تتقيد برؤى أو بأفكار تصنفها ضمن تيارات تنظيمية محددة للتنافس علي عضوية المجلس المستحدث لأسباب تنوعت وان اجتمعت عناصرها الرئيسية فيما يلي :

أولاً: أن المجلس المستحدث (الشيوخ) هو في نظر قطاعات مجتمعية وسياسية عديدة إعادة إنتاج لمجلس سابق (الشورى) امتلك نتيجة ضعف أداءاته وغموض صلاحياته من السخط الشعبي وافتقاد القيمة أو الحماس التصويتي ما كان حافز لقيام لجنة دستور ٢٠١٤ بإلغاء سند وجوده من الدستور (المعدل) بل وتصوير تلك المهمة بكونها أحد أبرز منجزات وامتكسبات إعادة النظر في دستور مصر القائم وقتها وبما جعل الجميع يترقب خطوات تكوينه التي أثمرت عنها بعض نواتج التعديلات الدستورية ٢٠١٩ رغبة في التعرف علي بواعث عودته ومدى قدرته علي أن يصحح مسارات ماضٍ مازال يلقي بظلاله علي المشهد السياسي القائم.

ثانياً: أن طبيعة الدور والمهمة التي أتي المجلس (الشيوخ) لانجازها وفق ما جري إعلانه والترويج له وسط القطاعات المجتمعية والشعبية تفترض طبيعة خاصة للنواب وتتطلب صفات وخصائص مميزة لديهم بصورة ربما أعمق من المتنافسين لعضوية (مجلس النواب) وهو ما جعل تتبع سياقات الترشح وبيانات المترشحين وخبراتهم جزء من الاهتمام الشعبي ووسيلة لتأكيد الصورة الذهنية المستحدثة حول أدوار وأداءات المستقبل لمجلس الشيوخ.

ثالثاً: أن الفترة التي سبقت الإعلان عن الخطوات الإجرائية والتنفيذية لتشكيل المجلس قد شهدت حوارات مجتمعية وسياسية متعددة رغبة في الوصول لتوافق بين القوي السياسية لضمان تمثيل واسع للأطياف السياسية داخل المجلس المستحدث وأيضاً تقليل التنافسية الانتخابية بما قد تستجلبه من استنفار عشائري أو مالي يتناقض مع طبيعة مهام وأدوار المجلس ويبرهن مقدرات أدائه بتركيبة جيوسياسية تفتقد للكفاءة والمهارات المنشودة في عضو مجلس الشيوخ وهي الحوارات التي أثمرت نجاحات توجتها (القائمة الوطنية الموحدة) والتي تضم في عضويتها (١١) حزب سياسي وان أصابته بالمقابل إخفاقات أدت لغياب عدد من القوي السياسية الفاعلة عن التواجد داخلها بل وغياب بعضها (كلياً) عن المشهد الانتخابي لمجلس الشيوخ وفق ما تم رصده لاحقاً.

رابعاً: حجم الإقبال التنافسي لعضوية المجلس في ظل الطبيعة المستحدثة لتكوين دوائره الانتخابية والتي اعتمدت المزج بين نظامين انتخابيين مع (مناصفة) المقاعد بينهما هما (الفردية). القوائم المغلقة المطلقة) مع اعتماد آلية توسيع النطاق الجغرافي للمقاعد الفردية بحيث تكون كل وحدة إدارية (محافظة) دائرة انتخابية موحدة تنتخب العدد المطلوب لها وفق قاعدة الوزن العادل للمقعد سكانياً وانتخابياً بالصورة التي حددها حكم الدستورية سابقاً وهو ما جعل عملية الترشح بل وفرص المنافسة تستدعي طبيعة خاصة للمترشحين رأي البعض أنها قد تقلص أعدادهم بصورة قد تفقد العملية الانتخابية طابعها التنافسي المعتاد في الانتخابات الوطنية.

خامسا: حالة الضعف والتردي التي تعاني منها معظم الأحزاب السياسية سواء علي مستوى الانتشار الجماهيري المرتبط بقاعدة شعبية داعمة لصالح ممثليه أو علي مستوى القدرات المالية والفنية لتحمل نفقات المعارك الانتخابية التي انتقلت لنطاقات من الإنفاق تتطلب قدرات ربما تفوق كافة مخصصات تلك الأحزاب أو غياب الأفكار والبرامج والرؤى والبدايل التي تقنع الناخب بجدوى التصويت لها أو قدرتها علي إحداث الفارق والتغيير لو أصبحت لديها إمكاناته الفعلية وهو ما خلق حالة من السيولة في الانتماءات الحزبية وتنقلات غير منطقية في الانتماء التنظيمي للعديد من الفائزين بين تلك الأحزاب والقوي السياسية وأثار لغطا كبيرا أثناء تحليل الأداءات بسبب تضارب الحديث حول الانتماء السياسي للعديد من النواب داخل المجلس.

والواقع أن مجرد تحليل عمليات وأرقام الترشح التي أشارت لعدد إجمالي بلغ (٩١٢) مترشح قبل عملية فحص ومراجعة مستندات الترشح والتي قلصت العدد ليصبح (٧٦٢) مترشح نتيجة استبعاد ملفات (١٥٠) مترشح لعدم استيفاء المستندات المطلوبة أو عدم انطباق الشروط الخاصة بتكوين المجلس عليهم وان كانت مرحلة التظلمات والطعون في قرارات الاستبعاد والقيود قد أعادت رفع الرقم ثانية ليصبح العدد النهائي للمترشحين لعضوية مجلس الشيوخ علي المقاعد الفردية (٧٨٧) مترشحا يتوزعون بين (٢٧) دائرة انتخابية وعدد (٢٤) حزبا سياسيا بمجموع (٢٧٦) مترشح فيما تقدم (٥١١) مترشح كمستقلين (دون صفات حزبية) أدى في النهاية لنتائج رسخت لتغيير بالغ القوة في حجم تمثيل القوي والنخب وهيمنة مطلقة للقوي السياسية علي تركيبة العضوية المنتخبة.

فعلي مستوى التصويت الشعبي فاز ممثلوا الأحزاب السياسية بعدد (١٩٤) مقعد انتخابي تمثل كافة المقاعد المخصصة لنظام القوائم بإجمالي (١٠٠) مقعد إضافة لعدد (٩٤) مقعد في النظام الفردي بذهاب (٦) مقاعد للمستقلين توزعت بين محافظات الأقصر (٢) مقعد والقاهرة. أسيوط. قنا. الإسماعيلية) بمقعد في كل محافظة قبل أن يصدر القرار الجمهوري بتحديد أسماء المعينين وعددهم (١٠٠) عضو كان للمستقلين أغلبية مطلقة بينهم بعدد (٨٢) نائب فيما أتى أصحاب الانتماءات الحزبية بعدد (١٨) نائب لتتوزع التركيبة السياسية للمجلس بين ممثلي الأحزاب السياسية وعددهم (٢١٢) نائب والمستقلين وعددهم (٨٨) نائب.

أما بتحليل الانتماءات الحزبية للنواب من ممثلي الأحزاب والتيارات السياسية فنجد أن التركيبة الحزبية توزعت بين (١٥) حزبا سياسيا تنوعت مصادر ومداخل وصولهم لعضوية مجلس الشيوخ كان حزب (الشعب الجمهوري) هو الوحيد من بينها الذي استفاد من دوائر التكوين الثلاثة للمجلس (فردى. قوائم. معين) بينما استفادت (٦) أحزاب من تواجدها في مكويين للمجلس أولها حزب (مستقبل وطن) الذي أنت حصته عبر مكوي (الفردى. القوائم) دون وجود أي ممثل تنظيمي له عبر آلية التعيين (رغم وجود بعض أعضاء الحزب الذين جرى اختيارهم بصفتهم مستقلين رغم مواقعهم التنظيمية والقيادية) فيما أتت الأحزاب الباقية (حماة وطن. الوفد. المؤتمر. التجمع. مصر الحديثة) عبر مكوي (القوائم. التعيين) لتبقي في النهاية (٨) أحزاب سياسية جرى تمثيلها عبر مكوي واحد من مكونات المجلس بينها (٤) أحزاب (الإصلاح والتنمية. الديمقراطي الاجتماعي. الحركة الوطنية. الحرية) مثلت عبر نظام (القوائم) فقط في مقابل (٤) أحزاب أخرى (النور. إرادة جيل. الاتحاد. السادات الديمقراطي) مثلت عبر آلية (التعيين) دون غيرها.

في مقابل هذا النسق الهندسي شديد الكفاءة والاتساع في تعبيره عن القوي السياسية المتواجدة في المجتمع (والتي تتجاوز مستويات تواجدها داخل مجلس النواب) نجد أن قراءة حجم الكتل والعضوية التي يمتلكها كل حزب تشي بتفاوت بالغ الحدة في طبيعة العضوية وما يرتبط بها من قدرة علي الأداء والتفاعل والحديث خلال

الجلسات العامة حيث يمتلك حزب (مستقبل وطن) أكثرية عددية مطلقة (يمكن أن تتحول لأغلبية لو تم احتساب نوابه الذين جري تعيينهم بصفتهم مستقلين) يبلغ قوامها (١٤٧) عضو سمحت لهم بقدرة علي الحديث وفرض أجندة العمل وتسيير الجلسات بما يتفق مع رؤيتهم للإدارة العامة للجلسات يليه. بفارغ شاسع. حزب (الشعب الجمهوري) بعدد (١٧) نائب تساوي من بعده حزبي (حماة وطن. الوفد) في حجم التمثيل العددي بنصاب قدره (١٠) نواب لكل حزب توالت من بعدها نسب تمثيل القوي السياسية بأعداد تتراوح بين (٥) أعضاء وبين (عضو) واحد لكل حزب الأمر الذي ربما يكون قد خلق لها تواجدا وان حال بينها وبين التأثير الحقيقي المبني علي قوة ضغط عددية لصالح تلك الأحزاب.

لذا فقد كان من الطبيعي أن تنعكس تلك المحددات العددية وما يصاحبها من تنوع معرفي وأيديولوجي وسياسي علي عمليات التفاعل وطلب الكلمات في الجلسات العامة لعرض وجهات النظر والتصورات حول القضايا والموضوعات المطروحة للنقاش والتي رغم أهميتها البالغة فقد عكست محدودية شبه متوسطة في تفاعلات النواب الذين توقف عدد المتحدثين منهم عند رقم (١٢٢) نائب بنسبة (٤٠,٧٪) توزعوا بين المستقلين الذين بلغ عددهم (٣٦) نائب يمثلون (٢٩,٥٪) من إجمالي المتحدثين وبين ممثلي الأحزاب السياسية الذين بلغ عددهم (٨٦) نائب بنسبة (٧٠,٥٪) توزعوا بين (١٣) حزبا (مستقبل وطن. الشعب الجمهوري. حماة وطن. الوفد. المؤتمر. مصر الحديثة. التجمع. الإصلاح والتنمية. الديمقراطي الاجتماعي. النور. إرادة جيل. الحرية. السادات الديمقراطي) وغياب تام عن المشاركة في الكلمات لحزبين (الحركة الوطنية. الاتحاد) بما يثير الدهشة حول تواجد نوابهما ودورهما داخل المجلس.

وبالنظر لتراتبية القوي السياسية في عمليات الحديث أو طلب الكلمات من قبل نوابها نجد أن (مستقبل وطن) قد تصدر المشهد تماما بعدد (٤٥) نائب جعلوه هو الأكثر تفاعلا بنسبة (٣٦,٩٪) من إجمالي المتفاعلين في المجلس رغم كونها تمثل (٣٠,٦٪) فقط من إجمالي عدد نوابه بما قد يفسر السبب الحقيقي في تراجع حجم الفعالية والمداخلات علي المستوي الجمعي يليه (الشعب الجمهوري) بعدد (١٠) متحدثين ثم (حماة وطن) بعدد (٩) والوفد (٧) ليظهر من بعدهما حزبي (التجمع. مصر الحديثة) بعدد (٣) متحدثين لكل منهما وحزبي (المؤتمر. الإصلاح والتنمية) بعدد (متحدثان) لكل منهما أيضا وصولا لأحزاب (الديمقراطي الاجتماعي. النور. إرادة جيل. الحرية. السادات الديمقراطي) بعدد متحدث (واحد) لكل حزب منها الأمر الذي ربما يعكس في صورته العامة حالة انتشار وتنوع في قوي الحديث بينما يعكس في جانب آخر محدودية في المتحدثين أنفسهم وكثرة في نواب الصمت الناتج عن افتقاد الإلمام والمعرفة بالقضايا المطروحة أو عدم سخونة الحوارات بما قد يجتذب ويؤثر في الآخرين للمشاركة أو افتقاد القوي الحزبية في أطرها المؤسسية والعامة للبرامج والمواقف التي تدعم بها نوابها وتوجههم للتفاعل مع الأجندة النيابية المطروحة للنقاش وهي كلها فرضيات تستحق البحث والتحليل الداعم لمتغيرات سلوكية تعزز من أداءات وفعالية المجالس النيابية.

وكدليل آخر علي صحة الفرضيات المطروحة نجد أن القوي السياسية المتواجدة داخل المجلس قد توزعت بين تيارات نال أداءها العلامة الكاملة لاجابية نوابها بحديثهم جميعا دون أي صمت (إرادة جيل. الحرية. السادات الديمقراطي) حتي لو اقتصر نوابها علي نائب فقط مروراً بأحزاب (الشعب الجمهوري. الوفد. حماة وطن. مصر الحديثة. التجمع. الإصلاح والتنمية) والتي كان أداء نوابها في الحديث أكثر من حالات الصمت نهاية تيارات وأحزاب (المستقلون. مستقبل وطن. المؤتمر. الديمقراطي الاجتماعي) التي كان عدد المتحدثين منها أقل من عدد الصامتين.

تحليل الفعالية وفقا للقوي السياسية

م	التيار السياسي	متحدث	صامت	عدد النواب
1	المستقلون	36	52	88
2	مستقبل وطن	45	102	147
3	الشعب الجمهوري	10	7	17
4	الوفد	7	3	10
5	حماة وطن	9	1	10
6	المؤتمر	2	3	5
7	مصر الحديثة	3	1	4
8	التجمع	3	1	4
9	الإصلاح والتنمية	2	1	3
10	الديمقراطي الاجتماعي	1	2	3
11	النور	1	1	2
12	الحركة الوطنية	-	2	2
13	إرادة جيل	1	-	1
14	الحرية	1	-	1
15	السادات الديمقراطي	1	-	1
16	الاتحاد	-	1	1
الإجمالي				٢٩٩
				١٧٧
				١٢٢

ولضمان قدرة ذات كفاءة أعلى في تحليل كفاءة الأحزاب وتعاطيها مع القضايا المعروضة علي المجلس نجد أن اتجاهات المداخلات ومدى تكرارها. من الناحية العددية. يمكن أن يسهم في رسم صورة أكثر شمولية للمشهد بل ويعكس مدى حرص التيارات والقوي السياسية علي تنفيذ وجهات النظر المناوئة ودعم القضايا والموضوعات والآراء التي تتسق مع رؤيته وبرامجه السياسية وفقا لما هو مطروح علي أجندة المجلس.

فعلي الرغم من التباين والاختلاف العددي الواضح في المتحدثين بين حزب (مستقبل وطن) وبين (المستقلون) نجد أنهما قد تساويا في عدد المداخلات المقدمة من كلا منهما برقم (٨٩) مداخلة بما يشير له الرقم من فعالية وإيجابية أكبر يتمتع بها المستقلون وتتعارض مع طبيعة التركيبة السياسية والوزن النسبي لمستقبل وطن كحزب يملك الأكثرية المطلقة والقدرة علي رسم السياسة العامة للمجلس وهو ما نري تكرارا شكليا له في حالة حزبي (الشعب الجمهوري. الوفد) فرغم أن الأول يمتلك حصة عددية من المتحدثين قوامها (١٠) نواب بينما يمتلك الثاني (٧) متحدثين فقط إلا أن (الوفد) تفوق في عدد المداخلات والكلمات التي قدمها ممثلوه بعدد (٢٧) مداخلة مدعوما في ذلك الأداءات المتميزة لعدد من نوابه مثل وكيل المجلس بهاء أبو شقة ورئيس لجنة الشؤون المالية والاقتصادية هاني سري الدين.

وللتأكيد علي فارق الممارسة التي يقدمها النواب وعلاقتها بالوزن الإجمالي لمساهمات الأحزاب التي ينتمون إليها في التفاعلات الحوارية للمجلس نجد أن حزبي (التجمع. مصر الحديثة) قد تساويا في عدد المتحدثين بعدد (٣) متحدثين لكل منهما غير أن نواب (التجمع) قدموا (١٠) مداخلات تمثل (ضعف) ما قدمه نواب (مصر الحديثة) الذين توقفت مساهماتهم مجتمعين عند (٥) مداخلات وهو أداء شبيه بما قدمه نواب أحزاب (الديمقراطي الاجتماعي. إرادة جيل. الحرية. النور. السادات الديمقراطي) التي تساوت جميعا في وجود متحدث (واحد) عن كل حزب منها غير أن المداخلات المقدمة اختلفت بشكل كبير لنجد ممثلي (الديمقراطي الاجتماعي. إرادة جيل) يقدم كلا منهما (٥) مداخلات بمفرده بينما ممثلي (الحرية. السادات) يقدم كلا منهما مداخلة (واحدة)

والواقع أن هذا الاختلاف في مستويات الممارسة وفي حجم المداخلات المقدمة من نواب مجلس الشيوخ رغم الاختلافات الواضحة في انتماءاتهم السياسية والتباين الشديد في التوجهات والإنحيازات الاجتماعية لكل منها تشي بافتقاد المجلس للحيوية الفكرية وتجاذبات المواقف التي تعزز العمل النيابي وترتقي بأداءات النواب وتعزز من قدرة المجلس علي تقديم إفراز تفاعلي داعم لأداءات ورغبات الجهات صاحبة سلطة اتخاذ القرار وهو ما يمكن أن نرجعه لطبيعة العملية التنافسية لشغل المقاعد والتي شهدت توافقا وتنسيقا كبيرا بين تلك القوي بل ودخولها في تحالف انتخابي ضمن قائمة مشتركة استحوذت علي كافة المقاعد المخصصة لنظامي الاقتراع الأمر الذي أدي لغياب روح المنافسة بينهم واعتمادهم علي الحوارات والتفاهات غير الرسمية في الوصول لمشاركات توافقية إزاء القضايا المعروضة.

تحليل المداخلات وفقا للقوي السياسية

م	التيار السياسي	المتحدثون	المداخلات
1	المستقلون	36	89
2	مستقبل وطن	45	89
3	الشعب الجمهوري	10	26
4	الوفد	7	27
5	حماة وطن	9	17
6	التجمع	3	10
7	الإصلاح والتنمية	2	7
8	المؤتمر	2	6
9	مصر الحديثة	3	5
10	الديمقراطي الاجتماعي	1	5
11	إرادة جيل	1	5
12	النور	1	2
13	الحرية	1	1
14	السادات الديمقراطي	1	1
15	الاتحاد	-	-
16	الحركة الوطنية	-	-
الإجمالي		122	289

ولان الأداءات الفردية تمثل مصدر شديد الأهمية في تحليل قدرات القوي السياسية وطبيعة الكادر الحزبي الذي يمارس العمل النيابي فقد كان من الضروري رصد وتحليل أداءات النواب الأبرز والأكثر تأثيرا في المجلس وفقا لانتماءاتهم الحزبية وبحسب طبيعة كل تنظيم منها بما يساعد علي تفهم قدرات الأحزاب ومدى قدرتها علي توجيه أداءات نوابها أو استفادتها مما يقدمونه من أنشطة وممارسات داخل القاعة العامة وأثناء سير الجلسات. ووفقا للتراتبية التنظيمية للكتل السياسية في مجلس الشيوخ والوزن النسبي لكل منها قياسا بإجمالي العضوية نجد أن النائب حسام الخولي ممثل الهيئة البرلمانية لحزب مستقبل وطن قد جاء هو الأكثر فعالية وإيجابية في أداءات نواب الحزب والمجلس كدليل علي حسن اختيار الحزب لممثله وقدره النائب علي التعبير عن مواقف

التنظيم وإدارة أداءات نوابه بما يتسق والرؤية الشاملة في توجهات المجلس وهي جميعها أدوار لعبها الخولي باقتدار رغم التحدي المتمثل في وجود رئيس الحزب المستشار عبد الوهاب عبد الرازق علي منصة المجلس باعتباره رئيسا له في ملمح آخر يكشف مدي التناغم والكفاءة في إدارة الهيئة من قبل رئيسها بما يمتلكه من خبرات ومهارات برلمانية وسياسية وهي أداءات ربما نري صورة تتقارب معها فيما قدمه النائب بهاء أبو شقة (وكيل المجلس) والذي أتي كأكثر نواب حزب (الوفد) تفاعلا بعدد (٩) مداخلات رغم أنه لا يتمتع بالامتياز اللاتحي الذي يمتلكه ممثلي الهيئات البرلمانية (النائب عبد العزيز النحاس هو ممثل الهيئة النيابية لحزب الوفد بمجلس الشيوخ وينوب عنه النائب طارق السيد عبد العزيز) وهو أمر يمكن رصد مدلولاته في العديد من العناصر أبرزها كون أبو شقة هو الرئيس الفعلي لحزب الوفد (وقتها) بما يمنحه له الأمر من فرص معززة لتمثيل الحزب والحديث باسمه في العديد من القضايا إضافة لتجربته النيابية الممتدة من مجلس النواب لمجلس الشيوخ نهاية خبراته الأكاديمية كأستاذ للقانون ومحام لديه القدرة علي دعم أداءات المجلس وقضاياه بالعديد من وجهات النظر والآراء التي تسهم في تطوير تناوله للقضايا المختلفة.

وبالنظر للمستقلين الذين يمثلون القوة التنظيمية والعديدية التالية لمستقبل وطن في عضوية المجلس فقد كان من اللافت أن يذهب التفاعل والتأثير الأكبر لصالح أحد القامات القانونية التشريعية الهامة ممثلا في النائب محمد شوقي عبد العال بعدد (٨) مداخلات تظهر مدي الايجابية والمشاركة البناءة في الحوارات ومناقشة وتطوير التشريعات المعروضة لإبداء الرأي من قبل الحكومة أو مجلس النواب غير أن الأمر الجدير بالملاحظة هو كون النائب رغم الصفة التي رافقت قرار تعيينه كمستقل يشغل فعليا أحد أهم المناصب القيادية داخل حزب مستقبل وطن في علاقتها بالغرف التشريعية ورسم السياسات العامة لها الأمر الذي يعزز من صورة الحزب ونوابه داخل مجلس الشيوخ رغم تشاركه في عدد المداخلات مع صاحب العدد الأكبر بين نواب حزب (الشعب الجمهوري) والأبرز بين نواب محافظة بني سويف ورئيس لجنة الشباب والرياضة أحمد أبو هشيمة الذي يقدم لدور الانعقاد الثاني أداءات مرضية في اطار دوره النيابي والذي تجاوز به مساحات التخصص والاهتمام بالشأن الاقتصادي وثيق الصلة بالعمل المهني ليتوسع في حجم اهتمامه وتعاطيه مع مختلف القضايا لنجد أن مداخلاته قد توزعت بين (٨) جلسات وامتدت لعدد (٥) موضوعات وقوانين معروضة علي جدول أعمال المجلس.

ورغم موقعها المتقدم (نسبيا) في عدد النواب الا أننا نجد أن الأداءات التفاعلية لأبرز نواب حزبي (حماة وطن. مصر الحديثة) والتي توزعت بين نائبين لكل حزب منهما قد أتت شديدة المحدودية ولا تتناسب مطلقا مع الصورة الذهنية عنهما في رأي المواطنين فتوقفت عند (٣) مداخلات للنائبين (حاتم حشمت فرج الدسوقي. سماء سليمان السيد) عن حماة وطن مقابل (مداخلتان) لكل من النائبين (محمد أحمد السباعي. محمد نبيل دعبس) عن مصر الحديثة بما يتطلب المزيد من الاهتمام والتركيز علي أجندة المجلس وإعداد وجهات نظر متكاملة حولها خاصة عندما نجد أن نواب الأحزاب أقل تمثيلا قد قدمت أداءات وتفاعلا أكبر بما يعزز من تأثير العامل الشخصي ودوره في نسج صورة ذهنية خاصة لكل نائب وفقا لما يراه في نفسه من مهارات أو ما يريده لنفسه ولتياره من مكانة فنجد أن النائب / عبد الخالق محمد عياد أبرز نواب حزب (الإصلاح والتنمية) ورئيس لجنة الطاقة والقوي العاملة قد قدم (٦) مداخلات منحتة تمايزا واضحا تكرر أيضا مع النائب / محمود سامي الامام ممثل الهيئة البرلمانية لحزب (الديمقراطي الاجتماعي) وأبرز المتفاعلين من نواب الحزب علي المستوي العام بعدد (٥) وهو ذا الرقم الذي قدمه النائب / تيسير مطر رغم كونه الوحيد عن حزب (إرادة جيل) إلا أن ما يقدمه من تمايز ومشاركة تعرف مكائته داخل المجلس.

وبالذهاب لمستويات المشاركة المتوسطة والتي تتحرك في حجم التفاعل المقبول من النواب قياسا بعدد جلسات العينة البحثية نجد أن أبرز نواب حزبي (التجمع . المؤتمر) قد تشاركا في رقم (٤) مداخلات وهو العدد الذي تشارك في تقديمه كلا من النائب / أحمد شعبان حسين نائب ممثل الهيئة البرلمانية لحزب التجمع والنائب / عمرو عزت محمد السيد أصغر نواب الحزب وعضو اللجنة التي وضعت اللائحة الداخلية للمجلس إضافة للنائب محمد طارق رسلان نائب ممثل الهيئة البرلمانية لحزب المؤتمر لتبقي في النهاية النائبة / دينا محمد هلاي ممثلة حزب (الحرية) الوحيدة بالمجلس والتي لم تتقدم سوي بمداخلة (واحدة) خلال دور الانعقاد الثاني إضافة لكونها تأتي ضمن (نائبتين) فقط تواجدتا في دائرة التفاعل الحزبي بالمشاركة مع النائبة سماء سليمان عن حزب حماة وطن وهو ذات الرقم المحدود للغاية الذي قدمه النائب المعين / عبد الحكيم عصمت السادات كممثل وحيد لحزب السادات الديمقراطي في عضوية مجلس الشيوخ.

الجدير بالملاحظة في الرصد السابق قياس حالة المحدودية البالغة في كفاءة الأداءات التي قدمها ممثلي الهيئات البرلمانية للأحزاب ونوابهم بما يجعل من الضرورة بمكان دراسة آليات وأسباب اختيار الأحزاب والتيارات السياسية لممثلي الهيئات البرلمانية لها ومدى قدرتهم علي تقديم الحزب بصورة جديرة بالاهتمام والتقدير فعلي الرغم من أن لائحة مجلس الشيوخ الصادرة بالقانون رقم (٢) لسنة ٢٠٢١ قد نصت في مادتها رقم (٢٦) علي أن يكون من بين أعضاء اللجنة العامة لمجلس الشيوخ (ممثلي الهيئات البرلمانية لكل حزب من الأحزاب السياسية التي حصلت على ثلاثة مقاعد أو أكثر) بينما نصت المادة (١٠٤) علي أن يخطر كل حزب سياسي له أكثر من عضوين بالمجلس رئيس المجلس كتابة في بداية كل دور انعقاد عادي باسم من يختاره ممثلاً لهيئته البرلمانية ونائبه بالمجلس وكذلك بأسماء من ينتمون إلى الحزب من أعضاء المجلس وعلى الحزب أن يخطر رئيس المجلس كتابة بكل تغيير في هذه البيانات خلال سبعة أيام على الأكثر من تاريخ حدوثه وهو إجراء تنظيمي يرتبط الأدوار والمهام المنصوص عليها في المادة (١٠٥) التي أكدت علي أن يعبر ممثل الهيئة البرلمانية عنها في كل ما يتعلق بشئونها المتصلة بالمجلس ونشاطها كما تكون له الأولوية في الكلام في المجلس ولجانه على باقي أعضاء المجلس المنتمين إليها إضافة لما تضمنته المادة (١٠٦) من أنه يجوز لممثلي الهيئات البرلمانية للأحزاب المعارضة اختيار أحدهم بالإجماع لتمثيلها إما خلال دور الانعقاد وإما في موضوع معين معروض على المجلس أو بإحدى لجانه بشرط إخطار رئيس المجلس باسمه كتابة وتكون له الأولوية في الكلام بالمجلس ولجانه على باقي المنتمين إليها ويؤذن لممثلي الهيئات المعارضة في الكلام إذا طلبوا ذلك عند المناقشة في المبدأ أو أثناء المناقشة العامة في البيانات والبرامج المتعلقة بالسياسة العامة أو بالخطة العامة للدولة أو في الموضوعات ذات الأهمية القومية الخاصة.

غير أن تحليل أداءات النواب الأبرز والأكثر تفاعلا في المداخلات والكلمات خلال الجلسات العامة يكشف لما أنه من بين (٩) أحزاب سياسية امتلكت العضوية التي تؤهلها لتشكيل هيئات برلمانية لها في مجلس الشيوخ فإن هناك (٤) رؤساء لهيئات برلمانية فقط هم من ظهوروا في دوائر الأكثر تفاعلا وهم النائب / حسام الخولي (مستقبل وطن) والنائب / حاتم حشمت الدسوقي (حماة وطن) والنائب / محمود سامي الإمام (الديمقراطي الاجتماعي) والنائب / نبيل دعبس (مصر الحديثة) إضافة لعدد (٢) من نواب ممثلي الهيئات البرلمانية لأحزابهم وهما النائب / محمد طارق رسلان (المؤتمر) والنائب / أحمد شعبان حسين (التجمع) فيما غاب عن المشهد (تماما) ممثلي الهيئات البرلمانية ونوابهم عن (٣) أحزاب سياسية (الشعب الجمهوري . الوفد . الإصلاح والتنمية).

النواب الأبرز وفقا للقوى السياسية



جسور للدراسات الاستراتيجية
JESOUR FOR STRATEGIC STUDIES

1

مستقل

النائب
محمد شوقي
عبدالعالى حافظ

المداخلات
8

3

حزب الشعب الجمهوري

النائب
أحمد حمدي ابومشيمه

المداخلات
8

2

حزب مستقبل وطن

النائب
حسام ابراهيم
الدسوقي الخولي

المداخلات
13

5

حماة الوطن

النائب
حاتم حشمت فرج
الدسوقي

المداخلات
3

5

حماة الوطن

النائبة
سماة سليمان السيد

المداخلات
3

4

الوفد

النائب
بهاء الدين بدر
عبدالرحيم أبوشقه

المداخلات
9

6

حزب مصر الحديثة

النائب
محمد نبيل سليمان
دعبس

المداخلات
2

6

حزب مصر الحديثة

النائب
محمد أحمد ماهر
السباعي

المداخلات
2

9

الحزب الديمقراطي الاجتماعي

النائب
محمود سامي
علي السيد

المداخلات
5

8

حزب المؤتمر

النائب
محمد طارق
محمد رسلان

المداخلات
4

7

حزب الاصلاح والتنمية

النائب
عبدالخالق محمد عياد

المداخلات
6

11

حزب النور

النائب
محمود سمير عبدالجليل

المداخلات
2

10

حزب الحرية

النائبة
دينا محمد نبيل هلاي

المداخلات
1

14

حزب السادات الديمقراطي

النائب
عبدالحكيم عصمت
السادات

المداخلات
1

13

حزب ارادة جبل

النائب
تيسير محمد رزق

المداخلات
5

12

حزب التجمع

النائبان
أحمد شعبان حسين
عمرو عزت محمد

المداخلات
4

نواب الصمت : تطوير واجب... وغياب غير مبرر

في كافة الأدبيات السياسية والمنتبعة لسياقات أداء المجالس النيابية والمنتخبة من قبل المواطنين فإنه ينظر لغرفة التشريع الثانية. في التجارب النيابية ذات الغرف المتعددة. علي أساس كونها الأعلى كفاءة والأكثر تنوعا في الخبرات والمعارف والمهارات. سواء كانت ذات اختصاصات تشريعية ورقابية أو كانت واجهة استشارية غير ملزمة وهو الأمر الذي يمكن عبره تفسير الأسباب التي أدت لإتباع نسق هندسي غير حر في إجراء عملياتها المنتبعة في تشكيل المجلس وبما يضمن القدرة علي ضبط الأداءات المباشرة للناخبين لتصب في اتجاه غايات التشكيل المستهدفة.

فبالنظر لقانون مجلس الشيوخ رقم (١٤١) لسنة ٢٠٢٠ نجد أنه قد حدد لنفسه (ثلاثة) أوعية رئيسية لتشكيل المجلس (الأول) هو (النظام الفردي) مع تحديد نطاق كل دائرة انتخابية بحدود المحافظات الإدارية لتنتخب العدد المتناسب مع أعداد الناخبين والسكان بها و(الثاني) هو (نظام القوائم المغلقة المطلقة) الذي اعتمد علي تقسيم البلاد لعدد (٤) دوائر انتخابية ذات تجانس سكاني وجغرافي تنتخب كلا منها العدد المطلوب بصوت انتخابي (واحد) يصب لصالح كافة أعضاء القائمة وهي في مجموعها ضوابط وتقييدات استهدفت إضعاف تأثيرات العشائرية والنفاذ المالي في عمليات التصويت لصالح الكفاءات والخبرات الفنية بينما الوعاء (الثالث) وهم (المعينون) فقد حددت المادة (٢٨) من القانون مجموعة من الاشتراطات التي تضمن كفاءة العضو وقدرته علي الأداء الكفاء والفعال داخل المجلس وفي لجانه النوعية.

غير أن عمليات التحليل الفني لأداءات مجلس الشيوخ وتفاعل نوابه مع القضايا المطروحة خلال الجلسات الافتتاحية لدور الانعقاد الثاني تكشف لنا وبوضوح حالة من حالات العزوف عن المشاركة في التفاعلات أو استخدام الحوار كمنصة لتطوير التقارير المطروحة علي المجلس خاصة عند الاتجاه للمنهج الإحصائي الذي يكشف لنا غياب (مطلق) لعدد (١٧٧) نائب يمثلون (٥٩,٢٪) من إجمالي عضوية المجلس عن طلب الكلمة أو الحديث في الجلسات العامة لدور الانعقاد السنوي التي امتدت لعدد (١٥) تمثل النطاق الزمني والتحليلي للدراسة بل وتمثل ردة غير مقبولة عن طفرة الأداءات خلال دور الانعقاد السنوي الأول والذي تفاعل خلاله بالحديث (٢٢٣) نائب يمثلون (٧٤,٦٪) من عضوية المجلس رغم أن هذا الدور قد اكتفي بعقد (٢٤) جلسة عامة (فقط) وهو رقم سيتجاوزه المجلس في دور الانعقاد الحالي.

فعلي مستوي التحليل الجهوي والجغرافي نجد أن المعينين قد مثلوا القطاع الأكبر من الغائبين عن المشاركة والحوار رغم ما يمتلكونه. ويفترض فيهم. من كفاءات فنية وأكاديمية تجعلهم بمثابة رافعة للأداءات متي اختلت بوصلة المنتخبين شعبيا حيث بلغ عدد الصامتين منهم (٥٢) نائب بنسبة (٢٩,٤٪) في سلوك يستوجب مزيد من المراجعة سواء لأداءات النواب أنفسهم أو للمعايير والتفضيلات التي أتت بهم للعضوية. وبالرغم من كونها محافظة متوسطة في حجم عضويتها ولا تحتل المراكز الأولى في عدد النواب فقد احتلت محافظة

(البحيرة) صدارة نواب الصمت بعدد (١١) نائب يمثلون (٧٨,٦٪) من إجمالي عضويتها بالشيوخ إذ اقتصر المتحدثين منها علي (٣) نواب فقط ليمثل غياب باقي العناصر ضربة موجعة لتركيبه محافظة كانت لفترات تاريخية سابقة أحد أهم مكونات الكفاءة والفعالية النيابية داخل المجالس المنتخبة تبعثها في الترتيب وفقا لذات المحددات محافظتي (الجيزة . الشرقية) بإجمالي (١٠) نواب صامتين عن كل محافظة يمثلون (ثلاثي) حصتها في المجلس ويتعارضون مع حجم السخونة والتنافسية التي شهدتها انتخاباتهما العامة إضافة لما يمتلكه نوابهما من كفاءة وتنوع نظري في الخبرات كان يفترض معه أداءات مختلفة وهو الأمر الذي يتكرر أيضا مع محافظات (القااهرة . الدقهلية) حيث غاب عن الأولي (٩) نواب وعن الثانية (٨) نواب لتظهر بعد ذلك (٥) محافظات (القليوبية . المنيا . أسيوط . سوهاج . الإسكندرية) تساوت جميعها في عدد الصامتين برقم (٧) نواب في كل محافظة رغم الفارق الكبير بين محافظة (الإسكندرية) التي تمثل نسبة الصمت بها (٥٠٪) وبين أسيوط التي تمثل (٨٧,٥٪) الأمر الذي يكشف بجلاء مدي الحاجة إلي تطوير أداءات المجلس وبحث سبل دعمه ورفع كفاءة نوابه وفقا للأدوات الممكنة والتي يمكن في بعضها الاستفادة من بعض الآليات المتواجدة في لائحة مجلس النواب.

وفي مؤشر يوضح مدي تفاوت الأداءات التفاعلية للنواب في المجلس وتغلغل ظاهرة الصمت في عدد من المحافظات التي يصعب تخيل غياب نوابها عن التعاطي مع القضايا البرلمانية المطروحة للنقاش ووثيقة الصلة بمجتمعاتهم المحلية ومصالح ناخبهم نجد أن هناك (٥) محافظات (الفيوم . بني سويف . أسيوط . الأقصر . الإسماعيلية) اقتصر الحديث بكل محافظة منها علي نائب (واحد) فقط من مجموع نوابها والذي يبلغ (٢٦) نائب أي أن معدل التفاعل لتلك المحافظات لم يتجاوز (١٩,٢) وهو أمر يصعب تخيله في مجلس يفترض أن معايير الكفاءة والقدرة علي طرح البدائل ودعم قدرة متخذ القرار علي الوصول لسياسات ناجزة كانت هي الأساس والسند لمبررات عودته للمشهد النيابي مرة ثانية.

علي أن الوضع الأصعب والأكثر مدعاة للتحليل والمراجعة جاء مرتبطا بمحافظات (أسوان . البحر الأحمر . جنوب سيناء . مرسى مطروح) التي بلغت نسبة الصامتين (١٠٠٪) من نوابها حيث لم ينطق أي نائب منهم (جميعا) بأي كلمة أو مداخلة خلال دور الانعقاد الحالي دون أي مبرر مقبول أو مفهوم يفسر ذلك العزوف عن المشاركة رغم ما يمكن رصده وتوثيقه من أزمات واحتياجات تعاني منها تلك المحافظات والتي يندر أن تخرج دراسة بحثية أو مسحية تخلو من أسماؤها في إطار تحديد المجتمعات الأكثر احتياجا للتنمية ورفع مستويات المعيشة وهو أمر ربما يستوجب إعادة تقييم حقيقي لأداءات هؤلاء النواب بنهاية دور الانعقاد الحالي وفي مراحل لاحقة لقياس مدي التطور في أداءاتهم وقدرتهم علي تغيير تلك الصورة المجترزة حول أداءاتهم أو اكتشاف مواطن الخلل في تلك الأداءات ومعالجتها.

ليبقي الاستثناء الوحيد لتلك القاعدة علي المستوي الجغرافي مخصص لمحافظة (بورسعيد) باعتبارها المحافظة الوحيدة التي لا يوجد صامتون بين ممثليها حيث تفاعل بالحوار والمناقشة ممثلها في المقاعد الفردية النائب / عاطف علم الدين بعدد (٥) مداخلات وممثلها داخل القائمة الوطنية النائب / محمد عبده صديق بعدد (١) مداخلة.



جسور للدراسات الاستراتيجية
JESOUR FOR STRATEGIC STUDIES

تحليل نواب الصمت وفقاً للتصنيف الجغرافي



المنطقة	النواب	المعينون
المنوفية	4 نواب	52 نائب
قنا	3 نواب	11 نائب
كفر الشيخ	3 نواب	10 نائب
أسوان	3 نواب	10 نائب
البحر الأحمر	2 نواب	9 نائب
مرسي مطروح	2 نواب	8 نائب
الأقصر	2 نواب	7 نائب
جنوب سيناء	2 نواب	7 نائب
الإسماعيلية	2 نواب	7 نائب
شمال سيناء	1 نواب	7 نائب
الوادي الجديد	1 نواب	7 نائب
دمياط	1 نواب	5 نائب
السويس	1 نواب	5 نائب
بهرسعيد	0 نواب	5 نائب
		البهيرة
		الغيزة
		الشرقية
		القاهرة
		الدقهلية
		القليوبية
		المنيا
		أسيوط
		سوهاج
		الإسكندرية
		الفيوم
		بنى سويف
		الغربية

أما علي المستوي الحزبي والسياسي والذي يفترض في المكونات السياسية والأيدولوجية كونها بدائل حقيقية تسعى للسلطة وتمتلك الرغبة في تطبيق برامجها وقيمتها التي تراها الأجدر بالتطبيق والأكفأ في الاستجابة للمطالب الشعبية بما يجعلها أكثر قدرة علي نقد السياسات القائمة والمحتملة واثبات مدي الضعف والهشاشة في صياغاتها وذلك عبر مداخلات وكلمات ممثلها في المجالس المنتخبة ومن خلال الأوراق والتقارير التي يتم عرضها خلال تلك الجلسات فقد كان من الضروري والمهم تحليل عمليات التفاعل والحديث من قبل التيارات السياسية بالمجلس وقياس مدي ايجابية المشاركة وكفاءة هؤلاء النواب لتمثيل تياراتهم الفكرية وتنظيماتهم الحزبية. وبالنظر للتركيبية الحزبية للمجلس التي تضمن بجوار المستقلين عدد (10) حزبا سياسياً نجد أن عمليات التفاعل

والحديث قد اقتضت علي (١٣) حزبا منها بغياب كامل لحزبي (الحركة الوطنية. الاتحاد) بنسبة صمت بلغت (١٠٠٪) ورغم محدودية عضويتها التي اقتضت علي (نائبين) بالانتخاب للحركة الوطنية و(نائب) بالتعيين للاتحاد إلا أن مجرد تخيل صمتهما عن الحديث وعدم تفاعلها مع أي موضوعات أو مقترحات بقوانين عرضت خلال الجلسات أمر يدعو للمراجعة وقراءة ما يرتبط بها من دلائل واستنباطات خاصة وأنه في المقابل كانت هناك أحزاب وقوي سياسية محدودة العدد واقتصر تمثيلها علي (نائب) فقط أي بالانتخاب مثل حزب (الحرية) أو أي بالتعيين مثل حزبي (إرادة جيل . السادات الديمقراطي) ورغم ذلك فقد شاركوا في الحديث بفعالية بلغت (١٠٠٪) حتي لو اقتضت مداخلتهم علي مجرد (مداخلة) مثل حزبي (الحرية. السادات الديمقراطي) أو بلغت (٥) مداخلات مثل حزب (إرادة جيل)

وبإعمال قواعد التحليل العددي والرقمي لحالات الصمت نجد أن حزب (مستقبل وطن) قد تصدر المشهد تماما . وبعده غير قابل للمزاحمة. حيث بلغ عدد الصامتين من نواب الحزب (١٠٢) نائب بنسبة (٥٧,٦٪) من إجمالي نواب الصمت في رقم يصعب تجاوزه ورغم ما يمكن أن يقال عن طبيعة أحزاب السلطة وعن آليات إدارة الأغلبية وأهمية الالتزام الحزبي والاكتفاء بما يطرحه ممثلوا الحزب من آراء ووجهات نظر يتوجب الالتزام بها والتصويت لصالحها حيث أن هناك العديد من الأدوات والأساليب التي تسمح بالحديث والتفاعل في إطار حاكم للسياسات العامة يضمن عدم الخروج عليها وهو ما يمكن أن يتحقق بالتدريب والتوسع في عقد لقاءات الهيئة البرلمانية وتوسعة مساحات الحوار الداخلي وتنويع المتحدثين في الجلسات العامة لضمان رفع الكفاءة الجمعية وزيادة دوائر الشعبية والتأثير لصالح ممثلي الحزب في دوائره المختلفة (خلال فترة كتابة التقرير عقد حزب مستقبل وطن مؤتمره الثاني للهيئة البرلمانية بإحدى المدن الساحلية لتنسيق الجهود وتبادل وجهات النظر وتجديد رسم السياسة العامة لهيئته البرلمانية)

في المركز (الثاني) للصمت أي (المستقلون) بعدد إجمالي يبلغ (٥٢) نائب يمثلون (٥٩,١٪) من إجمالي تمثيلهم بالمجلس ونسبة (٢٩,٤٪) من إجمالي عدد الصامتين في أرقام تدل علي مآزق حقيقي فيما يتعلق بالخبرات والكفاءات الفنية غير المرتبطة بأيدولوجيات فكرية حيث يمثل النواب ممن يحملون تلك الصفة قوة برلمانية بالغة الأهمية باعتبار أن انحيازاتها التي تتكون عبر قناعات حوارية ولا تخضع للالتزام الحزبي هي أداة صنع القرار النيابي الصحيح بانحيازاتها لصالح هذا الطرف أو ذاك فإذا ما غابت عن النقاش أو تباعدت عن المشاركة فقد أصبح من الصعب الحديث عن نضج الحوارات أو سلامة عمليات التصويت أو كفاءة التشريعات والقرارات.

وللتدليل علي صحة الفرضية السابقة فان تحليل كتلة المستقلين بالمجلس يكشف أنه من بين (٦) نواب فازوا بمقاعدهم بتلك الصفة عبر المقاعد الفردية فان هناك (٤) نواب منهم لم يتفاعلوا أو يشاركوا بالكلمة مرة واحدة في دور الانعقاد الثاني وفي المقابل فانه من بين (٨٢) نائب حصلوا علي تلك الصفة ضمن قرار اختيارهم لعضوية المجلس بالتعيين فان هناك (٤٨) نائب منهم أتوا أيضا في غمار الصامتين.

أما عن باقي القوي الحزبية فقد أتى حزب (الشعب الجمهوري) في المركز الثالث بعدد (٧) صامتين كان من المهم أن نرصد أنهم جميعا أتوا من بين نواب الحزب المنتخبين شعبيا إضافة لتوزعهم بين محافظات مختلفة تلاه حزبي (الوفد. المؤتمر) بعدد (٣) نواب صامتين عن كل حزب منهما كان من الغريب أن يكون من بينهم ممثلي الهيئة البرلمانية للحزبين رغم ما تتيحه لهما اللائحة من تفضيلات في الحديث وطلب الكلمة في الموضوعات والقضايا المختلفة لنصل في النهاية إلي (٥) أحزاب (حماة وطن. مصر الحديثة. الإصلاح والتنمية. النور. التجمع) والتي اقتصر الصمت بين نوابها علي (نائب) فقط في مؤشر يدل علي حسن ادارة الهيئات النيابية واهتمام ممثليها بإبداء وجهات نظرهم تجاه الأجندة النيابية بلغت أفضل حالاتها مع حزب (حماة وطن) الذي بلغت نسبة تفاعل وإيجابية نوابه (٩٠٪) كأعلى مؤشر للتفاعل وأقل معدل للسلبية والصمت بين كافة المكونات الحزبية والسياسية داخل مجلس الشيوخ.



جسور للدراسات الاستراتيجية
JESOUR FOR STRATEGIC STUDIES

تحليل نواب الصمت وفقا للقوي السياسية

صامت 102

التيار السياسي
مستقبل وطن

صامت 3

التيار السياسي
الوفد

صامت 7

التيار السياسي
الشعب الجمهوري

صامت 52

التيار السياسي
المستقلون

صامت 1

التيار السياسي
الحركة الوطنية

صامت 2

التيار السياسي
الديمقراطي الاجتماعي

صامت 3

التيار السياسي
المؤتمرون

صامت 1

التيار السياسي
الإصلاح والتنمية

صامت 1

التيار السياسي
مصر الحديثة

صامت 1

التيار السياسي
حماة وطن

صامت 1

التيار السياسي
الاتحاد

صامت 1

التيار السياسي
التجمع

صامت 1

التيار السياسي
النسور

صامت -

التيار السياسي
الحريسة

صامت -

التيار السياسي
إزادة جييل

صامت -

التيار السياسي
النسادات الديمقراطي

الفصل الثالث



قراءات متعمقة في أداءات

(النائبات - الأقباط - التنسيقية)

القوي النوعية : فرص معرزة... وكفاءة نسبية

لفترات زمنية طويلة عانت العديد من الفئات المجتمعية من تهميش وتغييب متعمد عن المشهد التمثيلي والنيابي داخل المجالس المنتخبة سواء تم ذلك عبر صياغة وهندسة نظم انتخابية تقصي تلك الفئات وتمنحها من الترشيح وتضع العراقيل أما ظهورها في المشهد الجماهيري أو عبر التلاعب بالثقافة المجتمعية وتسويد منظومة قيم معادية للعدالة ومحفزة علي التمييز وإقصاء الأخر من المشهد أو عبر قطع الطريق أمام أي فرص للنجاح والترقي لصالح تلك الفئات بما يجعلهم عاجزين عن المنافسة أو فاقدين لمهاراتها التي تمكنهم من تجاوز تلك الصعاب.

وبرغم محاولات سابقة . عديدة . للتخفيف من تلك القيود المانعة أو القفز علي أطر التمثيل الشكلي والهامشي . معدوم الأثر مجتمعيًا . إلا أن تلك المعززات الإجرائية كانت تتحطم دوماً أما علي صخرة نصوص التشريع وعدم دستورية تخصيص نسب أو مقاعد لصالح أي من تلك الفئات سواء أتت اعتماداً علي قاعدة التمييز الإيجابي (الكوتة) أو تضمنتها نصوص القوانين المنظمة لتشكيل تلك المجالس ما كان سبباً في حل العديد من تشكيلات المجلس التشريعي في فترات زمنية متلاحقة أو فقدت جدواها عبر بعض التجارب التي استخدم فيها الخطاب التحريضي والتمييزي لقطع الطريق أمام عدد من المتنافسين الذين يمتلكون فرصاً حقيقية للفوز والنجاح . لذا فقد كان من اللافت والمثير للاهتمام والتقدير مراقبة حزمة التدخلات والإجراءات التي اتبعتها الدولة المصرية خلال مرحلة إعادة تصحيح مسارات الحراك الشعبي التي اكتملت نواتجها بعد (٣٠) يونيو ٢٠١٣ لصالح العديد من الفئات المهمشة والأولي بالرعاية بداية من إقرار حقوقهم ضمن نصوص دستورية محصنة من الطعن مروراً بصياغة تشريعات تتضمن حصص متكافئة لصالحهم نهاية بفتح الطريق أمام النماذج الفاعلة منهم للنجاح والترقي والصعود الذي يصب لمصلحتهم علي المستوي الجمعي والمجتمعي.

ولضمان كفاءة واستمرارية عملية التقدم وقطع الطريق أمام أي محاولات للالتفاف علي تلك الانجازات والعودة لمسارات الحجب والإقصاء فقد كان من الضروري رصد وتحليل أداءات ممثلي تلك القطاعات وقراءة جهودهم بشكل حيادي يضمن إبراز النماذج الفاعلة والمؤثرة والناجحة ويسهم . في الوقت ذاته . في تطوير الأداءات ومعالجة أوجه القصور والخلل متي تواجدت في المشهد أو عانت منها بعض العناصر لضمان القراءة الصحيحة والداعمة لتطورات المشهد العام وأحقية كافة فئات المجتمع في التواجد والتمثيل بالهيئات الشعبية المنتخبة.

النابات : تقدم... ورسوخ

ترتبط التشريعات والقواعد الوطنية لتمكين وتعزيز مكانة النساء في الحياة العامة ارتباطاً وثيقاً بالمعاهدات والاتفاقيات الدولية الخاصة بكفالة وإتاحة الحقوق الأساسية لصالح المرأة بصورة لافتة للدرجة التي يمكن معها القول بأن استجابات الدولة المصرية لما يجري التوافق حوله وإقراره في منظومة الشريعة الدولية تضعها في مقدمة الدول والمجتمعات التي تحترم حقوق أبنائها وتتيح لهم التمتع بما تكلفه لصالحهم المنظومة الأممية من دعائم ومرتكزات للتمكين والممارسة الفعالة لحقوقهم التي حرموا منها عبر عقود من التمييز والتهميش وبما جعل من الحالة المصرية نموذجاً متفرداً ورائداً في تمكين ورفع مكانة النساء في المحيط الجغرافي وبما يتجاوز (ويسبق) العديد من الدول والمجتمعات الغربية الرائدة.

واستمراراً علي ذات النهج فقد أتي دستور ٢٠١٤ متجاوباً مع حقوق النساء ومعززا لمكانة المرأة مجتمعياً حيث نصت المادة (٩٢) من الدستور علي أن (الحقوق والحريات اللصيقة بشخص المواطن لا تقبل تعطيلاً ولا انتقاصاً ولا يجوز لأي قانون ينظم ممارسة الحقوق والحريات أن يقيد بها بما يمس أصلها وجوهرها) وفي إطار بيان المقصود بمبادئ المساواة والعدل وتكافؤ الفرص نصت المادة (٥٣) علي أن (المواطنون لدى القانون سواء وهم متساوون في الحقوق والحريات والواجبات العامة لا تمييز بينهم بسبب الدين أو العقيدة أو الجنس أو الأصل أو العرق أو اللون أو اللغة أو الإعاقة أو المستوى الاجتماعي أو الانتماء السياسي أو الجغرافي أو لأي سبب آخر التمييز والحض على الكراهية جريمة يعاقب عليها القانون تلتزم الدولة باتخاذ التدابير اللازمة للقضاء علي كافة أشكال التمييز وينظم القانون إنشاء مفوضية مستقلة لهذا الغرض) وهي المساواة التي فسرتها المادة (١١) فيما يتعلق بالحقوق المتساوية بين الرجل والمرأة حيث نصت علي أن (تكفل الدولة تحقيق المساواة بين المرأة والرجل في جميع الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفقاً لأحكام الدستور وتعمل الدولة على اتخاذ التدابير الكفيلة بضمان تمثيل المرأة تمثيلاً مناسباً في المجالس النيابية على النحو الذي يحدده القانون كما تكفل للمرأة حقها في تولى الوظائف العامة ووظائف الإدارة العليا في الدولة والتعيين في الجهات والهيئات القضائية دون تمييز ضدها وتلتزم الدولة بحماية المرأة ضد كل أشكال العنف وتكفل تمكين المرأة من التوفيق بين واجبات الأسرة ومتطلبات العمل كما تلتزم بتوفير الرعاية والحماية للأمومة والطفولة والمرأة المعيلة والمسننة والنساء الأشد احتياجاً) وذلك قبل أن تستجيب مبادرة التعديلات الدستورية (٢٠١٩) لمطالبات السيد / عبد الفتاح السيسي (رئيس الجمهورية) باتخاذ التدابير التشريعية والقانونية اللازمة لمزيد من التمكين والدعم لمكانة المرأة المصرية ومشاركتها في الحياة العامة والمجالس النيابية ليأتي نص المادة (١٠٢) المعدل متضمناً أن (يُشكل مجلس النواب من عدد لا يقل عن أربعمائة وخمسين عضواً يُنتخبون بالاقتراع العام السري المباشر على أن يُخصص

للمرأة ما لا يقل عن ربع إجمالي عدد المقاعد) وما تبعه من إعمال لذات القواعد والمستهدفات في النصوص والتشريعات المرتبطة بتكوين مجلس الشيوخ.

والحقيقة أنه يصعب قراءة تفاعل النائبات في عضوية مجلس الشيوخ دون الذهاب لبيئة تمثيلهن داخل المجلس والأطر الداعمة التي مكنتهم من الظهور في المشهد كعنصر من عناصر تكوين المشهد النيابي قبل الانطلاق لمساحات الكفاءة والفعالية في الأداءات والمزاحمة علي نيل المقاعد القيادية في مختلف هيئات المجلس لتتكامل الصورة بما يسمح بتحليل منصف يتتبع تجارب النجاح بمثل ما يرصد مواطن الخلل وممكنات التصحيح وهي. في ذات الوقت. فرصة لتوثيق تلك المساهمات وإبراز تلك التفاعلات أمام كافة المهتمين بتحليل ودراسة سياقات تكوين المجالس المنتخبة وقواها المتنوعة.

فمع انتهاء العمليات التكوينية لعضوية مجلس الشيوخ تمكنت المرأة من التواجد في القاعة العامة بعدد (٤٠) نائبة أتين من روافد شتي حيث بلغ عدد المنتخبين (٢٠) نائبة مقابل تعيين (٢٠) نائبة أخرى دون فوز أي مرشحة بعضوية المجلس عن طريق الانتخاب الفردي كملح يصعب تجاوزه أو تجاهل مدلولاته فيما يتعلق بأعداد المرشحات والدفع بهن لتنافسيات حرة ومباشرة أمام الناخبين بما يعزز مهارتهن ويسمح بمزيد من اكتساب الثقة والقدرة علي التعامل مع المواجهات الثنائية رغم كونها قد أتت في ظل نظام انتخابي جرت هندسته بما يسمح بتوجيه نواتجه بما يتوافق مع الأطر المؤسسية الحاكمة لثقافة تشكيل مجلس الشيوخ والغايات المرجوة منه.

أما علي مستوي الانتشار الجغرافي لعضوية النائبات فقد توزعت مقاعدهن بين (١٧) محافظة وجهة تنظيمية بمعدل انتشار يبلغ (٦٠,٧%) من مساحة البلاد تصدرتها كتلة (المعينات) بعدد (٢٠) نائبة تليها (٤) محافظات (القاهرة. الجيزة. الإسكندرية. الشرقية) بعدد (٢) نائبة عن كل محافظة لتبقي (١٢) محافظة (القليوبية. الدقهلية. الغربية. المنوفية. كفر الشيخ. بني سويف. الفيوم. المنيا. أسيوط. سوهاج. الإسماعيلية. البحيرة) بعدد (نائبة) عن كل محافظة منها فيما غابت النساء بصورة مطلقة عن التمثيل في الهيئات النيابية لعدد (١١) محافظة (قنا. الأقصر. أسوان. البحر الأحمر. الوادي الجديد. دمياط. السويس. بورسعيد. شمال سيناء. جنوب سيناء. مرسى مطروح) بنسبة (٣٩,٣%) كمؤشر علي صعوبة الأجواء والثقافة التي تطلب مزيد من العمل علي تنمية مهارات الكوادر والعمل علي تأهيلهن في محافظات جنوب البلاد والمحافظات الحدودية.

وعلي المستوي السياسي فقد حملت التركيبة تنوعا وحيوية واضحة بتوزيع مقاعد النائبات بين (١٠) كيانات وتنظيمات سياسية وحزبية بنسبة (٦٢,٥%) من مكونات التركيبة السياسية للمجلس تقدمتها (المستقلات) بعدد (١٨) نائبة يمثلون (٤٥%) من إجمالي عدد النائبات الأمر الذي يعزز من طبيعة العمل علي قضايا النساء وغلبة الأداءات الأكاديمية علي نشاطهن تبعهن عدديا حزب (مستقبل وطن) بعدد (١٠) نائبات ثم حزبي (الشعب الجمهوري. حماة وطن) بعدد (٣) نائبات عن كل حزب منهما لتبقي (٦) أحزاب (الوفد. المؤتمر. التجمع. مصر الحديثة. الإصلاح والتنمية. الحرية) بعدد (نائبة) عن كل حزب في تنوع يدل علي حيوية فكرية وتنوع في المشارب والأفكار والإنحيازات يمكن أن يبنى عليه

حوار وجدل موضوعي خصوصا فيما يتعلق بتمكين النساء وتهيئة بيئة مجتمعية داعمة لفرصهن في الوصول والترقي وإن كان ذلك لم يمنع من غياب النساء بصورة مطلقة عن الهيئات النيابية لعدد (٦) من الأحزاب السياسية (المصري الديمقراطي . الحركة الوطنية . النور . إرادة جيل . الاتحاد . السادات الديمقراطي) وهو ما يمكن أن نرجعه لمحدودية ممثليهم بالمجلس إضافة لكون بعضهم قد نال عضويته بالأساس اعتمادا علي تعيينات رئيس الجمهورية.

علي أن مقاعد النساء بمجلس الشيوخ لم تتوقف عند هذا الرقم إذ استفادت النساء من حق الرئيس في إعادة تسمية بعض المعينين لعضوية المجلس في حالة وفاة أي من المعينين السابقين حيث صدر القرار الجمهوري رقم (١١٤) لسنة ٢٠٢٢ بتعيين الدكتورة إيناس عصمت عبد الحميد عز أستاذ إدارة المعلومات بالجامعة الألمانية خلفا للنائب الراحل الكاتب الصحفي إبراهيم حجازي لترتفع مقاعد النائبات في المجلس لتصبح (٤١) مقعد بنسبة (١٣,٧ %) كرقم غير مسبوق في تاريخ الغرفة الثانية للبرلمان المصري.

ولقد استتبع هذا التواجد الرقمي المؤثر انتشارا جيدا للنائبات في عضوية اللجان النوعية حيث تواجدت في عضوية (١٠) لجان نوعية كان أفضلها في لجنة (التعليم والبحث العلمي) بعدد (١١) نائبة تمثلن (٤٤ %) من إجمالي عضوية اللجنة تلتها لجنة (الشئون الخارجية والعربية والإفريقية) بعدد (٨) نائبات ثم لجنة (الثقافة والسياحة والإعلام) بعدد (٧) نائبات ولجنة (الصحة والسكان) بعدد (٥) ولجنة (حقوق الإنسان والتضامن الاجتماعي) بعدد (٣) لتتساوي بعدها لجان (الصناعة والتجارة . الطاقة والبيئة . الإسكان والإدارة المحلية . الزراعة والري . الشئون الدينية والأوقاف) في وجود (نائبة) بعضوية كل لجنة وذلك مقابل غياب النائبات عن عضوية (٤) لجان (الشئون الدستورية والتشريعية . المالية والاقتصادية والاستثمار . الدفاع والأمن القومي . الشباب والرياضة) وهو سلوك يحتاج للدراسة والتحليل خصوصا مع أهمية وخطورة أدوار تلك اللجان وتأثيرها البالغ علي أي سياسات أو برامج تتعلق بتمكين المرأة أو تطوير البيئة الداعمة لتواجدها.

وقد كان من الطبيعي أن يسفر هذا التواجد القوي والمؤثر في التركيبة النيابية عن تمثيل واضح للنائبات في الهيئات والهيكل المؤسسية لمجلس الشيوخ بداية من هيئة المكتب التي تواجدت فيه النائبة / فيبي فوزي جرجس بعد فوزها بمنصب (الوكيل الثاني) للمجلس بحصولها علي (١٩٩) صوتا إضافة لتواجد النائبة / سلوى الحداد ضمن عضوية اللجنة العامة للمجلس كمثل للهيئة البرلمانية لحزب الإصلاح والتنمية (رغم غرابة عدم وجود أي نائبة ضمن النواب الخمسة الذين ترشحهم هيئة المكتب لعضوية اللجنة العامة) وأيضا عضوية النائبة / سهير عبد السلام ضمن تشكيل لجنة القيم لدور الانعقاد الثاني.

أما في هيئات مكاتب اللجان النوعية ورغم غياب النائبات (تماما) عن رئاسة أي من تلك اللجان دون مبرر مقبول أو مفهوم في ظل تنوع الخبرات والمعارف والمهارات وأيضا الخلفيات السياسية والجغرافية لهن فقد استطاعت النائبات الفوز بعدد (٧) مقاعد ضمن هيئات المكاتب بنسبة (١٢,٥ %) كمؤشر

يتقارب لحد التطابق مع حجم عضويتهم بداية من الفوز بعدد (٣) مقاعد للوكلاء عن لجان (التعليم الخارجية . الثقافة) كان من المدهش كونهم جميعا من (المعينات) إضافة لكون (اثنتين) منهن عن حزب (حماة وطن) والثالثة مستقلة بما يعني غياب النائبات من الهيئات البرلمانية لأكثر حزبين في تركيبة المجلس (مستقبل وطن . الشعب الجمهوري) عن التواجد بهذا الموقع التنظيمي.

وفي موقع أمناء السر فقد حصدت النائبات (٤) مقاعد عن لجان (حقوق الإنسان . الدينية . الخارجية . الطاقة) توزعت علي المستوي الجغرافي مناصفة بين المعينات (مقعدين) ومحافظتي (القاهرة . سوهاج) بمقعد لكل محافظة منهما بينما علي المستوي السياسي فقد تكررت القسمة بحصول المستقلات علي (مقعدين) وكلا من حزبي (مستقبل وطن . حماة وطن) علي مقعد لكل حزب.

وبالرغم من أن هذا التواجد العددي قد يكون معقولا ومتناسبا من حيث الحجم والأسماء مع تركيبة المجلس فإنه لا يمنع من رصد عدد من المؤشرات التي ينبغي دراستها وتحليلها (بداية) من كون التوزيعة السياسية لمقاعد النائبات في هيئات المكاتب قد اقتضت علي (٣) روافد سياسية تصدرتها المستقلات بعدد (٤) مقاعد ثم حزب (حماة وطن) بعدد (٣) مقاعد ثم حزب (مستقبل وطن) بعدد (مقعد) فقط فيما غابت باقي المكونات السياسية بصورة مطلقة عن المشهد (مرورا) بكون هذا التمثيل قد أتى بالأساس عن (٧) لجان نوعية فقط تصدرتها لجنة (العلاقات الخارجية) بمقعدين أحدهما في الوكالة والثاني في أمانة السر تساوت بعدها (٥) لجان نوعية (التعليم . الثقافة . حقوق الإنسان . الدينية . الطاقة) في وجود نائبة (فقط) بهيئة مكتب كل لجنة.

ومع اعترافنا بحجم النجاح والمكاسب التي حصدتها النائبات في هيئات مكاتب اللجان إلا أننا لا يمكن أن نغفل أن طبيعته لم تكن ناتجة عن قصدية أو توجه مشترك بما يمكن لنا العمل علي تعزيزه خاصة وأنه أتى في مقابل غياب النائبات عن الفوز بعضوية هيئة المكتب في عدد (٧) لجان (الدستورية . المالية والاقتصادية . الدفاع والأمن القومي . الصناعة والتجارة . الإسكان والإدارة المحلية . الشباب والرياضة . الصحة والسكان . الزراعة والري) الأمر الذي يستدعي ضرورة العمل علي تحقيق تنسيق جندي ورسم خارطة بأولويات مشتركة للعمل في أدوار الانعقاد التالية.

النائبات في هيئات المكاتب

الوكلاء



سها سعيد

اللجنة المحافظة التيار السياسي
الثقافة معين مستقل



سماة سليمان السيد

اللجنة المحافظة التيار السياسي
الخارجية معين حماة وطن



راندا محمد مصطفى

اللجنة المحافظة التيار السياسي
التعليم معين حماة وطن

أمناء السر



عايدة نصيف أيوب

اللجنة المحافظة التيار السياسي
الخارجية القاهرة مستقبل وطن



خضرة سالم عبد الحميد

اللجنة المحافظة التيار السياسي
الدينية معين مستقل



رشا اسحاق فهميم

اللجنة المحافظة التيار السياسي
حقوق الإنسان سوهاج حماة وطن



نهي أحمد فتحي

اللجنة المحافظة التيار السياسي
الطاقة معين مستقل



ولأن التفاعل عبر المداخلات والكلمات يمثل محورا بالغ الأهمية في قراءة مدي التواجد والتأثير للقوي النوعية في التركيبة النيابية فقد كان من المهم رصد أداءات النائبات ومدي حرصهن علي طلب الكلمة أو تقديم مقترحات لتطوير الممارسات ومشروعات القوانين المحالة للمجلس حيث بلغ عدد النائبات اللاتي شاركن في الحوارات (١٨) نائبة بما يمثل نسبة (١٤,٨ ٪) من إجمالي المتحدثين ونسبة (٤٥) من حجم عضويتها وهو رقم يتجاوز حجم تمثيلهن بالمجلس ويؤكد علي تمايز الكوادر وامتلاك العديد منهن للمهارات اللازمة للعمل النيابي.

أما من حيث مجموع المداخلات فقد قدمت النائبات (٣٤) مداخلة تمثل (١١,٨ ٪) من إجمالي النشاط التفاعلي والحواري تصدرته وكالة المجلس وصاحبة الأداء الأبرز النائبة / فيبي فوزي جرجس بعدد (٥) مداخلات وضعتها ضمن أصحاب الأداء الأفضل بالمجلس ككل تلتها النائبة / هبة مكرم كامل بعدد (٤) مداخلات كانت كافية أيضا لتضعها كأفضل مشاركة ايجابية بين نواب محافظة البحيرة بعدها تشاركت النائبتان (سماء سليمان . نهي أحمد فتحي) في عدد (٣) مداخلات لكل منهما سمحت أيضا بمزاحمة النائبة سماء سليمان للأفضل عن حزب حماة وطن مناصفة مع ممثل الهيئة البرلمانية للحزب فيما تشاركت (٥) نائبات في تقديم كل منهن لعدد (مداخلتان) وتشاركت (٩) نائبات في تقديم كل نائبة لمداخلة (واحدة) وهي أرقام رغم محدوديتها العددية لكنها كانت كافية أيضا لنري (٥) نائبات منهن يتواجدن كأبرز وأفضل الأداءات النيابية في التفاعل والحديث عن محافظاتهم. فعلي المستوي الجغرافي نجد أن نائبات القوائم قد استحوذن بصورة كبيرة علي المداخلات بعدد (١١) نائبة توزعن بين (٩) محافظات تصدرتها (الجيزة . الإسكندرية) بعدد (نائبتان) عن كل محافظة لتساوي بعدها محافظات (القاهرة . الغربية . المنوفية . كفر الشيخ . سوهاج . الإسماعيلية . البحيرة) بما يؤشر للتأثير الكبير للجغرافيا والارتباط بالقواعد الشعبية والتواصل الجماهيري في تحديد طبيعة عمل النائب وعلاقته بأسلوب تعاطيه مع الأنشطة النيابية في مقابل المعينات التي اقتصر تواجدهن علي (٧) نائبات رغم معايير الكفاءة الفنية وتأثيرات نمط الاختيار والعضوية علي مستوي تجاوبهن مع القضايا وقدرتهن علي تقديم الدعم والمساندة الفكرية للحوارات والنقاشات المرتبطة بتطوير تلك السياسات في المقابل فقد غابت عن المشاركة والتفاعل النائبات عن (٧) محافظات (القليوبية . الدقهلية . بني سويف . الفيوم . المنيا . أسيوط . الشرقية).

بينما علي المستوي السياسي فقد زادت نسبة ممثلي الأحزاب السياسية في المداخلات لتصل إلي (١٣) نائبة بنسبة (٧٢,٢ ٪) من إجمالي النائبات المتفاعلات الأمر الذي يعكس تأثيرات الحزبية ودورها في تعزيز ورفع كفاءة الحوارات لدي النائبات وقدرتهن علي طرح أفكارهن بحرية وتنوع خصوصا في ظل توزع تلك الحصص بين (٧) أحزاب تصدرها (مستقبل وطن) بعدد (٤) نائبات ثم حزب (حماة وطن) بعدد (٣) نائبات وهو بالمناسبة أداء يستحق التحية والتقدير من نائبات الحزب باعتباره التنظيم صاحب طفرة الأداء الأكثر تمايزا سواء بعدد المتحدثين أو لكونه التنظيم السياسي ذو التمثيل المتعدد من النائبات الذي شاركت جميع نائباته في الحديث دون أي حالة للصمت بينهن تبعه حزب (الشعب الجمهوري) بعدد (نائبتان) ثم نائبة (واحدة) عن أحزاب (المؤتمر . الوفد . الحرية . الإصلاح والتنمية) ليبقي الغياب والصمت لنائبات حزبي (التجمع . مصر الحديثة) من بين الأحزاب التي تمتلك عضوية من النائبات أمر يستدعي المراجعة والاهتمام.

تحليل تفاعل النواب

م	النائبة	المدخلات	المحافظة	التيار السياسي
1	فيبي فوزي جرجس فلمون	5	الإسماعيلية	الشعب الجمهوري
2	هبه مكرم كامل شاروبيم	4	البحيرة	مستقبل وطن
3	سماء سليمان السيد أحمد	3	معين	حماة وطن
4	نهى أحمد فتحي أحمد زكي	3	معين	مستقل
5	إيريني ثابت جورج شرقاوى	2	الغربية	المؤتمر
6	راندا محمد أحمد مصطفى	2	معين	حماة وطن
7	رشا اسحق فهيم نصير	2	سوهاج	حماة وطن
8	سامية انسى حبيب فهمى	2	المنوفية	الشعب الجمهوري
9	سهير عبد السلام حنفى عبد السلام	2	الجيزة	مستقبل وطن
10	أمل محمد رمزى محمد منير خليل	1	الجيزة	الوفد
11	دينا محمد نبيل محمد هلالي	1	الإسكندرية	الحرية
12	راجية سعد عبد الحميد محمد الفقي	1	معين	مستقل
13	سلوى إبراهيم على الحداد	1	كفر الشيخ	الإصلاح والتنمية
14	عائشة عبد الغني محمد هاشم	1	معين	مستقل
15	كاميليا صبحي عبد النور محمد	1	معين	مستقل
16	هالة كمال عبد الجابر	1	القاهرة	مستقبل وطن
17	هند محمد ممدوح حنفي	1	الإسكندرية	مستقبل وطن
18	هيام فاروق فؤاد بنيامين	1	معين	مستقل

الأقباط : ثبات المشاركة

منذ استعادة الدولة المصرية لتجاربها في التعددية الحزبية عام ١٩٧٦ واستقرار نظامها الانتخابي لتشكيل المجلس التشريعي الرئيسي مجلس الشعب وما تبعه من تعديلات دستورية أسست لنظام ثنائية الغرف التشريعية مجلس الشورى وعمليات تمثيل الأقباط في المجالس النيابية تمثل أحد التحديات الكبرى والعوائق الرئيسية أمام فكرة مدينة الدولة واعتبار المواطنة هي أساس علاقة الفرد بالمجتمع خاصة في ظل هشاشة وضعف تواجدهم بالمجلسين سواء ما كان ناتجا من عزوف عن المشاركة (تصويتا. ترشحا) أو ما كان ناتجا عن تجاهل. يصل لحد التواطؤ. مع ممارسات طائفية وإقصائية شديدة الإيلام والتناقض مع كافة معطيات المجتمعات العادلة. فما أن يتقارب مرشح من الأقباط من الفوز أو خوض جولة الإعادة في احدي العمليات الانتخابية إلا ويستتار الخطاب الطائفي وتبدأ مناوشات الإقصاء وتجييش العوام لمعارك مفتعلة ووهمية هدفها الوحيد هو ضمان مترشح لا يستحق لمقعد لا يستحقه لتكون النتيجة ترسيخ التباعد وضعف التمثيل والإحساس بالاضطهاد وهو ما رأينا أمثلة عديدة له في الكثير من التجارب الانتخابية السابقة سواء في أسيوط أو سوهاج أو قنا أو الإسكندرية حتي أن الفائز الوحيد في تلك التجارب بمقعد شعبي كان لصفته كقيادي في السلطة التنفيذية وعن دائرة جرت هندستها بدقة لتتناسب مع غايات تخليقها.

غير أنه في أعقاب الحراك المجتمعي الهائل والتصويبي في ٣٠ يونيو ٢٠١٣ والذي شاركت فيه كافة قوي المجتمع وجماعاته المتنوعة فقد كان من الطبيعي إعادة النظر في تلك القواعد المختلة وإحلالها بقيم مؤسسية وسياسات داعمة للمواطنة ومحفزة علي ضمان تمثيل كافة الفئات والجماعات الأحق والأولي بالرعاية وفق ما تضمنته نصوص الدستور المصري ٢٠١٤ مع تطويراتها بالتعديلات المعززة لغاياتها ٢٠١٩ حيث نصت المادة (٢٤٣) علي أن (تعمل الدولة علي تمثيل العمال والفلاحين تمثيلاً ملائماً في مجلس النواب وذلك علي النحو الذي يُحدده القانون) وهو ما استكملته المادة (٢٤٤) بالنص علي أن (تعمل الدولة علي تمثيل الشباب والمسيحيين والأشخاص ذوي الإعاقة والمصريين المقيمين في الخارج تمثيلاً ملائماً في مجلس النواب وذلك علي النحو الذي يحدده القانون) وهي النصوص التي مثلت حائط صد دستوري لتمكين تلك الفئات جرت عمليات تفسيره وتحويله لمعطي رقمي قابل للتحقق والقياس ضمن التشريعات المنظمة لانتخاب تلك المجالس وفي مقدمتها قانون مجلس الشيوخ رقم (١٤١) لسنة ٢٠٢٠.

وبتحليل التركيبة العددية للنواب المسيحيين بمجلس الشيوخ نجد أن عددهم الإجمالي قد بلغ (٢٤) نائب يمثلون (٨٪) من إجمالي عضوية المجلس كرقم غير مسبوق لتمثيلهم في غرفة التشريع الثانية وتتجاوز نسبته العامة حجم تمثيلهم في الغرفة الرئيسية مجلس النواب توزعوا بشكل مثالي بين مكونات المجلس حيث استطاع (٣) نواب حصد مقاعدهم بالتنافس علي المقاعد الفردية لمحافظات (القاهرة. الإسكندرية) بينما فاز (١٤) نائب بمقاعدهم عبر نظام القوائم موزعين بين الدوائر الانتخابية (الأربع) وبأعداد متنوعة تضمنت الدائرة الأولى (٤) والثانية (٥) والثالثة (٢) والرابعة (٣) إضافة للمعينين الذين شملهم قرار رئيس الجمهورية وبلغ عددهم (٧) نواب.



جسور للدراسات الاستراتيجية
JESOUR FOR STRATEGIC STUDIES

الأقباط في هيئات المكاتب

الوكلاء



نادر نسيم هندي

اللجنة المحافظة التيار السياسي
الدينية بني سويف مستقبل وطن

أمناء السر



عايدة نصيف ايوب

اللجنة المحافظة التيار السياسي
الخارجية القاهرة مستقبـل وطن



رشا اسحاق فهميم

اللجنة المحافظة التيار السياسي
حقوق سوهاج حماة وطن
الإنسان

وبتحليل التركيبة علي أساس معطياتها الجغرافية نجد أن هؤلاء النواب قد جاءوا من (١٢) مكون جهوي تصدرهم (المعينون) بعدد (٧) نواب يمثلون ما يقترب من (ثلث) نسبة المقاعد ثم (القاهرة) بعدد (٥) نواب لتساوي بعدها محافظتي (البحيرة. سوهاج) بعدد (نائبان) عن كل محافظة ليبقي (٨) نواب توزعوا بين محافظات (الغربية . المنوفية . الإسكندرية . الشرقية . الإسماعيلية . بني سويف . المنيا . أسيوط) في توزيع يدل علي الانتشار العادل والمتوازن للتمثيل بين كافة القطاع الجغرافية دون تكثيف بؤري قد يتناقض مع غايات ومستهدفات التمثيل علي الرغم من وجود (١٦) محافظة خلت من أي تمثيل للنواب المسيحيين ضمن هيئاتها النيابية. أما علي المستوي السياسي فقد انحسرت عملية التمثيل لتتوزع بين (٧) كيانات وهيئات حزبية وسياسية تصدرها (المستقلون . مستقبـل وطن) بعدد (٨) نواب لكل منهما بما يتناسب مع حجم تمثيلهما وكتلتها النيابية التي لا تقارن بباقي الأحزاب والتيارات السياسية في عضوية المجلس تبعهما (الشعب الجمهوري) بعدد (٣) نواب ثم (المؤتمر) بعدد (نائبان) فيما توزع (٣) نواب بين أحزاب (حماة وطن . الديمقراطي الاجتماعي . مصر الحديثة)

رغم الملاحظة المرتبطة بغياب التمثيل القبلي بين نواب (٩) أحزاب سياسية كان من المدهش أن من بينها حزبي (الوفد . التجمع) بما لهما من عراقية وتاريخ في الدفع بمرشحين ورموز مسيحية بين مرشحيهما أو دفاع عن قضايا المواطنة والحريات وهو ما يمثل نقطة ضعف واضحة في الأداءات الحزبية تتناقض مع الانفتاح المجتمعي والمؤسسي الداعم لتمثيل كافة الفئات المجتمعية.

وقد انعكس هذا الانتشار في عضوية النواب المسيحيين في اللجان النوعية حيث نجد أنه مع المحدودية العددية حالة ذكاء في التواجد وفقا للمهارات والقدرات والاهتمامات الخاصة بكل منهم بما يشمل (١٠) لجان نوعية تصدرتها لجنة الشئون الخارجية بعدد (٦) نواب تليها (حقوق الإنسان والتضامن) بعدد (٤) نواب وهو تواجد شديد الذكاء باعتباره يتماشى مع مستهدفات الدولة المصرية من الدبلوماسية الشعبية ومخاطبة الأطراف الدولية والتي يجيد الأقباط التفاعل معها ويمثل تواجدهم في محافلها أكبر دليل علي متغيرات المجتمع وسيادة قيم المواطنة في الدولة المصرية بعد (٣٠) يونيو.

أما اللجان النوعية ذات الارتباط بالمهارات الحياتية أو الكفاءات العلمية فقد أتت لجنة (الصحة والسكان) في مقدمتها بعدد (٣) نواب تلتها (٣) لجان (الشئون الدستورية . المالية والاقتصادية . التعليم والبحث العلمي) بعدد (نائبان) بكل لجنة منها ثم (٤) لجان (الزراعة والري . الدينية والأوقاف . الدفاع والأمن القومي . الثقافة والإعلام) بعدد (نائب) بكل لجنة بما يمكن تفهمه في ضوء الخبرات والاهتمامات إضافة لمستويات الاحتياج المجتمعي فيها. في ضوء كل هذه المعطيات فقد كان من الطبيعي والايجابي أن نشهد تواجدا مؤثرا للنواب الأقباط في هيئات وأجهزة مجلس الشيوخ بداية من هيئة مكتب المجلس التي شهدت للمرة الأولى تولي نائبة قبطية لمنصب وكيل المجلس متمثلا في نائبة حزب الشعب الجمهوري عن محافظة الإسماعيلية / فيبي فوزي جرجس إضافة لعضوية النائب / حنا جريس في لجنة القيم عن حزب الديمقراطي الاجتماعي.

وفي هيئات مكاتب اللجان النوعية فقد كان من الطبيعي أن نجد تواجدا معززا للنواب الأقباط بداية من موقع الوكيل بتواجد النائب / نادر نسيم هندي كوكيل للجنة (الشئون الدينية والأوقاف) وصولا لفوز نائبتين مسيحيتين بمنصب أمين سر اللجنة وهما النائبة / رشا اسحق فهيم (حقوق الإنسان والتضامن) والنائبة / عايدة نصيف أيوب (الشئون الخارجية) كان من اللافت كونهم جميعا من نواب الأحزاب السياسية في تأكيد علي ارتباط تواجدهم بطبيعة البرامج المؤسسية لأحزابهم (مستقبل وطن . حماة وطن)

وعلي مستوي المداخلات نجد أن حالة الكفاءة والخبرة قد انعكست بصورة واضحة في حجم التفاعلات والمداخلات الحوارية التي قدمها النواب بما يعزز من أدوارهم النيابية بداية من تقديمهم (٢٦) مداخلة بنسبة (٩ %) من إجمالي المداخلات قدمها (١٠) نواب يمثلون (٨,٢ %) من إجمالي المتحدثين في تأكيد علي التنوع المهاري وكفاءة عمليات التمثيل رغم أن بعض المشاركين في العضوية كأسماء وكتنظيمات سياسية كان من المتوقع منهم أداءات أكثر كفاءة وتنوع إلا أن بروز وإيجابية عناصر جديدة مثل تعويضها لهذا الانحسار الذي نتوقع مع استمرار الجلسات وتطور حالات التفاعل تغير حقيقي في أداءات الأعضاء وفي مستوي استجابتهم للأدوار النوعية المستهدفة منهم. وقد أتت في صدارة عمليات التفاعل النائبة / فيبي فوزي جرجس بعدد (٥) مداخلات جعلتها أحد أبرز النماذج النيابية في مجلس الشيوخ خلال الجلسات الافتتاحية لدور الانعقاد الثاني فرغم أن مداخلتها لم تكن الأعلى داخل المجلس إلا أنها قياسا بمجموعات الفئات التي تنتمي لها قد جعلتها النموذج الأكثر كفاءة وإيجابية سواء كنائبة

عن محافظة الإسماعيلية أو باعتبارات النوع الاجتماعي كنايئة أو كاتجاه عقائدي كمتسيحية بينما تساوي من بعدها كلا من النائبين (جميل حليم حبيب . هبة مكرم كامل) بعدد (٤) مداخلات لكل نائب ليتكرر التساوي أيضا بين (٦) نواب في عدد (مداخلتان) لكل نائب منهم لنصل في النهاية إلى النائبة / هيام فاروق بنيامين التي اكتفت بتقديم (مداخلة) واحدة خلال الجلسات الافتتاحية.

والحقيقة أن تلك المعطيات الرقمية التي قدمها النواب الأقباط خلال جلسات العينة رغم جودتها وتمايزها النوعي والعددي . خاصة لأصحابها . لكنها لا تعد كافية لإثبات جدارة أصحابها في الفوز بمقاعدهم باعتبارهم (رافعة) بالغة التأثير علي مستوى الصورة الذهنية أو بالنظر لمستوي الاحتياج المطلوب منهم في إطار تصويب العوار والخلل التشريعي والمؤسسي الذي يعوق بعض الفئات المجتمعية عن الاندماج والمشاركة ويعزز من الشعور بالانتماء القومي وليس أدل علي ذلك من غياب (١٤) نائب عن التفاعل والحوار أو طرح القضايا النوعية التي تستحق المعالجة والتصويب في إطار الاختصاصات النوعية لمجلس الشيوخ.

تحليل تفاعل النواب الأقباط

م	النائب	المداخلات	المحافظة	التيار السياسي
1	فيبي فوزي جرجس فلمون	5	الإسماعيلية	الشعب الجمهوري
2	جميل حليم حبيب ميخائيل	4	معين	مستقل
3	هبة مكرم كامل شاروويم	4	البحيرة	مستقبل وطن
4	إيريني ثابت جورج شرقاوي	2	الغربية	المؤتمر
5	إيهاب زكريا عطا الله عبد المسيح	2	معين	مستقل
6	إيهاب وهبه لبيب وهبه	2	القاهرة	الشعب الجمهوري
7	رشا اسحق فهيم نصير	2	سوهاج	حماة وطن
8	سامية أنسى حبيب فهمي	2	المنوفية	الشعب الجمهوري
9	هادى لويس بباوى مرجان	2	القاهرة	مستقل
10	هيام فاروق فؤاد بنيامين	1	معين	مستقل
26	الإجمالي			

نواب التنسيق : تجربة تنضج

يمثل تواجد الشباب ضمن عضوية مجلس الشيوخ أحد التحديات الكبرى التي تحولت مع الممارسة لانجاز بالغ القيمة في تحسين صورة المجلس في نظر العديد من القطاعات المجتمعية وتطوير مستويات التفاعل داخله من منطلق طبيعة المجلس ومهامه التي تجعله بمثابة بيت للتفكير والخبرة تتطلب عضويته كفاءة مهنية وخبرات حياتية يصعب اكتسابها في سنوات العمر الأولي والعمل الوظيفي التمهيدية إضافة لما ترسخ في الذهنية المصرية من كون الصراع علي المقاعد النيابية وعضوية مجالس التشريع هو بالأساس صراع عشائري وقبلي يستوجب الدفع بكبار تلك الأسر والعائلات ورموزها البارزة لضمان الفوز بما صعب من فرص مزاحمة الشباب أو صغار السن للفوز بل وخلق حالة من العدائية لتلك التجارب والرغبة في الانتقام من عناصرها.

غير أنه مع موجات الحراك المجتمعي وتجذر الحركات الشبابية واكتسابها للزخم والقدرة علي التأثير خلال العقد الأخير إضافة لنصوص الدستور المصري التي تحدثت عن تمثيل وجوبي لصالحها في المجالس المنتخبة والتي أدت لتغيرات بالغة الوضوح في التركيبة العمرية لأعضاء مجلس الشيوخ وصلت لفوز (٢٣) نائب دون سن (٤٠) سنة بعضوية المجلس يضاف لهم (٧١) نائب آخرين دون سن (٥٠) سنة بما يجعل من دراسة تأثيرات علي المتغير العمري وقياس مدى قدرة عناصره علي الأداء والتفاعل وتطوير السياسات أمر بالغ الأهمية خصوصا عند ربطه بالأداء المؤسسي والمنظم للشباب من عناصر (تنسيقية الشباب) المتواجدين داخل المجلس.

والحقيقة أنه لفترات زمنية طويلة ظلت مسألة (عزوف الشباب) عن المشاركة في الشأن العام والبعد عن الانضواء والفعالية داخل التنظيمات السياسية الرسمية (الأحزاب) هاجس يثير صدام في رأس النظام السياسي الوطني خصوصا مع المؤشرات والملاحم التي أوضحت سيطرة الإسلاميين وجماعات التكفير السياسي والجهاد المسلح علي ساحات الجامعات وتحويلها لمنصات لتجنيد عناصر قتالية ودفعها إلي الساحات المشتعلة في المنطقة بداية من أفغانستان وباكستان وما تلاها في سوريا والعراق قبل أن تعود تلك العناصر وتمارس إرهابها داخليا مدعومة في ذلك من قوي وأطراف دولية مختلفة ساعدها في الأمر الطبيعة اللاديمقراطية للتشريعات المنظمة للمشاركة السياسية والتي حولت المشهد من (معزز) للمشاركة إلي (منفر) منها. لذا فقد ظهر حرص الدولة المصرية وفي مقدمتها مؤسسة الرئاسة علي رعاية وخلق تجربة توافقية وائتلافية تهتم بالشباب وتمنح لهم المزيد من الفرص والمجالات للمشاركة واقتحام مجالات وفضاءات العمل العام بداية من اعتماد (دورية) مستقرة لانعقاد لقاءات الرئيس مع الشباب تحت مسمى (مؤتمرات الشباب) والتي تنقلت بين العواصم الرئيسية للمحافظات من شمال مصر لجنوبها تلاها رعاية فعاليات إقليمية ودولية للحوار مع الشباب في إفريقيا والعالم بصورة منحت للمشهد زخما ساهم في تبلور وبرز الإطار التنظيمي الرئيسي خلف تلك النجاحات متمثلا في تجربة الحوار والنقاش بين شباب القوي السياسية الرئيسية لتحالف (٣٠) يونيو سواء كانوا ممثلين لأحزاب سياسية قائمة بلغت وقتها (٢٥) حزبا أو باعتبارهم نشطاء مستقلين وذلك برعاية ودعم رسمي وعلني من الدولة المركزية أثمر عن الإعلان عن (تنسيقية شباب الأحزاب والسياسيين) كتجربة أمدها نجاحاتها المتوالية وطبيعة عناصرها مساحات من الثقة ساعدت علي انتقاء (عدد) من عناصرها والدفع بهم ليخوضوا غمار التنافسيات الانتخابية والشعبية بصورة متدرجة.

وبتحليل المشهد الرقمي لتواجد التنسيقية في عضوية مجلس الشيوخ نجد أن العدد الإجمالي لنوابها قد بلغ (١٦) نائب يمثلون (٥,٣٪) من إجمالي نواب المجلس بينهم (٥) نواب فازوا بمقاعدهم عبر نظام القوائم بتواجدهم ضمن قائمة (من أجل مصر) عن محافظات (القاهرة. الجيزة. الشرقية) كان من اللافت كونهم (جميعاً) ينتمون للمكون الحزبي في التنسيقية (الشعب الجمهوري. حماة وطن. مصر الحديثة. التجمع. الحركة الوطنية) إضافة لفوز النائب / أحمد فوزي الحميلي (مستقبل وطن) بمقعده عبر النظام الفردي عن محافظة سوهاج فيما أتي (١٠) نواب عبر نظام التعيين كانوا جميعاً من المستقلين عدا نائب وحيد لحزب النور.

وبالنظر للتركيبة العضوية. وفقاً لمبدأ الولاء السياسي والحزبي. لعناصر التنسيقية نجد أن المقاعد الإجمالية التي انحصرت عنها التنافسية لصالح (الكيان) قد توزعت بين (٧) قوي سياسية تصدرها المستقلون بعدد (٩) مقاعد مقابل (٧) مقاعد للحزبيين توزعت بالتساوي بين أحزاب (مستقبل وطن. الشعب الجمهوري. حماة وطن. مصر الحديثة. التجمع. الحركة الوطنية. النور) كمؤشر لانفتاح التجربة وتوسعها في استهداف وضم المزيد من العناصر (غير الحزبية) يمكن القول بأنها قد غيرت من توجهات ومستهدفات عمل الكيان من الارتقاء بالعمل الحزبي إلي النشاط بديلاً عن الأحزاب خصوصاً في ظل محدودية ووجوب تماثل حصص كل منها إضافة للصرعات الداخلية داخل كياناتها ومؤسساتها التنظيمية والتي مازلت تحكمها تقاليد وقيم تنحاز عن الشباب وتستبعدهم عند التفكير في أي عمل جماهيري أو يحمل صيغ تمثيلية للجماهير خصوصاً في مستوياتها العليا.

ولقد أثمر التواجد القوي لنواب التنسيقية في عمل المجلس والدعم الذي يحظون به. في ظل انضباط تنظيمي وحركي يستحق الإشادة. لتحولهم لرقم مؤثر في معادلة المجلس وتشكيلات هيئاته المختلفة بداية من عضويتهم في اللجنة العامة عن طريق تواجد النائب / رامي جلال عامر ضمن النواب الذين اختارهم هيئة مكتب المجلس مروراً بوجود النائب / محمد يحي عزمي ضمن عضوية لجنة القيم.

وبالنظر لتشكيلات هيئات مكاتب اللجان النوعية نجد ثقلاً واضحاً لنواب التنسيقية بفوزها بعدد (٨) مقاعد تمثل (١٤,٣٪) من إجمالي تلك الهيئات موزعة بالمناصفة بين منصبي (الوكلاء. أمناء السر) حيث فازت التنسيقية بعدد (٤) وكلاء للجان (الطاقة والبيئة. الزراعة والري. حقوق الإنسان والتضامن. الثقافة والإعلام) إضافة لعدد (٤) أمناء سر للجان (المالية والاقتصادية. الشباب والرياضة. الطاقة والبيئة. الثقافة والإعلام) دون فوزها برئاسة أي من تلك اللجان النوعية في خطوة يمكن تفسيرها بطبيعة مسمي الهيئات وحدثة التجربة إضافة للمتوسطات العمرية للنواب وهي مبررات وقتية يمكن القول بأن أداءات الواقع وتراكم الخبرات وكفاءة الممارسات لعناصرها ستكون حافزاً لتقدم بعض عناصرها لرئاسة اللجان النوعية في أدوار الانعقاد القادمة.

وبالرغم من مناصفة عضوية هيئات المكاتب لنواب التنسيقية بين المستقلين (٤) مواقع وبين ممثلي الأحزاب السياسية (٤) مواقع إلا أننا نلاحظ مدي انتشار وعمومية المشاركة بين (٤) أحزاب مختلفة (التجمع. مصر الحديثة. الشعب الجمهوري. حماة وطن) وهو ما يتكرر أيضاً. بصورة أقل وضوحاً. علي المستوي الجهوي والجغرافي سواء بتواجد (٤) معينين أو بتقاسم باقي المقاعد بين (٣) محافظات (الجيزة. الشرقية. القاهرة) بما يتكامل مع فلسفة ترشيحات النواب لعضوية الهيئات النيابية ويؤكد علي سيادة نمط العدالة والمساواة بين القوي المنضوية داخل الكيان دون تحبيذات أو تفضيلات خاصة تصب لصالح تيار بعينه أو فكرة بذاتها كمؤشر دال علي طبيعة الكيان التنسيقي وفلسفة الحراك الداخلي الذي يعلي من شأن الانتماء للمجموعة علي حساب أي اختلافات أو تناقضات تعود لتنظيماتهم الأصلية كنموذج تفتقده العديد من الهيئات والمؤسسات الجمعية ذات الطابع الجماهيري.

نواب التنسيقية في هيئات المكاتب

م	النائب	اللجنة	المحافظة	التيار السياسي
الوكلاء				
1	عمرو عزت محمد السيد	الطاقة	الجيزة	التجمع
2	محمد احمد ماهر السباعي	الزراعة والري	الشرقية	مصر الحديثة
3	محمد مجدي فريد محمد	حقوق الإنسان	معين	مستقل
4	سها سعيد	الثقافة	معين	مستقل
أمناء السر				
5	أكمل سامي نجاتي خطاب	المالية	معين	مستقل
6	محمد رمضان سيد احمد عمارة	الشباب والرياضة	الجيزة	الشعب الجمهوري
7	نهى أحمد فتحي	الطاقة	معين	مستقل
8	محمود فيصل فايز السعيد القط	الثقافة	القاهرة	حماة وطن

أما علي مستوي المداخلات والتفاعلات الحوارية فقد قدم نواب التنسيقية أحد أفضل الأداءات المنظمة للكيانات ذات الطابع الجمعي من حيث عدد المتحدثين أو المداخلات أو طبيعة القضايا والموضوعات المثارة بما وضعهم في المركز الثاني من حيث الإيجابية بعد حزب حماة وطن كنجاح يستحق الإشادة والتقدير بالنظر لحدثة أعمار وتجارب عناصرها ويمكن التوقع معه بمزيد من التطورات وكفاءة الممارسة مع توالي التشكيلات النيابية سواء من عناصر التنسيقية أو من ممثلي الكيانات السياسية التي ستجد نفسها ملزمة بتطوير أداءات ممثلها للاحتفاظ بمكائنها وتواجدها في المشهد التنافسي وهو ما يصب في مسارات رفع كفاءة المؤسسة التشريعية وقدرتها علي الارتباط بالمطالب الشعبية ونجاعة ما يتم اقتراحه من سياسات أو ما يتم تقديمه من تحسينات علي مستوي الصياغة أو الفعالية.

فبالنظر لعدد المتحدثين خلال الجلسات العامة نجد أن التنسيقية قدمت (١٣) متحدث خلال المدة الزمنية للعينة يمثلون (٨١,٣٪) من عدد نوابها وأيضاً (١٠,٧٪) من إجمالي المتحدثين في معامل ايجابي يمثل (ضعف) حجم تواجدهم في عضوية المجلس خاصة مع توزيعهم النوعي علي المستوي الجهوي والسياسي بعدد (٣٠) مداخلة تمثل (١٠,٤٪) من إجمالي المداخلات بصورة تتسق مع كفاءة الكيان المؤسسة وقدرته علي إمداد ممثليه بوجهات النظر والرؤى الداعمة لمداخلاتهم في القضايا المختلفة.

وبالنظر لحجم المعينين ضمن تشكيلة نواب التنسيقية فقد كان من الطبيعي أن ينعكس ذلك علي مداخلاتهم وتفاعلهم حيث شارك منهم (٩) نواب في المداخلات الحوارية التي تعكس جدارتهم وكفاءتهم النوعية بغياب (نائب) معين وحيد عن المشاركة مقابل مشاركة (٤) نواب ينتمون لتكوينات جغرافية (الجيزة. الشرقية. القاهرة) وهو ما أثمر نتائج متقاربة علي المستوي السياسي حيث مثل المستقلين (٨) نواب مقابل (٥) من المنتمين لعضوية الأحزاب السياسية (التجمع. مصر الحديثة. النور. الشعب الجمهوري. حماة وطن) بغياب ممثلي حزبين (مستقبل وطن. الحركة الوطنية) عن المشاركة في الحوارات والتفاعلات خلال الجلسات العامة للمجلس.

وقد قدم النائب / محمد مجدي فريد (معين. مستقل) الأداء الأبرز والأكثر فعالية علي المستوي العددي بين نواب التنسيقية بعدد (٦) مداخلات موزعة بين (٦) جلسات مختلفة وضعت ضمن الأفضل في المجلس بصورة عامة وهي ممارسة يستحق عليها التحية لارتباطها الفني بقضايا بالغة الأهمية قدم النائب حولها مداخلات جديدة بالتفاعل والحوار تلاه في الترتيب النائب / عمرو عزت (الجيزة. التجمع) بعدد (٤) مداخلات يظهر تمايزها مع كونها قد جعلته يزاحم علي موقع الأفضل ضمن التنظيم السياسي الذي ينتمي إليه.

توالت بعدها تراتبية نواب التنسيقية في حجم التفاعل فتشارك (٣) نواب في عدد (٣) مداخلات لكل منهم أتي ضمنهم النائب / أكمل نجاتي (معين. مستقل) المتحدث باسم التنسيقية داخل مجلس الشيوخ تبعهم (٣) نواب بعدد (مداخلتان) لكل نائب نهاية ب (٥) نواب بعدد (مداخلة) لكل منهم في عملية انتشار وتنوع تدل علي تعددية وجهات النظر وتحبيذات لبدائل سياساتية ترتبط بالقضايا والموضوعات المثارة علي جدول أعمال المجلس رغم أن فترة التحليل لم تتضمن تقييم للعديد من الأنشطة والأدوات النيابية التي تقدم بها نواب التنسيقية وظهرت علي جدول أعمال المجلس في فترات لاحقة لفترة الرصد والتحليل بما يعنيه الأمر من احتمالية لمزيد من التطورات والميل للكفاءة التي تصب لصالح النواب الذين أجادوا في ممارساتهم واختيار القضايا التي يتفاعلون بها أو علي مستوي الإطار التنظيمي الذي يضمهم ويعمل علي تنسيق جهودهم وتوجيهها لمسارات تتسق والغايات المركزية

تحليل تفاعل نواب التنسيقية



أكمل سامي نجاتي خطاب

المدخلات | المحافظة | التيار السياسي
3 | معين | مستقل



أحمد محمد السعيد قناوي

المدخلات | المحافظة | التيار السياسي
3 | معين | مستقل



عمرو عزت محمد السيد

المدخلات | المحافظة | التيار السياسي
4 | الجيزة | التجمع



محمد مجدي فريد محمد

المدخلات | المحافظة | التيار السياسي
6 | معين | مستقل



محمود سمير تركي

المدخلات | المحافظة | التيار السياسي
2 | معين | النور



محمد احمد ماهر السباعي

المدخلات | المحافظة | التيار السياسي
2 | الشرقية | مصر الحديثة



رامي جلال محمود عامر

المدخلات | المحافظة | التيار السياسي
2 | معين | مستقل



نهي أحمد فتحي أحمد زكي

المدخلات | المحافظة | التيار السياسي
3 | معين | مستقل



محمود فيصل فايز القط

المدخلات | المحافظة | التيار السياسي
1 | القاهرة | حماة وطن



محمد رمضان احمد عمارة

المدخلات | المحافظة | التيار السياسي
1 | الشرقية | الشعب الجمهوري



علاء الدين مصطفى حسن

المدخلات | المحافظة | التيار السياسي
1 | معين | مستقل



راجية سعد محمد الفقي

المدخلات | المحافظة | التيار السياسي
1 | معين | مستقل



هيام فاروق فؤاد بنيامين

المدخلات | المحافظة | التيار السياسي
1 | معين | مستقل



الفصل الرابع

مجلس الشورى

التوصيات الختامية

تدخلات لرفع الكفاءة النوعية

التوصيات الختامية: تدخلات لرفع الكفاءة النوعية

في التجارب النيابية علي مستوى العديد من دول العالم المتقدم تعد الغرفة الثانية للتشريع والعمل النيابي خياراً لا غني عنه مهما اختلفت أو تنوعت مسمياتها أو اختلفت مساحات أدوارها المنصوص عليها في التشريعات الوطنية أو اكتسبتها واقعياً بحكم الممارسة والتفاعل مع التحديات أو الرضاء الشعبي الداعم لممارساتها حيث يخلق نظام المجلسان حالة من التنوع الذي يثري الحياة البرلمانية ويضمن تمثيلاً نيابياً وعملياً (عادلاً) طبقاً للمناطق السكانية والتكوينات الجغرافية ويجعل اتخاذ الرأي ودعم السياسات والتشريعات المقترحة رهناً للتشاور وبعيداً عن استثثار توجه أو تكتل أو تيار بالتأثير على اتخاذ القرار وبما يحقق التعاون المنتظر في ممارسة الأدوار الخاصة بين المجلسين الذين يمثلان الحياة البرلمانية كما يعد أمر ذو أثر إيجابي متوقع لدى جموع الشعب والناخبين حيث يمثل اتساع المشاركة وتبادل الخبرات وعرض الرأي والرأي الآخر أداة تجعل من الاطمئنان في أداء الرسالة البرلمانية عنوناً لرأي جموع المواطنين والناخبين. والحقيقة أن وجود (مجلس الشيوخ) في الحياة النيابية يحقق زيادة التمثيل المجتمعي وتوسيع المشاركة وسماع أكبر قدر من الأصوات والآراء من جهة أخرى كما أن عودة التنظيم البرلماني في مصر إلى الأخذ بنظام المجلسين يمثل ضماناً مهمة لتطوير السياسات العامة للدولة وبرامجها الاقتصادية والاجتماعية والمعاونة في إنجاز العملية التشريعية وسن القوانين بطريقة أفضل تضمن حسن الدراسة والمناقشة والاستفادة المثلى بمخزون الخبرات إضافة لكونه يرسخ دعائم الديمقراطية ويدعم التعددية السياسية وفقاً لما تم رصده وتحليل عناصره في الرصد التحليلي والرقمي السابق وبما يعكسه من كفاءة في الأداءات يتطلب دعمها والعمل علي ترسيخ بيئتها العمل علي اقتراح ودعم عدد من التوصيات التي تستهدف مزيد من الارتقاء بالأداءات النيابية وتعزيز الممارسات المباشرة للمجلس علي النحو التالي:

أولاً: أظهرت عمليات التحليل وقياس الأداءات النيابية لأعضاء مجلس الشيوخ مدي حاجة المجلس لاستحداث مؤسسة داخلية بالمجلس مهمتها تدريب النواب ورفع كفاءتهم علي المستوى المهاري والمعرفي علي غرار (معهد التدريب البرلماني) الموجود ضمن تشكيلات مجلس النواب والذي تنص المادة (٤١٨) من لائحته الداخلية الصادرة بالقانون رقم (١) لسنة ٢٠١٦ علي أن (ينشأ بمجلس النواب معهد يسمى (معهد التدريب البرلماني) يهدف إلى المعاونة في تطوير العمل في المجلس وتدريب أعضائه والعاملين فيه والارتقاء بمهاراتهم وترسيخ وتطوير وتدوين التقاليد والسوابق البرلمانية المصرية ونشرها ودعم وتوثيق أطر التعاون مع البرلمانات في الدول الأخرى وتبادل الخبرات البرلمانية معها) بما يعزز لديهم مهارات التفاعل ويدربهم علي صياغة واستخدام الأدوات النيابية ويتولي عمليات تحليل الأداءات ودعم النواب بالتقارير والأوراق البحثية والدراسات التي تتبع أداءاتهم أو تساعدهم علي تكوين وجهات نظر موضوعية من القضايا المطروحة للنقاش.

التوصيات الختامية: تدخلات لرفع الكفاءة النوعية

ثانياً: مع كل عملية انتخابية وطنية لتشكيل أحد الهيئات والمجالس الشعبية المنتخبة وفقاً لتعبيرات الإرادة الشعبية المباشرة تتبدي الحاجة إلى تقييم موضوعي ومحايدين للتجربة الحزبية المصرية والنواتج التي أسفرت عنها علي مستوى طرح السياسات البديلة أو إعداد الكوادر الجماهيرية والشعبية التي تصلح لتولي وإدارة مؤسسات الخدمة العامة أو الرقابة عليها بما يتماشى مع معايير الخدمات العامة وإتاحتها للمواطنين فمن غير المعقول أن يتواجد في البلاد (١٠٤) حزب سياسي وعندما نصل للتنافسية السياسية لا يشارك فيها سوى (٢٤) حزب فقط وحتى بعد الانتهاء من العمليات الانتخابية نجد أن معظمها يكتفي بالتواجد في الجلسات دون حديث أو طرح منهجي يتسق ومبادئه لسياسات بديلة عن تلك التي تنفذها الحكومة الأمر الذي يتطلب دوراً أكبر من لجنة شئون الأحزاب في أعمال النصوص القائمة في قانون الأحزاب رقم (٤٠) لسنة ١٩٧٧ وتعديلاته بالقانون رقم (١٢) لسنة ٢٠١١ أو في اقتراح تعديلات لنصوصه تسمح بمزيد من الكفاءة والفعالية للأحزاب القائمة وتضع حلول ومقترحات للتعامل مع الأشكال غير الفاعلة أو القائمة وقائعيًا.

ثالثاً: رغم أن قانون مجلس الشيوخ رقم (١٤١) لسنة ٢٠٢٠ قد تضمن بيان واضح لمجموعة من المعايير والضوابط التي يتوجب الالتزام بها عند اختيار العناصر المعينة بمجلس الشيوخ إلا أن الممارسة الفعلية للعناصر المختارة وغياب (٥٢٪) منهم عن المشاركة والتفاعل مع القضايا والموضوعات المطروحة علي أجندة المجلس تجعل من الضرورة بمكان النظر في تطوير تلك الاشتراطات وتحسين دوائر الاقتراح والترشيح بما يتناسب مع طبيعة المهام والأدوار المطلوبة منهم مع إيجاد صيغة تضمن كفاءة ممارستهم الفعلية للمهام التي جري تعيينهم لأجل المساهمة في تحقيقها علي المستوى الفعلي خاصة وأن معايير الكفاءة المهنية أو جودة السيرة الذاتية المعززة لفرص اختيارهم لا تتسق في حالات عديدة مع طبيعة أداءات مجلس الشيوخ أو مع معطيات المراحل العمرية المتقدمة لدي العديد من العناصر المختارة لعضوية المجلس.

رابعاً: تظهر التحليلات الرقمية للأداءات الفنية لأعضاء مجلس الشيوخ خلال الجلسات الافتتاحية لدور الانعقاد السنوي الثاني مدي الحاجة لتطوير آليات كتابة وإتاحة المضابط الخاصة بالجلسات العامة سواء تفعيل النص المعطل للمادة (٢١٢) والتي تنص علي أن (تعد أمانة المجلس في نهاية كل جلسة وخلال ثمانٍ وأربعين ساعة من انعقادها موجزاً لمضببتها تبين به بصفة عامة الموضوعات التي عرضت علي المجلس وموجز ما دار فيها من مناقشات وما اتخذ من قرارات) وهو نص شبيه بما يتم في مجلس النواب رغم أن الأمانة العامة لمجلس الشيوخ لم تفعل هذا النص أو تصدر تلك الملخصات

التوصيات الختامية: تدخلات لرفع الكفاءة النوعية

خلال دوري الانعقاد وحتى الآن إضافة للتباطؤ وغياب الالتزام التوقيتي بنصوص المواد المتعلقة بإصدار وإتاحة المضابط العامة وفق ما ورد بالمادة (٢١٣) التي تنص علي أن (تحرر الأمانة لكل جلسة مضبطة يدون بها تفصيلاً جميع إجراءات الجلسة وما عرض فيها من موضوعات وما دار من مناقشات وما صدر من قرارات وأسماء الأعضاء الذين أبدوا الرأي في كل اقتراح بالنداء بالاسم ورأي كل منهم) وما نظمته إجرائيا المادة (٢١٤) التي حددت أنه (على أمانة المجلس إتاحة المضبطة للأعضاء إلكترونياً أو ورقياً بمجرد إعدادها ويجب الانتهاء من ذلك خلال (خمسة عشر) يوماً من تاريخ انعقاد الجلسة ثم يعرضها الرئيس بعد توزيعها على المجلس للتصديق عليها في أول جلسة تالية) وهو ما لم تلتزم به الأمانة العامة في أكثر من موقف بداية من عدم إتاحة المضابط المتعلقة بالجلسات (٢١ : ٢٤) من دور الانعقاد الأول حتي اليوم رغم مرور (١٠) شهور كاملة وصولاً للتأخر الشديد في إتاحة المضابط المتعلقة بدور الانعقاد الحالي بما يفقدها قيمتها الفنية أو يسمح بتطوير صياغتها وفق ما تم خلال الجلسات التي تباعدت زمنياً.

خامساً: التوسع في إتاحة البيانات والمعلومات المرتبطة بأجندة المجلس والأداءات التفاعلية لنوابه في مختلف المواقع والقضايا أمام الدوائر المجتمعية والبحثية المهمة بتتبع أداءات المجلس ونوابه مع توفير قناة منتظمة ودائمة لتدفق تلك المعلومات كوسيلة لمتابعة المواطنين لأداءات المجلس وتحفيز النواب علي العمل علي الأولويات الوطنية مع أعمال آليات المحاسبية والتقييم المبني علي المعرفة والوعي بما يدور في المجلس وهو ما يتطلب من مجلسي (النواب - الشيوخ) ضرورة إصدار قانون وطني لحرية إتاحة وتداول المعلومات كمطلب وطني دائم ومتكرر يتوجب العمل علي الوفاء به عبر التزام بجدول زمني واضح ومحدد التوقيتات.

سادساً: توسيع دوائر التعاون وتبادل المعلومات والخبرات بين (مجلس الشيوخ) كمؤسسة وطنية وبين (منظمات المجتمع المدني) باعتبارها بيوت للخبرة والمتابعة والتقييم والتدريب الداعم للمؤسسات الجماهيرية سواء لرفع كفاءة النواب أو إمدادهم بالدراسات والأبحاث وأوراق العمل المرتبطة بأجندة المجلس أو التي تستهدف تطوير ممارساته وكفاءة أعضائه وفقاً لما ورد بقواعد التشريع الوطني في ظل ما تمتلكه العديد من المنظمات من خبرات وكفاءات فنية قادرة علي العمل كمنصات معرفية متخصصة وفقاً لمجالات عملها لدعم النواب وإمدادهم بما يتناسب مع أجندة عملهم من بدائل تشريعية أو أوراق تحليلية.

التوصيات الختامية: تدخلات لرفع الكفاءة النوعية

سابعاً: إعادة النظر في القواعد التنظيمية المتعلقة بكتابة وإتاحة المضابط الخاصة بجلسات اللجان النوعية رغم أن نصوص اللائحة الداخلية لمجلس الشيوخ لا تتضمن قواعد للإتاحة المعرفية العامة أو الخاصة لمضابط اللجان النوعية للمجلس وإنما تكتفي المادة (٧٨) من اللائحة الداخلية بالنص علي (يُحرر لكل جلسة من جلسات اللجان محضر تدون به أسماء الحاضرين والغائبين وملخص المناقشات ونصوص القرارات ويوقع هذا المحضر رئيس اللجنة وأمين سرها وأمين اللجنة وتُعد محاضر كاملة لمناقشات لجان المجلس في مشروعات القوانين ومشروعات القوانين المكملة للدستور التي تحال إليها وفي الموضوعات السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية المهمة وذلك بموافقة أغلبية أعضاء اللجنة أو بناء على طلب رئيس المجلس أو الحكومة ولرئيس المجلس أن يقرر طبع هذه المحاضر ونشرها بالطريقة المناسبة وتودع صورة من محاضر اجتماعات اللجان مكتبي رئيس المجلس وأمين عام المجلس) إلا أن عمليات رصد وتتبع أداءات النواب تصطدم بغياب تلك المضابط أو إمكانية الاطلاع عليها في الوقت الذي يعتبرها العديد من النواب المجال الفعلي والمؤثر للعمل النيابي وإمكانية التأثير في موضوعاته خاصة وأن ضوابط الحديث وعرض وجهات النظر خلال اجتماعات اللجان تكون أيسر وأبسط بعكس الضوابط اللائحية والتقاليد المتبعة مع الجلسات العامة.

8 ابريل 2022	التاريخ
مركز جسور للدراسات الاستراتيجية Jesour for Strategic Studies - JSS	الناشر
01200888234	تليفون
23 شارع رمسيس متفرع من شارع بغداد - الكوربة - مصر الجديدة - القاهرة	العنوان
info@jesour.net	البريد الالكتروني
www.jesour.net	الموقع الالكتروني
الآراء الواردة في هذا الاصدار لا تعبر بالضرورة عن التوجه المؤسسي لمركز جسور للدراسات الاستراتيجية	تنويه
(JSS) حقوق الطبع والنشر محفوظة لمركز جسور للدراسات الاستراتيجية	حقوق الملكية الفكرية

